

أحمد إبراهيم الشريف

العقّاد وأُسرة محمد علي

المكتبة العصرية
مكتبة - بيروت



العقّاد

وأُسرة محمد علي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الاولى
١٩٨٧

العقاد وأُسرة محمد علي

أحمد إبراهيم الشريف

المكتبة العصرية
مستبدا - بيروت

تقدمة
أسرة محمد علي
نظرة شاملة

ينصب حديثي هذا على جانب من جوانب العقاد ربما كان معروفاً كله عنه، ولكن الجديد فيه أنه لم يجتمع هذا الاجتماع من قبل، وأعني به علاقة العقاد بالأسرة المالكة في مصر في عهد ما قبل ثورة ١٩٥٢ .

عاش العقاد نيفاً وستين سنة في ظل ملكية هذه الأسرة، منذ ولد في سنة ١٨٨٩ حتى كتب كلمته الأخيرة في تشييع النظام نفسه يوم ألفي وأحلت الجمهورية محله، وفي تشييع آخر ملوك هذه الأسرة الفعلين وآخر ملوكها النظريين.

ولم يكن للعقاد مندوحة عن أن تكون له برجال هذه الأسرة علاقة، لأنه رجل عظيم، والعظماء حتى إن تناهوا بأنفسهم عن الحكام فإن الحكام لا يتناهون عنهم ولا يتركونهم وشأنهم. ولهذا كان للعقاد فعلاً علاقة برجال هذه الأسرة التي رآها وعاشها خديويين وسلاطين وملوكاً وريائب في حجور مجالس الأوصياء.

وأسارع فأقول إن العلاقة لا تعني الصداقة والتأييد بل ربما كانت علاقة تناقض وصراع وعداء مرير.

ملوك هذه الأسرة أحد عشر ملكاً هم على الترتيب محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٢) وإبراهيم بن محمد علي (١٨٤٢ - ١٨٤٨) وعباس الأول بن طوش بن محمد علي (١٨٤٨ - ١٨٥٤) ومحمد سعيد باشا بن محمد علي

(١٨٥٤ - ١٨٦٣) واسماعيل باشا بن ابراهيم بن محمد علي (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ومحمد توفيق باشا بن اسماعيل (١٨٧٩ - ١٨٩٢) وعباس حلمي الثاني بن توفيق (١٨٩٢ - ١٩١٤) وحسين كامل بن اسماعيل (١٩١٤ - ١٩١٧) وأحمد فؤاد بن اسماعيل (١٩١٧ - ١٩٣٦) وفاروق بن أحمد فؤاد (١٩٣٦ - ١٩٥٢) وأحمد فؤاد الثاني (١٩٥٢ - ١٩٥٣).

خمسة من هؤلاء الأحد عشر عزلوا عن عروشهم هم محمد علي واسماعيل وعباس حلمي الثاني وفاروق وأحمد فؤاد الثاني أما الستة الآخرون الذين ماتوا على العرش فيقال إن اثنين منهم ماتا قتيلين هما عباس الأول ومحمد سعيد.

ومن الأحد عشر ثلاثة أصيبوا بالجنون هم الثلاثة الأول محمد علي وابراهيم وعباس الأول.

ومنهم ستة على الأقل تعرضوا لمحاولة الاغتيال هم محمد علي وعباس الأول وتوفيق وحسين كامل وأحمد فؤاد الأول وفاروق. ونقول على الأقل لأن المحاولات ضد هؤلاء معروفة في التواريخ ويجوز أن تكون هناك محاولات أخرى من مؤامرات البلاط غير معروفة ولا مرصودة. فإذا أضفنا إليهم الذين قتلوا فعلاً كان مجموع من تعرضوا لسخط أمتهم سخطاً يدعو للقتل سبعة على الأقل، وقد يكونون أكثر من سبعة.

عاش العقاد في ظل ستة من هؤلاء الملوك منذ ولد في عهد محمد توفيق باشا، وعاصر عزل فاروق آخر الملوك فعلاً وعزل أحمد فؤاد الثاني آخر الملوك نظرياً.

وقد تمثلت في هؤلاء الستة كل عيوب الأسرة، فقد عزل منهم ثلاثة، هم عباس حلمي وفاروق وفؤاد الثاني. وتعرض للاغتيال منهم خمسة، أي كلهم جميعاً ما عدا فؤاد الثاني الذي لم يتسبم العرش فعلاً بل نظرياً تحت وصاية مجلس الأوصياء.

كذلك تمثلت فيهم الصفات اللعينة الرئيسية التي كانت القاسم المشترك

بينهم جميعاً وهي الشذوذ العقلي والنفسي الذي يتراءى في حب المال والتهالك عليه، وفي الشذوذ الجنسي الذي يبدو في حب التباهي بأفاعيله كالذي بدا من عناية اسماعيل باشا بترويج القول بأنه كانت له علاقة بالامبراطورة أوجيني زوجة لويس نابليون الثالث امبراطور فرنسا؛ وكالذي بدا من عناية فاروق بأن يتهتك علناً لكي يراه الناس، وكأن بهم خوفاً أن تُظن بمقدرتهم الجنسية الظنون.

ويتراءى شذوذهم أيضاً في حب السيطرة والاستبداد وحب العتو والطغيان كلما ملكوا أيديهم، فإذا ما صدموا أول صدمة استخذوا فلم يقفوا في الاستخذاء عند حد معقول، كالذي حدث من محمد علي وعباس الأول وعباس الثاني وفاروق. إذ إن محمد علي لم يكتف بما اكتفى له به السلطان وأنصاره من تقييد سلطته حتى زاد عليها التنازل عن الأريكة لابنه إبراهيم، وما كاد عباس الأول يتعرض للقتل حتى سجن نفسه في القصر لا يملك ولا يحكم ولا يدع سواه يملك أو يحكم؛ وحادثة عباس الثاني وحادثة فاروق التي تسمى أولاهما بحادثة الحدود وثانيتها بحادثة ٤ فبراير، قد كان حقهما أن تسميا حادثة الحدود الأولى والثانية، أو حادثة ٤ فبراير الأولى والثانية، لأنها صورتان طبق الأصل الواحدة عن الأخرى مع اختلاف الأسماء بين كرور ومايلز لمبسون، وبين عباس الثاني وفاروق الأول. وإن استخذاء هذين الأخيرين أمام الأولين لشيء مقيت، وإنه لتطابق عجيب.

كل هذه الصفات وغيرها تدل على مرض متوارث في هذه السلالة يصيبهم بالضعف الجنسي، وهو الضعف الذي يفسر حب التظاهر به من ناحية؛ ويفسر تهتك نسائهم تهتكاً غير معروف مثله في أوساط العلية أو البلاط؛ ويفسر شعورهم بعدم الأمن وعدم الاطمئنان على مراكزهم ولا على الحياة نفسها؛ ويفسر أخيراً حبهم للتجبر ثم استخذاءهم عند المصادمة بغير حدود.

ورثوا هذه الصفات عن محمد علي نفسه فيما يبدو؛ فقد روي عنه أنه تعرض لمؤامرة اغتيال قام بها رجل يائس من الحياة فأغلق عليه من نعمته حتى

صار ينعم في خير ويحبوكة، وعندئذ انتزعه من بين أولاده ليقتله وهو حريص على الحياة ليكون قتله عقاباً حقيقياً على جريمته، لا أن يقتله وهو يائس يطلب الموت من كل طريق.

والى جانب هذا الحقد الذي لا يشغل بجلائل الأمور عن متابعة رجل من العوام سنة أو أكثر من سنة حتى يتشفى منه، هناك الإجرام البشع المتمثل في مذبحه الممالك وفي مقتل ابن الجبرتي الذي أدى إلى موت الجبرتي نفسه، وهناك الجنون الذي أصابه في آخر عمره وأدى إلى أن يعزله بنوه وأن يعلنوا على الملأ تنازله عن العرش لإبراهيم.

وقد تكفل نظام الوراثة للملك العلوي بأن يتولاه أشد أبناء الأسرة ضراوة في الإجرام والتهتك والطمع. ذلك أن وراثة الأريكة كانت لأكبر أبناء أسرة محمد علي من الذكور، وليست لأكبر أبناء الوالي القائم بالأمر.

لهذا ورث عباس بن طوسون عمه إبراهيم، ثم ورث سعيد بن محمد علي أريكة ابن أخيه عباس، ثم ورث اسماعيل الأريكة عن عمه سعيد. وعلى يد اسماعيل تغير النظام قليلاً ليعود فيضطرب بعد حين.

ولهذا النظام يرجع الفضل في أن عباس الأول قد مات قتيلاً فيما يقال ليفسح الطريق لعمه سعيد. ولكن لترك ما يقال مما قد يصح أو لا يصح ولنتظر من ولاية اسماعيل كيف تمت.

كان لإسماعيل أخ أكبر اسمه أحمد، يكبره بنحو سنة أو ستين، فلو مات سعيد لصارت الأريكة إلى أحمد ابن إبراهيم. ولهذا تخلص منه اسماعيل بمؤامرة هائلة مؤداها أنه أغرقه وأغرق معه قطاراً كاملاً بكل من فيه من الركاب على كوبري كفر الزيات في الطريق من الاسكندرية إلى القاهرة، ورصد عيونه ليتأكدوا أن أخاه من بين الغارقين لا من بين الناجين.

بهذا صارت ولاية العهد إلى اسماعيل، وبقي أن يتخلص من سعيد باشا ليثول الأمر إليه كما يريد.

وما أسهل أن يموت سعيد :

ولقد مات فعلاً، وكانت سنه مبكرة تثير الشك في جنود معاوية بن أبي سفيان التي هي من عسل وإن كان أنصار اسماعيل يقولون إنه مات من التخمّة ومعقاتها كالسكر والضغط وتصلب الشرايين.

وهكذا تولى اسماعيل، فكان أكبر همه أن يغير لقب «الوالي» وأن يغير نظام الوراثة.

وقد نجح في كلا الغرضين فجعل اللقب «الخديوي» وجعل الوراثة لأكبر أبناء القائم بالأمر من الذكور؛ وإن كان نجاحه بثمان باهظ جداً من الديون التي كانت مبرر القوى الاستعمارية في احتلال مصر بعد عزله بثلاث سنين.

هذا الاجرام والفساد السيء هو الذي عنيناه بأن نظام الوراثة كفل لأشدهم إجراماً أن يكون على رأس الفريق.

وكان خليفاً بتغيير النظام أن يخفف من الأثر السيء المترتب على النظام القديم، لأنه سيأتي بأكبر الأبناء، فيأتي بالصالح منهم والطالح بغير تمييز أو دس وتآمر، لولا أنه لم يستمر طويلاً، فلم ينفذ إلا عند عزل اسماعيل وتولية ابنه توفيق، ثم عند موت توفيق وتولية ابنه الأكبر عباس حلمي الثاني.

فلما عزل عباس في سنة ١٩١٤ وليّ الأريكة عمه حسين كامل ابن اسماعيل، لغير سبب إلا أن اللورد كتشنر يرى ذلك، وإن قيل إنه تم لأنه أكبر أبناء الأسرة سناً، عوداً إلى النظام القديم.

فلما مات حسين كامل في ١٩١٧ وأراد أن يعهد إلى ابنه وهو على فراش الموت أبي ابنه ولاية العرش فعادوا إلى أخيه أحمد فؤاد لأنه أكبر الأسرة سناً بعد أخيه.

وفي ظل الدستور (١٩٢٣) أصبح نظام الوراثة لأكبر الأبناء تارة أخرى، ولكنه أيضاً لم يقدر له البقاء الطويل إذ لم ينفذ إلا في فاروق ثم عزل ووضع ابنه تحت الوصاية لصغر سنه (كانت سنه ستة أشهر يوم عزل أبيه) ثم أراح واستراح

يوم الغي النظام كله بعد ستة أشهر أخرى من ذلك التاريخ .

والى جانب هذا الإجرام المكحول المكاة تحت ظل نظام الوراثة كانت هناك سيئة أخرى هي عدم الوثام بين أفراد الأسرة، إذ إن أبناء الأسرة الذين كانوا سيستحقون الولاية حسب النظام قبل تغييره قد استاءوا للتغيير وعلى رأسهم إخوة إسماعيل كما استاء للتغيير الذي حدث في ١٩١٤ طائفة الوارثين لعباس حلمي . وهم طائفة محمد علي توفيق أخى عباس حلمي ووارثه الشرعي لعزله .

ومحمد علي هذا هو الذي صار ولياً لعهد الملك فاروق طوال الفترة التي لم يرزق فيها بالبنين فكان أعجب ولي عهد في التاريخ الانساني كله : ولي عهد في السبعين من عمره لملك في الثلاثين من عمره، وولي عهد لا يعترف للملك ولا لأبيه ولا لعمه الذي ورث الملك عنه بهذا العرش، ويعرض في قاعة الاستقبال بقصره الكبير صور الأسرة المالكة بالحجم الطبيعي متوقفاً عند أخيه عباس حلمي، قائلاً لزواره إن الشرعية تقف عند هذا الحد، لتبدأ بعده فترة الملك غير الشرعي .

وثالثة أثافي هذا النظام، والخوف من العودة إليه بعد الحين والحين هي إشفاق كل من يتولى العرش أن يحرم من الذرية البنين .

والخلاصة في أمر هذه الأسرة أنها أسرة سيئة الأخلاق، سيئة النفوس، سيئة العقول، سيئة الأنظمة ولا يرجى منها خير كثير ولا قليل . ملكها استبداد .

وقوتها طغيان .

وضعفها احتلال أجنبي .

وغناها تمرد وفجور .

وفقرها نهب وديون .

فهي أسرة لا تستحق إلا الكراهة والمقت والاشمئزاز .

ولن يعيننا هنا من رجالها إلا من عاصرهم العقاد، بدءاً من محمد توفيق، فلنصحب العقاد في رحلته معهم من أول المطاف .

الفصل الاول

مولد عهد
محمد توفيق باشا
١٨٧٩ — ١٨٩٢

ولد العقاد في يونيو ١٨٨٩ في عهد توفيق .

وكان جيل العقاد بحق هو الجيل الذي نشأ ليتحمل عواقب الاحتلال دون أن يتحمل مسؤوليته، فليس هو الجيل الذي جر بسيئاته على الوطن هذه الجريمة، ولكنه الجيل الذي ورث هذه التركة الثقيلة وصار عليه الواجب أن يرفع وقرها عن البلاد.

وكان هو الجيل الذي تحدت فيه الحدود واضحة جلية بين القوى العاملة في البلاد.

فقوة الاحتلال الأجنبي التي كانت في عهد محمد علي مجرد نفوذ على السلطان ومؤازرة له، والتي صارت في عهد خلفاء محمد علي من إبراهيم إلى أوائل عهد اسماعيل مجرد نفوذ القناصل والخبراء الماليين ومراقبي الديون، والتي زادت في النفوذ والطغيان في آخر عهد اسماعيل حتى أصبحت وزراء يعينون في الحكومة المصرية، أو مفتشين تعلو سلطتهم فوق سلطة الوزارة والوزراء، قوة الاحتلال هذه التي كانت متراوحة بين الدول أصحاب النفوذ قد تحدت أخيراً في جيش الاحتلال الذي يقف وراء المعتمد البريطاني... أي أنها صارت كما أصبحت تسمى فعلاً: قصر الدويارة الذي يؤوي قيصره.

وقوة السلطة الشرعية التي كانت دائماً هناك محدة ممثلة في شخص صاحب الأريكة قد زادت تحديداً حين زادت استقراراً بدخول الانجليز وانحسار سلطة العثمانيين. إذ قد كان من مفارقات مصر - وما أكثر مفارقاتها - أن يكون

الاحتلال البريطاني مما يزيد من استقلال حكام مصر وإعفائهم من كثير من تعقيدات العلاقة بالسلطان وبالأجانب أصحاب الامتيازات. وحسبنا شاهداً على ذلك أن الأستانة بجلالة قدرها، تصير مثابة الأمراء الناقمين على ولي الأمر في مصر، وتناصرهم في مناوأة هذا الوالي ثم لا تبلغ منه مبلغاً، يقول العقاد:

«وقد كان تعديل نظام الوراثة مريحاً لأولياء الأمر في مصر متعباً لهم في الأستانة، لأن الأمراء المحرومين لجأوا إليها ودأبوا على خلق المشكلات لإسماعيل وأبنائه وتحريض السلاطين والصدور عليهم في كل مناسبة، وقد كانت الدول الأجنبية تستغل هذه المشكلات وتتذرع بها لتهديد الخديويين والسلاطين على حسب المصالح والأهواء».

«أما موقف الدولة العثمانية من الثورة العراقية فقد كان خطة مرسومة... فإنها أرادت عند خلع اسماعيل أن تغير نظام الوراثة وحقوق الخديوية المصرية منم توافقها الدول الأوروبية، فلما نشبت الثورة لم تقبل الدولة أن ترسل جيشاً من عندها لقمعها، لأنها كانت تنقم من الخديو توفيق موالاته لانجلترا وفرنسا، وكانت تعلم من الأمراء العلويين في الأستانة أن أحمد عرابي يفضلهم على الخديو وأنهم هم يقبلون ولاية مصر بشروطها التي تريدها الدولة، فأحجمت عن إرسال الجيش التركي عند طلبه انتظاراً للنتيجة، ورأت أن مصلحتها في ترك الخديو وشأنه أجدى عليها من تأييده ثم الجلاء على الأثر كما اشترطت عليها الدول الأجنبية»^(١).

كل هذا قبل الاحتلال، وقد زاد جداً بعد الاحتلال، وظل توفيق مستقلاً عن الأستانة معظم وقته، وكذلك عباس حلمي، ما داموا راضين بأحضان الانجليز الدافئة، فإذا ما دب الخلاف بينهما وبين الاحتلال واستصرخوا السلطة العثمانية فقصاراها أن تكون سنداً يسندهم من وراء، وليس لها قوة مستقلة قادرة على العمل في البلاد. وهذا هو كل ما عنياء باستقلال الخديوي عن

(١) ١١ يوليو وضرب الاسكندرية (كتاب اليوم) ص: ٨٨ - ٨٩.

الاستانة، استقلال بالمعنى السيء لا بالمعنى الحسن.

والقوة الثالثة، قوة الشعب، هي التي استفادت أكبر الفائدة، وتحددت أكبر تحديد، وتطورت إلى مكان من القوة والتأثير مرموق محسوب له كل حساب.

كان الرأي العام فيما مضى ضعيفاً إلى حد كبير، ثم صار الأمر يحتاج إلى تحالف وثيق بين الخديو والانجليز ليتمكنوا من قمعه.
كان بلا فكر ولا ثقافة، فقد صار بفكر وثقافة.
كان بلا هدف فصار له هدف إصلاحي واضح وقوي.
كان بلا زعامة، فقد صار وله زعماء من أنبغ زعماء الجماهير.

نعم إنه صدم صدمة قاسية في طفولته هي صدمة الاحتلال، ولكنها صدمة لم تقتله، «وما لا يقتلني يزيدني قوة». ولقد ازداد قوة على الأيام فعلاً، وأفادته فترة الوجوم ولحق الجراح بعد هزيمة ١٨٨٢ أن يحدد أهدافه ورجاله، وقد تحدت هذه من بداية الطريق.

فأما الأهداف فهي الخلاص من الانجليز والمحافظة على أملاك البلاد وثرواتها وهو ما عرف بشعار «الجلاء ووحدة وادي النيل»؛ والاستقلال عن الاستانة وعقابيلها السياسية والعسكرية والامتيازات الأجنبية المرتبطة بها؛ وأيلولة السلطة الفعلية للشعب يتولى مصائره كما يشاء لا كما يشاء له الوالي الذي يجب أن يكون مقيداً بأحكام الدستور.

وأما زعماءه، فهم على اختلاف ميادين العمل بينهم سلسلة ذهبية تتكون حلقاتها من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وسعد زغلول وعباس العقاد.
نعم كان هناك عاملون كثيرون غير هؤلاء، ولكن السلسلة الوضيئة كانت من هؤلاء الأربعة، ومن عجب أنهم متظمون، فأولهم ثائر وثانيهم معلم فيلسوف. ثم ثالثهم سياسي ثائر ورابعهم معلم فيلسوف.

من هذا يتبين لنا أين يقف العقاد من أسرة محمد علي، أو قوة القصر الشرعية.

إنه موقف الكراهة والمقت والاشمئزاز، وموقف المناجزة والعداء الصريح، وموقف من يعمل جاهداً على تقييد الوالي أو السلطان وتجريده من كل سلطاته على سنة الديمقراطية الليبرالية التي استحوذت على أذهان المفكرين المثاليين والعمليين على السواء في القرن التاسع عشر، خصوصاً بعد قوانين الإصلاح في بريطانيا وبعد استقلال إيطاليا وتحقيق وحدتها، وبعد تحقيق الوحدة الألمانية، وبعد سقوط دكتاتورية نابليون الثالث في فرنسا وتثبيت دعائم الجمهورية الديمقراطية في أم الثورات.

وليس العقد غريباً حتى يظن أن مثل هذا الموقف منه يمكن أن يهيء له حياة سلم ودعة، وإنما يتوقع منه ما يجب أن يتوقعه من يقف مثل موقفه ويعمل مثل عمله من العناء ومن يهدف إلى مثل هدفه الذي طارت فيه رؤوس وثلت عروش.

ولم تكن للعقاد صلة مباشرة بالخدوي محمد توفيق باشا لأن هذا الخديومات والعقاد بعد في الثالثة من عمره. ومع ذلك لا يخفى على قارئه المقت والازدراء له حتى في ما كتبه العقد عنه بعد زوال ملكه وملك ابنه وفي ظل أخيه أحمد فؤاد الأول وابن أخيه فاروق.

يقول العقد في كتابه «١١ يوليو وضرب الاسكندرية»^(١).

«ومما ساعد على نجاح الانجليز أن الجناح الخديوي عين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب مندوباً خديوياً ومبعيته بعض ياوران سموه لدى الجنرال ولسلي، وناط به نشر الدعوة - وخصوصاً بين العرب - لمساعدة الجيش الانجليزي الذي يحارب العربيين باسم الخديو».

وهذا النص استشهداً استشهد به العقد عن أحمد شفيق باشا الذي عمل بالمعية الخديوية من قبل الثورة إلى أيام الخديو عباس الثاني. ثم يستطرد العقد في الاستشهاد عن المصدر نفسه.

(١) ص ١٤٧ طبعة دار «كتاب اليوم» الطبعة الأولى.

«وفي ٢٢ أغسطس أصدر الخديو إلى الدوائر الملكية والعسكرية في القطر المصري إرادة أخرى قال فيها إنه لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التي يقوم بها السير جارنت ولسلي هو استتباب الأمن في مصر فنحن قد صرحنا: له باتخاذ التدابير العسكرية التي يرى لزوماً لاتخاذها. فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا إليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا. فمن يخضع له فكأنه خضع لنا شخصياً، ومن خالفه يعد عاصياً لنا ويعامل معاملة العاصي».

فهل بعد هذه الإدانة بالحيانة العظمى ازدراء ومقت وعداء؟ لقد ضاق صدر العقاد فقال في آخر صفحات الكتاب^(١) وبعد أن أشار إلى الوشية في معاملة الشرفاء من أمثال أحمد المنشاوي بك، ومكافأة الخونة من أمثال عمر لطفي محافظ الاسكندرية، فقال:

«يضيق الصدر بعد هذا بما جرى في إثر الهزيمة المصرية من عودة الخديو إلى القاهرة محفوفاً بالجيوش الانجليزية. وبما جرى من الفضائح والمخزيات في محاكمة الزعماء العربيين ولكننا نلخصها موجزين فنقول إن الانجليز لم يضعوا أقدامهم في القاهرة حتى بدأوا بتهديد الخديو في مركزه كما تقدم».

وليذكر القاريء أن هذا الكتاب «١١ يوليو» قد صدر في ظل الملك فاروق الأول ابن أخي الخديوي محمد توفيق باشا وأنه صودر يوم صدوره في الخامس من يوليو ١٩٥٢، ولم يعد للظهور إلا بعد زوال ملك فاروق وأسرته يوم ٢٣ يوليو من ذلك العام، فإذا ما تذكر القاريء ذلك علم كم يضيق الصدر بما فيه.

ورأي العقاد في محمد توفيق صورة لرأيه في ملوك هذه الأسرة أجمعين، ازدراء ومقت وعداء من وجهة النظر الأخلاقية والوطنية السياسية، ولا يطعن فيه أن يكون مخلصاً للعلم ونزاهته وأن يعترف للكفاء منهم بالكفاءة وللموهوب بالموهبة، وكل واحد منهم بصفته التي خلقه الله عليها.

ففي نظره إلى محمد علي باشا الكبير رب الأسرة الأكبر يقول إنه عبقرى
موهوب ولكن ثقته فى فرنسا دفعته إلى حرب لا يؤمن ضررها ولا يرجى من
ورائها خير مضمون - يعنى حربه للسultan العثمانى - كما يشير فى أحيان كثيرة إلى
شذوذه فى الانتقام القاسى وفى الإيقاع الإجرامى بالخصوم : فئات وأفراداً ،
وبإصابته بالجنون فى سنوات عمره الأخيرة بعد عزله عن الأريكة وتولى ابنه
إبراهيم .

وإبراهيم فى نظر العقاد لم يكن له منظور كبير، ولكن العقاد لا ينسى أن
يذكر موته صغيراً فى حياة أبیه المجنون وهو على العرش، مشيراً بذلك إلى شذوذ
فى البنية الوراثية لهذه الأسرة المقيتة .
نأتى الآن إلى خلفاء محمد علي باشا .

فمن عباس باشا الأول بن طوش بن محمد علي يقول : «توفى محمد علي الكبير وتوفى
أكبر أبنائه إبراهيم فى حياته . وآل عرش مصر إلى عباس باشا الأول بن الأمير
طوش بن محمد علي لأنه كان المرشح الوحيد للولاية بغير مزاحم ولم يكن محبوباً
فى الدوائر الأوروبية لمحافظته وإعراضه عن الحضارة الحديثة ، فنفر منه القناصل
ووقفوا له بالمرصاد وأجمعوا أمرهم على مقاومته فيما كان يحاوله من نقل الوراثة إلى
ابنه إلهامى باشا . ثم مات عباس «مخنوقاً» فى قصره بينها وفوجيء ولي العهد
الشرعى «محمد سعيد بن محمد علي» بالخبر وهو فى الاسكندرية فأسرع إلى القاهرة
لإعلان ارتقائه إلى العرش قبل إحكام التدبير لإقصائه عنه . ولكنه علم فى
الطريق أن الألفى باشا محافظ القاهرة - وكان من أنصار عباس - قد سبقه إلى
بناها وحمل جثة الوالى القتل [بكامل ثيابه] فى مركبة التشرىفة وجلس فيها أمامه
كما كان يجلس والوالى بقيد الحياة ، ولم يستغرب النظارة شيئاً ، ولم يخامرهم
الريب فى الأمر لأنهم تعودوا أن يشهدوا الوالى من بعيد جالساً فى مركبته لا
يلتفت يمنة أو يسرة لتحية الواقفين على الطريق . واتجه الألفى باشا رأساً إلى
القلعة حيث تقام مراسيم الولاية» .

تلك صورة والٍ من النوع الذى تنكب به الولايات . والٍ متخلف حقير

التفكير متغطرس يظن أن إلقاء التحية إلى رعيته الذين يحبونه عمل غير لائق بالأمير، وكأنه لا يمثل لدين ولا لمصلحة سياسية ولا لأي شيء ذي بال... صورة وال يغلق المدارس بدلاً من أن يزيدها ويزيد كفاءتها، وال يموت غيلة، ولكنه لا يموت مغتالاً بطريقة رشيقة أو كريمة بل يموت مخنوقاً، أي أن قتلته من أقرب المقربين إليه، وأنهم لم تبق في نفوسهم ذرة من احترام له حتى يطبقوا على عنقه فترة تكفي لموته دون مراجعة أو تردد...

إنها صورة كريهة وحقيرة على السواء:

فإذا انتقلنا إلى صورة محمد سعيد باشا، لرأينا في استطراد العقاد في النص السابق ذاته قوله:

«واتجه الألفي باشا رأساً إلى القلعة حيث تقام مراسيم الولاية، فاتفق مع أمير الجند بها على إحصاء أبوابها في وجه الأمير محمد سعيد حتى يحضر إلهامي بن عباس من أوروبة. فلما وصل الأمير محمد سعيد إلى القاهرة وجد العلماء والأعيان وقناصل الدول في استقباله، وتقدم وهم في ركابه إلى ناحية القلعة، وأبلغ القناصل محافظ القاهرة المتمرد أن الدول لن تعترف بولاية تخالف الشروط التي ضمنتها لمصر في معاهدة سنة ١٨٤٠ وكان قناصل فرنسا وإنجلترا وأمريكا متفقين على هذا البلاغ. فسقط في يد المحافظ وأذعن للأمر الواقع ولم يصبح الصباح في اليوم التالي حتى كان قد قضى نجه غماً وخوفاً من عاقبة ما جناه».

«لم يزل سعيد يذكر هذه اليد للقناصل ولا سيما قنصل فرنسا، وكان معجباً بالثقافة الفرنسية كثير الاختلاط بالفرنسيين والأجانب على العموم، يجيد الفرنسية ويتكلم الانجليزية، وفي عهده حصل فرديناند ديليبس على امتياز فتح قناة السويس بشروط غاية في الإجحاف والخطر على حقوق مصر والدولة العثمانية، وفي عهده طلب نابليون الثالث فرقة سودانية لإخضاع الثائرين في المكسيك فأجابته إلى طلبه وأنفذ إلى المكسيك فرقة من أبناء السودان ومصر لتحل هناك محل الجنود الفرنسيين الذين فتكت بهم الحمى الصفراء وتبين أنهم لا يحملون أهوية البلاد وحياتها كما يحملها الإفريقيون؛ وأرادت البيوت المالية في

انجلترا أن تقابل هذا النفوذ الفرنسي بمثله فعمدت إلى تشجيع الوالي على الاقتراض، فأقدم عليه غير هياب لجرائره، ومات وعليه عدة ملايين من الديون الأجنبية يختلفون في مقدارها بين ثلاثة ملايين وأحد عشر مليوناً من الجنيهات».

فهذه صورة أخرى لا تبعث في نفس المصري الوطني إلا الاشمئزاز والعداء، صورة من يستعين ويتكل على القناصل الأجانب وهو يعلم أطماعهم في بلده، لأن شخصه هو الذي يهيم لا بلده، وصورة من يعطي زمام بلده كله للقوة الأجنبية الطامعة بشروط مجحفة لبلاده، الأمر الذي يرقى إلى خيانة الأمانة، لمجرد أن يقال إنه يعترف لهم بالجميل، وصورة من يغرق بلاده في القروض ليوفر لنفسه متعاً حقيرة وهي ولا شك حقيرة، لأن المتع التي تشتري بالمال بلا ريب متع حقيرة. ناهيك بأنه لا يهتم برأي الدين في الربا وهو حامي الدين وديار المسلمين، وأخيراً صورة من يخاطر بأرواح رعيته للدخول في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وبلا مقابل مادي ولا سياسي، وفي بلاد بعيدة منقطعة الصلة ببلاده، إذا انتصرت عساكره فلفرنسا النصر والمنفعة وعليه العزم والخسارة والقتل وإذا انهزمت عساكره فعليه فوق الغرم والخسارة وفقدان الأرواح خزي الهزيمة وعارها.

* * *

نأتي الآن إلى أشهر أمراء هذا البيت وهو اسماعيل باشا فيروي لنا العقاد عنه أنه تآمر مع طائفة من المتآمرين لكي يتخلص من جميع أمراء بيته الذين يكبرونه، لأن الولاية لن تأتيه وفي البيت المالك أمير أكبر منه على حسب شروط الولاية فقد اجتمع الأمراء في قطار ملكي قادم من الاسكندرية إلى القاهرة، وكان القطار يعبر النيل عند كفر الزيات بطريقة ذلك الزمان مشدوداً بالسلاسل إلى قنطرة متحركة، فكان التآمر أن لا تربط المركبات بالسلاسل، فنزل القطار بمن فيه إلى قاع النيل حيث مات الأمراء أجمعون، من كان ينافس على العرش ومن لم ينافس عليه على السواء إلا واحداً منهم هو عبد الحليم بن محمد علي لأنه كان نحيفاً جداً فأمكنه أن يخرج من مركبة القطار من النافذة فبقي على قيد الحياة.

أما إسماعيل فإنه انسحب من هذه القافلة في اللحظة الأخيرة بدعوى أن هناك من استدعاه لأمر ما - لا شك أنه استدعاء مدبر - وكان إسماعيل قد تخلص من أخيه الأكبر أحمد بن إبراهيم بن محمد علي، فصار بذلك ولي العهد ولم يبق عليه إلا الفتك بعمه الوالي محمد سعيد.

صورة كريمة . . . يقول العقاد عنه :

«وكان إسماعيل بن إبراهيم قد أصبح وارث العرش بعد حادث كفر الزيات، فعمل جهده على الموازنة بين النفوذ الأجنبي في بلاده واستخدم الانجليز كما استخدم الفرنسيين، وعلا شأن الولايات المتحدة في أيامه بعد قهرها لبريطانيا العظمى وظفرها باستقلالها على الرغم من سيدة البحار التي لا تغيب الشمس عن أقطارها، فاستدعى إلى مصر نخبة من الضباط الأمريكيين لتدريب جيشه، ولم يكتف عنهم أنه يعتمد عليهم في أمر خطير ويستعد بهم لتحقيق استقلال مصر فخطبهم قائلاً: «إنني معتمد على رزانتكم وإخلاصكم وغيرتكم للحصول على استقلال مصر». (نقلًا عن كتاب «حياتي في القارات الأربع» لشأنه لونج).

«ثم تفاقت أخطار الديون واستحكمت أزماتها وضاق إسماعيل ذرعاً بالسيطرة الأجنبية وتقييده بآراء الوزراء الأجانب اللذين اتفقت انجلترا وفرنسا على تعيينهما في وزارة المالية ووزارة الأشغال وهما أهم وزارات القطر كله، فاحتضن الحركة الدستورية آملاً في نقل الرقابة على خزانة الدولة من الوزير الانجليزي والوزير الفرنسي إلى مجلس النواب فاتفقت انجلترا وفرنسا معاً على طلب عزله وقبل الباب العالي هذا الطلب. . .».

صورة أخرى مقيمة، لمتحف أسرة كل من فيها مقيت.

الفصل الثاني

علاقة عامة
نتحول إلى شخصية
عباس حلمي الثاني
١٨٩٢ — ١٩١٤

إلى عهد توفيق والعلاقة بين العقاد والأسرة العلوية علاقة عامة يمكن أن تنشأ بين أي كاتب أو مفكر وبين هؤلاء الأمراء .

وفي عهد عباس حلمي الثاني تبدأ هذه العلاقة في التحول إلى علاقة شخصية، فتتشابك فيها المواقف والأحداث بين ما هو شخصي وما هو عام .

ولقد لخص لنا العقاد نظرتة إلى عباس حلمي في الفصل الذي وقفه عليه من كتاب «محمد عبده - عبقرى الإصلاح والتعليم» إذ يقول :

«وتبين بعد الواقعة الكبرى بين عباس الثاني والمحتلين أن النزاع كله فيما بينهم إنما كان نزاعاً على نفوذ الحكم ولم يكن نزاعاً على حقوق الأمة ولا على مبادئ القضية الوطنية، وإن عباساً كتوفيق واسماعيل من قبله ينازعون السيطرة الأجنبية باسم الأمة تارة واسم الحقوق الدستورية تارة أخرى، ولا يعنيه في الواقع إلا أن يستبدلوا سيطرة في أيديهم بسيطرة في أيدي الدول الأجنبية، ومن طلب منهم الحكم النيابي وشجع الأحرار من رعيته على طلبه فلأنما يتخذ الحكم النيابي حجة على الدولة البريطانية عند شعوبها لأنها تؤمن به في بلادها، ويلتمس من وراء ذلك أن يحكم من وراء النواب والوزراء ويستعيد لنفسه كل سلطانه المحدود، أو يستعيد القليل من الكثير في مسائل التولية والعزل ومسائل الصرف والمنع على الخصوص .

وقد جرب طلاب الدستور أساليب اسماعيل وتوفيق في هذه المناورات ثم جربوا أساليب عباس بعدهما فتكشف لهم عن ولع بالاستبداد

في عباس لم يتكشف لهم مثله من أبيه وجده لأنه لم يكذب يظفر بقليل من السلطان على عهد سياسة الوفاق بعد عزل اللورد كرومر حتى انقلب على شيعته وشيعة الحركة الدستورية، فساقهم إلى السجن واحداً بعد واحد، ثم ألجأهم إلى المنفى باختيارهم فراراً من السجن والمصادرة.

ولاح له شبح العزل بعد الوقعة الكبرى بينه وبين المحتلين ففزع بالقليل الميسور، واستعاض عن وفرة السلطان بوفرة المال يتهاافت عليه حيثما وجد السبيل إليه، بل ظهر للأمة قصارى أمله من المحتلين بتسمية الحزب الذي ينتمي إليه ويرصد صحيفته للدفاع عنه في جميع أطواره وتقلباته. . فقد سماه «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية» إيداناً للمحتلين بالتسليم لهم بدعوى الإصلاح والقناعة منهم بالمبادئ الدستورية دون الدستور الكامل على أساس سلطة الأمة، ولم تذكر في عنوان الحزب كلمة عن الاستقلال ولا عن الحرية الوطنية، كأنها على الأقل مطلب مؤجل إلى ما بعد الفراغ من إصلاح الأداة الحكومية الذي ارتهن به المحتلون موعداً للجلاء. . . فلا جلاء إذن وفي الأداة الحكومية خلل يأخذونه ويدعون على هواهم أنه لا يزال بحاجة إلى الإصلاح^(١).

ومن هذا الشاهد يبدو عباس أميراً مستبداً يجب الاستبداد بشرائه فوق شراة آباءه المشهورين بالطغيان، وأنه كآبائه مدلس حين يدعو إلى الحرية والدستور لمجرد مناوأة المحتلين بما لا يستطيعون أن يسفهوه وهم يحكمون بلادهم بمقتضاه، وأنه يستخذي أمام المحتلين ويرضى بالحكم والولاية على أي وضع مهين ولا يخشى شيئاً كما يخشى لعزل الذي حاق بجده وأوشك أن يحرق بأبيه وبه هو في ١٨٩٤ والذي وقع فعلاً بعد ذلك بعشرين سنة على كل حال، وأنه كان يتهاافت على المال من كل سبيل، وأنه كان يستبيح الدس والمؤامرة كما يستبيح السرقة والنهب والغصب في الأموال.

وهي لعمرى صورة كريهة ما بعدها كراهة. ونحب أن نتبع تفصيلات

(١) محمد عبده ص ١٩٩ - ٢٠٠.

الأحداث التي أدت إلى تكوينها في نفس العقاد قبل استقرارها في عقله محللة معللة مبينة النتائج والأسباب. ونعيد إلى الذاكرة أنها أسباب يختلط فيها العام والخاص بطبيعة الحال، في هذا الطور الذي يبدأ فيه العقاد الحياة العامة كاتباً وموظفاً ومجاهداً وطنياً.

أول علاقة للعقاد بعباس حلمي كانت نوعاً من المصادفة، جاء بها أن العقاد كان يسمى «عباساً» فكان الناس يظنون على الأغلب أنه سمي بهذا الاسم تيمناً باسم ولي العهد في ذلك الحين (١٨٨٩).

وكان العقاد يضيق صدره بهذا الظن، لأنه يعلم أنه ظن غير حق، ولأنه هو وآله وذوي أسرته جميعاً من محبي أحمد عرابي والحركة العرابية على الإجمال بكل ما لهذه الحركة من عداوة بيت توفيق صاحب العهد وولي عهده عباس حلمي. ولأنه ثالثاً يشوه «سياسة» أسرته في اختيار أسماء أبنائها.

وسياسة أسرته هذه شيء يستحق أن يقال. فقد كان محمود العقاد، أبو عباس العقاد، رجلاً متديناً شديد التدين، يؤمن بالتصوف على نحو مستنير يخالف ذلك النوع الذي عهد عند البعض وتميز بالقذارة وغرابة الأطوار، وإنما هو نهج من الحياة الفكرية والخلفية والدينية محترم غاية الاحترام، يعنى بالنظافة وطيب الملبس والمسكن والطعام ولكن في غير إسراف يخرج به من حدوده إلى حدود التهالك على الملذات. وقد رأيت ربيبه وتلميذه وابن أخته «محمود علي جاويش»، وما زلت أذكر طلعتة البهية النيرة، وسمعت عنه أنه كان يلبس الثياب البيضاء على الدوام ولا ينام في فراش وثير وإنما ينام على سرير خشن يذكره بنومة القبر على الدوام؛ وقد أخذ التصوف عن خاله الذي كفله بعد موت أبيه، فلم يكن من مقتضيات تصوفه هذا أن يمتنع عن الزواج مثلاً بل تزوج وكانت له ذرية صالحة من بنات وابن وحيد. كما أظن أن أبي «إبراهيم الشريف» قد أخذ شيئاً من تصوفه عنه سواء قبل أن يتزوج من أخته «أم عباس» أم بعده، فلا شك في أن إبراهيم الشريف كان أصغر سناً من زوج أخته بمقدار كبير من السنين، ولا يبعد أن يكون قد تتلمذ عليه لا سيما وأنه كان صديقاً حميماً لمحمود

جاويش ربيب محمود العقاد الأنف الذكر وكانا لا يفترقان في ليل ولا نهار.

وكان أميز ما يميز هذه النزعة المتصوفة عنده حبه لآل البيت، وهي خصلة منتشرة فيما يبدو بين أفراد هذه الطائفة أو الأسرة أجمعين، تلاقى عليها محمود العقاد وصهره محمد آغا الشريف. ومن نتائج حبهم هذا أن كانوا لا يتيمنون بأسماء غير أسماء البيت النبوي الكريم. فأبناء محمد الشريف هم علي وعمر وإبراهيم وأم خان وفاطمة (فطومة) وزينب (زنوبة) والزهراء (زهرة) وعائشة وخديجة؛ وأبناء محمود العقاد هو محمد وإبراهيم والمختار والطاهر وعباس ومصطفى وأحمد ويس وعبد اللطيف ونفيسة وزينب وفاطمة. وهي جميعاً من أسماء البيت النبوي بغير شذوذ إلا شذوذاً واحداً في أبناء محمد الشريف هو اختيار «عمر» على اسم ابن الخطاب رضي الله عنه، وإلا شذوذاً واحداً في أبناء العقاد هو «عبد اللطيف» الأخ غير الشقيق لعباس العقاد. وهما شذوذان يثبتان القاعدة ولا ينفيانها لا سيما وأن ما عُدَّ من الأسماء هو السنة المنصوص عليها في الحديث، وأن عمر بن الخطاب، وإن لم يكن من البيت النبوي، إلا أنه يتمثل في الخاطر كأنه منه لسابقته وقوته وشدة أصرته ولأن ابنته حفصة هي إحدى أمهات المؤمنين.

كان اسم «عباس» إذن اسماً من أسماء البيت النبوي اختيار تيمناً باسم العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي ﷺ ولم يكن تيمناً باسم ولي العهد المكروه.

وكان الظن الذي يخالج البعض أنه تيمن بعباس حلمي يغيظ العقاد من جهات كثيرة لا جهة واحدة. فهو من أسرة تحب النبي وآل بيته وهذا ظن يجرمهم هذا الحب العزيز؛ وهو من أسرة تكره الأسرة العلوية والخطيو توفيق خاصة وتحب أحمد عرابي والعرايين، وهذا ظن يجرمهم هذا الإيثار العزيز؛ ثم بعد هذا وهذا ظن يضعهم موضع المتزلفين الذين يقفون المواقف على حسب المنفعة لا على حسب الشهامة والمروءة الواجبة، فما دام عرابي متصراً فهم معه، حتى إذا دارت عليه الدائرة صاروا مع الخطيو المنتصر، وهي خليقة كريمة تنفر

منها كل خلية في كيان هذه الأسرة في ذلك الجيل .

أضف إلى ذلك أن العقد مجبول بفطرته على الاعتزاز بنفسه ، فكان يغيظه أن يظن أنه تبع لولي العهد كما يغيظه أن يظن أنه تبع لأي إنسان كائناً من كان . وهذا هو نفسه السبب في تمسكه طوال عمره باسمه ثلاثياً لا يكتفي منه باسمين مع إسقاط اسم أبيه كما كان يصح أن يكون . وهذا هو السبب أيضاً في الحادث الذي حدث له في المدرسة على أول عهده بها .

روى عن هذا الحادث في «حياة قلم» فقال :

«وما يحضرني من ذكرياتي فيما دون العاشرة أنني رفضت كل الرفض أن ألبس البنطلون القصير يوم دخلت المدرسة في نحو السابعة من عمري ، وأني رفضت أشد الرفض أن أجيب نداء المعلم حين دعاني باسم «عباس حلمي» جرياً على تقاليد ذلك العهد التي بقيت إلى الآن في أسماء المعاصرين . . . فلم يكن أحد من التلاميذ يدعى باسم أبيه ولكنهم كانوا يلقبون باللقاب حلمي وصبري ولطفي وحسني وشكري وما شاكلها على حسب المطابقة لأسماء المشهورين أو الموافقة لجرس اللقب ورنيته في الأسماع ، فبقيت واحداً من قليلين يذكرون بأسماء آبائهم بين أبناء ذلك الجيل ، ولولا إصراري على رفض اللقب المستعار لكان اسمي اليوم «عباس حلمي محمود» كما كتب في قائمة «التصنيف» أي توفيق الأسماء والألقاب»^(١) .

والحادث على هذا الوصف موجز جداً بالنسبة لما رواه العقد لنا في مجالسه ، وتماه أنه حين أبي أن يجيب نداء المعلم أصر المعلم على النداء وأصر التلميذ على الصمم عنه حتى استدعى الأمر أن يدعى أبوه إلى المدرسة ليقوم سلوك ابنه المعوج من أول الطريق .

فلما جاء الأب إلى المدرسة وعلم المسألة بحذافيرها وافق ابنه على تمسكه باسمه وعاقبه على عدم الرد على أستاذه لأن التجاهل والتصامم نوع من قلة الأدب وقلة الحياء .

(١) حياة قلم (كتاب الهلال ديسمبر ١٩٦٤) ص : ٤٢ .

فلما نوقش الأب في موافقته ابنه على رفض اسم التصنيف وهو اسم «الخديوي أفندينا حفظه الله» وكان خليقاً به أن يفرح لهذا الاتفاق الموفق السعيد، قال: «يا حضرة الناظر، لا تتوقع مني أن أغضب على ابني لأنه يحافظ على اسمي . . . بشيء غير الغضب ينبغي أن أجازيه على تمسكه بأبيه واسم أبيه».

ولم يذكر العقاد بقية القصة فيما كتبه تمثيلاً مع عادته في ألا يكتب ما يمسه بشيء من السخر أو الزراية وإن كان فيه ما يشرفه على كل حال.

ولم تنته القصة عند ذلك الحد، بل كانت لها بعض الذبول إذا ظل المعلم فيما بعد ذلك اليوم يشير إلى هذا العناد العقادي في مناسبة وغير مناسبة، كأن يناديه في الفصل مثلاً بقوله «يا سي عباس ياللي مش حلمي» أو «يا أفندي ياللي بتكبر على لقب أفندينا». مما دعا الطفل أن يشكو الأمر لأبيه الذي توجه للمرة الثانية للمدرسة ليطلب من الناظر أن يكف هذا المعلم وغيره عن هذا السلوك إزاء ابنه أو يأخذ ابنه وينصرف إلى حيث يشاء لهما الله. عند ذلك فقط امتثلت المدرسة لرغبة الأب وابنه في المحافظة على الاسم الذي يؤثرانه وانتهت المسألة بسلام.

لما أنني لا أعتقد أنها انتهت بسلام في نفس الطفل العنيد بل لقد كانت بذرة الكراهة الشخصية لصاحب ذلك اللقب المشنوء. أينعت وترعرعت وآت أكلها بعد حين.

يقول شيكسبير «وماذا في اسم؟!»

ونقول معترضين عليه «بل كم في اسم!!» ونستشهد بفرويد الذي لم يكن ينسى اسم أحد من زملائه الأساتذة العلماء إلا سميته الذي يحمل اسماً كاسمه، فكان النسيان هنا كان نوعاً من الدفاع عند الذات لكيلا يشاركها في كيانها كائن آخر.

وإذا كان النسيان والهروب سلاح فرويد، فما هو سلاح العقاد، لأن

العقاد مصارع يؤثر المواجهة والقتال على المناورة والفرار.



هذه واحدة

وثانية، ذات صبغة عامة لا شخصية كالأولى، أحب أن أفيض القول فيها لأنها عامة، ولأنها مهمة، ولأنها عميقة الأثر متشعبته سواء في أيامها وبعد أيامها بأيام طوال، ونعني بها حادثة الحدود التي أشار إليها العقاد في الشاهد السابق الذي أوردناه آنفاً وسماها فيه «الوقعة الكبرى بين عباس حلمي وبين المحتلين» ثم عاد وشرحها بقوله :

«وقد أشرنا إلى الوقعة الكبرى التي كانت نقطة التحول في سياسة الخديو عباس الثاني مع المحتلين، فنذكر في هذا السياق أنها هي الحادثة التي اشتهرت بحادثة الحدود واصطدم فيها الخديو بسردار الجيش المصري - الجنرال كتشنر المشهور - لأنه صرح للسردار بانتقاده لحركات الفرق العسكرية ووجه انتقاده - على الأكثر - إلى الفرق التي يقودها الضباط الانجليز. فاستقال السردار وطلبت الوكالة البريطانية ترضيته واضطرت الخديو إلى استرداد كلماته وتوجيه ثنائه إلى الفرق التي أعلن انتقادها عند عرض الجيش على الحدود، ففعل راعياً وهو يعتقد أنه نجا من خطر العزل بقبول هذا الارغام»^(١).

وقد أشرت إليها فيما سبق ووصفتها بأنها «٤ فبراير الأولى» أو أن «٤ فبراير ١٩٤٢» هي «حادثة الحدود الثانية» لا للتشابه بين الحادثتين في عمق التأثير وتشعبه وحسب، بل للتطابق التام بينهما حتى في التفاصيل.

ولإثاري لتفصيل القول فيها لأنها توشك أن تنسى، ولا يكاد يعلمها أحد من غير الدارسين المخصصين المتوفرين على تاريخ مصر الحديث.

أقطاها أربعة: عباس حلمي الثاني صاحب السلطة الشرعية، وأحد موظفيه وهو الجنرال كتشنر باشا سردار الجيش المصري الذي يعمل في خدمة

(١) محمد عبده ص: ٢٠١.

الخديوي بعد أن أقسم له اليمين؛ واللورد كرومر صاحب السلطة الفعلية، سلطة الاحتلال؛ والسير ريجينالد ونجيت، الساعد الأيمن للجنرال كشنر وخليفته على حكومة السودان وسردارية الجيش المصري والشاهد الذي عاين الواقعة واهتم بأن يرويها في مذكراته التي نشرها ابنه رونالد ونجيت فيما بعد ضمن كتابه عن سيرة أبيه.

ويحسن بنا قبل أن نأخذ في الاستماع إلى رواية أبطال الرواية أن نستمع إلى الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك في وصفها، لأن وصفه تلخيص مناسب يضيء للقاريء ما يلي من الوثائق والشهادات، ولأنه ثانياً مؤرخ ملكي من أنصار بيت محمد علي عامة والخديو عباس حلمي خاصة، ولاء أسرياً وولاء شخصياً وولاء مذهبياً حزيباً، فهو من أسرة الرافعي التي تناصر عباس حلمي، وهو شخصياً من أنصار فاروق في كتبه ومناصبه وألقابه، وهو ينتمي إلى الحزب الوطني فرع مصطفى كامل المؤيد لعباس حلمي كل التأييد، سواء في أمور السياسة وفي أمور الحياة البعيدة عن السياسة.

قال في صفحة ٣٢١ من كتابه «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية»^(١).

«لم تكد تنتهي أزمة إقالة الوزارة الفهمية حتى ظهرت أزمة أخرى أبلغ في الدلالة على الضغط الانجليزي ونعني بها أزمة الحدود، وبيانها أن الخديو كان منذ تولى العرش شديد العناية بأمر الجيش، وكان كثيراً ما يرتدي الشوار العسكري كأحد ضباط الفرق ويمر على وحدات الجيش وقت التعليم وفي المناورات، ويعني بحالة الجنود والضباط ونظامهم وتعليمهم ومعيشتهم ويوجه عنايته إلى تدريب الجند وتلاميذ المدرسة الحربية، فتعلقت به قلوبهم، فنقم الضباط الانجليز من الخديو هذه الخطأ، وتآلفت منهم لجنة برئاسة السردار (اللورد كشنر)، وعرضوا شكواهم على اللورد كرومر المعتمد البريطاني، فأضرموا انتهاز أقرب فرصة لإذلال الخديو والنيل من مهابته أمام الجيش، لكي

(١) الطبعة الثالثة ١٩٥٠.

تعود لهم السيطرة الكاملة عليه، وقد رأوا في حادثة الحدود الفرصة المرتقبة لتنفيذ وعيدهم. ذلك أن الخديو اعتزم السياحة بطريق النيل في الوجه القبلي في شتاء سنة ١٨٩٣ - ١٨٩٤، وبدأ الرحلة يوم ٩ يناير ١٨٩٤ فكان يقابل أينما توجه بحماسة الشعب وابتهاجه، ووصل في «ياحته إلى «وادي حلفا» يوم ١٨ يناير سنة ١٨٩٤، وهناك عرض فرقة من الجيش المصري كان يتولى قيادتها ضابط بريطاني، ولاحظ نقصاً في نظام الجنود وتدريبهم فأبدى ملاحظته في هذا الصدد إلى وكيل وزارة الحربية وقتئذ (محمد ماهر باشا، وكان يرافقه في سياحته). وندد بالجيش ونظامه، وذاعت هذه الملاحظة، فثارت ثائرة اللورد كتشنر، وعدها إهانة له، وجعل منها أزمة تتعلق بالكرامة الانجليزية فبادر بتقديم استقالته من منصبه، وأبلغ الأمر إلى اللورد كرومر، فاستشاط هذا غضباً من مسلك الخديو، وأرسل إلى حكومته يستطلع رأيها فيما يجب عمله، فكان جوابها أن يطلب من الخديو اصدار أمره بشكر السردار وامتداح الضباط الانجليز وإبعاد ماهر باشا من منصبه. ومعنى ذلك اعتذار الخديو عن ملاحظاته، وقد اتخذت الصحف البريطانية لهجة التهديد والوعيد حيال هذه الحادثة واعتبرتها أزمة خطيرة لا يحلها إلا الاعتذار، وكان رياض باشا رئيساً للوزارة قبادر إلى نصيح الخديو بالاعتذار والأذعان لمطالب الاحتلال وانتهت الحادثة بالتسليم وأصدر الخديو من مدينة الفيوم أمراً بكتابة خطاب إلى السردار كتب باللغة الفرنسية ثم عرب ونشر في الجريدة الرسمية هذا نصه:

«مدينة الفيوم في ٢٦ يناير ١٨٩٤.

قبل أن أترك الوجه القبلي للعودة إلى مصر أريد أن أكرر ما أظهرته من العناية وحسن الالتفات للجيش عند زيارتي الحدود وأؤيد حسن رضائي الذي أبديته لكم من جهة حسن حالة الجيش ونظامه وإني لمسرور من أن أهنيء الضباط الذين يرأسونه، مصريون كانوا أو انجليز^(١) وإني لمرتاح أيضاً بأن أقدر

(١) هكذا - وصحتها: «مصريين كانوا أو انجليزاً».

الخدمات التي أدتها الضباط الإنجليز لجيشنا حتى قدرها وأملنا أيها السردار أن تعلنوا أمرنا هذا للضباط والعساكر».

عباس حلمي

وبعد مدة وجيزة أبعد ماهر باشا عن وكالة الحربية وعين محافظاً للقنال فتم بذلك إذعان الخديو لمطالب الإنجليز في هذه الأزمة وأصيب نفوذه بضربة شديدة من جراء تسليمه وفقد هيئته في نفوس الجيش...».

ولسنا بسبيل التعليق على الراجعي فيما رواه، فليبحث في ذلك من يعنيه ذلك، وحسبنا أن نقول إنه كان ملكياً أكثر من الملك إذ يتغافل عن ذكر الحقائق وهي كبيرة كاستبقاء الخديو في الفيوم ومنعه من دخول العاصمة حتى يعتذر، إيجاء بأنه إذا لم يعتذر فسوف يعزل ولن يسمح له بدخول القاهرة، ويذهب إليه رئيس وزرائه إلى الفيوم ما دامت القاهرة حراماً عليه، يغفل عن هذا ويعتني بأن يذكر أن فخامته كان يلبس الشوار العسكري ويجوس بين الضباط والجنود. بل يغفل عن ذكر أن استقالة كتشنر كانت فورية في التواللحظة وعلى قارعة الميدان ويصفها بأنها كانت نتيجة رواج الانتقادات بين الرتب والجنود، وينسى أنه قال فيما قبل إنها كانت فرصة منتهزة ومؤامرة مدبرة بليل.

حسبنا هذا فما نقد الراجعي هو هدفنا، ونكتفي بالإشارة إلى خلاصته الأخيرة التي ذكرها عن هيئة الخديو وأثر الحادثة فيه وفي السياسة من بعده، لننتقل إلى الحادث كما وصفه مرتكبوه ومعاينوه.

(١) رواية عباس حلمي الثاني:

روى الخديوي عباس الحادثة في مذكراته التي نشرتها جريدة «المصري» في سنة ١٩٥١ فقال في العدد ٤٨٢٤، ٤٨٢٥ بتاريخ ٣، ٤ مايو:

«وقد اتجه اهتمامي لهذا السبب إلى تنظيم الجيش، فلقد رأيت أني لا أستطيع شيئاً دون أن تكون في يدي الأداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية، وكان قد شجعني على السير في ذلك الطريق عند وصولي إلى مصر ولاء السردار نفسه السير فرنسيس جرانفيل، وكان ينتمي إلى عائلة بريطانية عريقة

ولكنه كان ذا إحساس دقيق بمركزه تجاه وطني وأمام الأمير الذي يخدمه .

ولكني لم أنعم طويلاً بهذا المعاون الوفي . . . ذلك (أنه) قد دعي بعد شهر من وصولي إلى تولي قيادة القوات البريطانية في مالطة، وقد كان أسفي لذلك عميقاً .

وكان منصبه الخالي يجتذب بالطبع الجنرالات الانجليز الذين يعملون في خدمة الجيش المصري ، ولكني كنت متمسكاً بأن لا يكون الذي يقع عليه الاختيار حديث العهد بمصر حتى يسعه أن يكرس نفسه لتعليم القوات دون أن يفكر أولاً في تعليم نفسه ؛ كما كنت أريد أيضاً أن يكون ذلك الضابط شاباً متمتعاً بقواه الذهنية والبدنية ، فإن العمل الذي ينتظره كان ضخماً وكان لا بد لتحقيقه من الإرادة والقوة .

وكنت قد لاحظت بين الجنرالات الانجليز في مصر الجنرال كتشيز بصفة خاصة . كان وافر الحيوية والقوة ، وشاباً نشيطاً ، وعسكرياً بروحه ذا عزم وإرادة ، وكان في رأيي الرجل الجدير بالموقف وكان اللورد كرومر يعرف قدره ولكنه عندما شهد العطف الذي أوليه إياه انقلب فجأة كارهاً له . . . فخاطبت - مباشرة - الملكة فكتوريا أسألتها ان تزكي ترشيح الجنرال الذي اخترته . . . وكان ذلك أول طلب أوجهه إلى ملكة بريطانيا العظمى . ولم يتأخر الرد . فلقد أجبني إلى طلبي . . .

ولم تكن الرقابة الشديدة على كل ما هو عسكري بالطبع موضع رضاء السردار ولا اللورد كرومر بوجه خاص ، وكان ماهر باشا قد غدا وكيلاً لوزارة الحربية ، وصارت تحرياتي لهذا السبب أكثر دقة .

(الشرك الذي نصب لي) :

وقد نصب لي شرك : فبينما أنا أزور مديرية الحدود ، إذ سمحت لنفسني ، بعد عرض عسكري في وادي حلفا ، بابتداء بعض الانتقادات على العمليات التي شهدتها ومظهر القوات المصرية التي كان معهوداً بها منذ أكثر من عشرة أعوام إلى

مدرسة الضباط الانجليز، وكنت أرى أن مركزي كرئيس أعلى للجيش يمنحني الحق في ذلك، وكان ذلك تلبية لاقتراح طائفة من الضباط المصريين الذين قدموا إليّ شكواهم من الموقف الذي يتخذه إزاءهم ضابط برتبة اللفنتانت كولونيل، ومن ضعف كفاءته.

كان جنودنا يتلقون العلم على يدي ماسونيين من الانجليز، وكان ضباطنا بعد التخرج من المدرسة يدعون إلى الالتحاق بالماسونية الانجليزية، وكان رئيس المخابرات البريطانية رئيساً للمحفل العسكري الانجليزي في وقت واحد ولم يكن الضباط غير المتمين إلى ذلك المحفل يقبلون على الإطلاق في قيادة القوات.

كان من المنطقي إذن أن يكون أولئك الذين يظلون بعيداً عن المحفل كتلة معارضة للانجليز، وكان عدم رضائهم راجعاً إلى لائحة كانت تقضي بأن يكون عدد الضباط المتخرجين من المدرسة معادلاً لعدد الضباط الخارجين من تحت السلاح.

لقد تعرف أولئك الضباط في شخصي - أنا المصري - إلى رئيسهم الطبيعي قبل أن يكون ملكهم، وفي الوقت نفسه إلى حامي كرامتهم العسكرية. وقد تقدموا إليّ بالرجاء أن أخلق أزمة في وادي حلفا، حيث كانت توجد أربع كتائب، وفيها ثلاثة ضباط خارجين من تحت السلاح وواحد فقط من المدرسة.

(إذلال للبلاد):

ولكن اللورد كتشنر الذي عين في مصر - بناء على طلبي الشخصي من الملكة فكتوريا - سرداراً للجيش المصري، اعتبر نفسه في مبدأ الأمر مقصوداً بمؤاخذاي، واعتقد أن نقداتي كانت موجهة بوضوح إلى شخصه، وقدم في الحال استقالته واستقالة ضباطه، ثم تفاهنا في مقابلة اختتمت بالمصافحة، وأن كنت اعتقد ان نتائج ذلك الحادث، بعد أعوام الاستبعاد من كرومر والفاصل الودي القصير من السير إلدون غورست، قد خلقت توتراً دائماً بيني وبين اللورد كتشنر.

وكم كانت دهشتي، على كل حال، عندما وصلت إلى الفيوم في طريقي إلى العودة، إذ أرى رئيس مجلس وزرائي رياض باشا يهرع لاستقبالي ليخبرني بامتاعاض اللورد كرومر الشديد لوقوع ذلك الحادث مع كتشنر، وليقدم لي -للتوقيع- أمراً يومياً صيغ في عبارات مذلة للبلاد ولشخصي.

وعبثاً حاولت اقناع رياض باشا بأنى لا أستطيع أن أتصرف بما يجافى الحقيقة، وأنى سأكون فى القاهرة بعد ظهر اليوم نفسه وأرى من الضروري أن أقابل اللورد كرومر قبل أن أضع توقعي... . وعبثاً جعلت ألفت نظر رئيس وزرائي إلى ما فى ذلك التصريح من خدش لشخصي ولمصر... . فلقد أبى أن يستمع إلى قولي ولم يحاول أن يفهمني... . لم تكن عنده غير فكرة ثابتة: أن يطيع... . لا أوامري، بالرغم من أنى أنا مولاه بل أوامر كرومر، الذى كان يجب أن يكون بالنسبة له أجنبياً... .

وهذه هي الأوامر القاطعة الشاذة التي كان اللورد - دون أن يقف على وجهة نظري على الأقل - قد أعدها: الشكر العام لقوات وادي حلفا، ولقيادتها، ولضباطها، وعزل ماهر باشا وكيل وزارة الحربية في الحال.

وكان الظهر آخر مهلة منحها ممثل صاحبة الجلالة البريطانية لرياض...
وكانت الساعة قد بدأت تدق الظهر عندما قبلت، والموت في روعي، أن أوقع
الأمر اليومي التالي:

«مدينة الفيوم في ٢٦ يناير ١٨٩٤»

رسالة من سمو خديو مصر، إلى صاحب السعادة السردار بوادي حلفا.

أود قبل أن أبرح مصر العليا عائداً إلى القاهرة أن أكرر التعبير عن عميق رعايتي وعواطفني الطيبة نحو الجيش الذي زرتة على الحدود. وأني لحريص كذلك على أن أؤكد لكم رضائي التام عن مظهره ونظامه، ذلك الرضاء الذي أبديته لكم من قبل. ويسرني أن أهنيء الضباط، المصريين منهم والانجليز الذين يتولون قيادته، ويسعدني أن أسجل الخدمات التي يؤديها الضباط الانجليز للجيش.

وأرجوك يا سردار أن تبلغ هذا الأمر اليومي إلى جميع الضباط والجنود.

عباس حلمي

إن هذا الشكر الذي اغتصب مني قد صار معروفاً شائعاً، أما استقالة ماهر باشا فقد أجلت حتى أبلغ القاهرة. وكنت قد رجوت رياض أن يطلع المسيو دي رفرسو، وكيل فرنسا في القاهرة على ما وقع. وقد قال إن هذا الأخير قد أجابه بأنه يلزم جانب التحفظ الشديد. ولكن هذا غير صحيح، فإن رياض، كما علمت من المسيو دي رفرسو نفسه، لم يقابله... لقد صدر حكمي على رياض، وأيده التاريخ... لقد كذب على مولاه وأذل مصر.

ولقد تحدد رأيي - ابتداء من ذلك اليوم - في القيمة الخلقية للرجل الذي كنت قد دعوته للعمل إلى جوارى واتخذت بشأنه قراراً باستبدال غيره به في أول فرصة. وكنت أعلم علم اليقين ما لقصر الدويارة من أثر على القرارات الوزارية، ولكنني لم تكن قد داخلتني الريبة بعد، عن ذلك الرجل الذي دعوته مرغماً إلى أكبر المناصب في كل هذا الضعف وعدم الاكتراث وضيعة الولاء.

والحق أنه ما من مصري ذي صفة في مستهل حكمي قد سعى إليّ ليشدّ أزرى ويدلني على الطريق الطيبة! وما كان هناك، بسبب الاحتلال وثورة عرابي اللذين كانا قد أبعدا عن أبي كل عنصر مقتدر ونشيط، من يجرؤ على تعريض نفسه للمتاعب إذ يقف علانية في صفّي، ولكن ما كان أكثر الموظفين الذين كانوا - لفرط ما يتمنون تغيير النظام السائد تغييراً حاسماً، يطلعونني من كل جانب على الحالة الحقيقية في المصالح، والظروف الحقيقية للبلاد.

* * *

وهي رواية تدل على تفاهة عجيبة وصيبانية في هذا الرجل الذي قدر له أن يتبوأ أعلى مكان في فلك السياسة المصرية في إبان حاجة مصر. إلى أعظم عظمائها لهذا المكان، وليعمل لمصر في مقابل داهية من دواهي الاستعمار هو اللورد كرومر الذي تسنده من ورائه الجيوش والأساطيل والأموال والمتزلفون.

فمن ناحية يقول إن الحادثة «شرك نصب له» فوقع فيه وهو أعمى لا يرى تحت قدميه .

ومن ناحية أخرى يصورها في صورة البطولة الوطنية انتصاراً للضباط المصريين المظلومين الذين يجرّسونه على «اختلاق أزمة في وادي حلفا». ولن تدري مَنْ مِنَ الفريقين هو ناصب الشرك ومن الواقع فيه .

ومن ناحية ثالثة هي مقاومة للماسونية ضد قائد المخابرات، وهو نائب السردار، وبالتالي فهي ضد الانجليز عموماً وماسونيتهم .

ثم هي من ناحية رابعة ليست موجهة إلى كتشتر في ذاته ومن ناحية خامسة هي من نكوص المصريين عن إرشاده في طرق الحياة بسبب الثورة العرابية وأبيه .

ومن الصيبانية أن يعتقد أن الحادثة اختتمت بالمصافحة في وادي حلفا .

ومن عمى البصيرة أن يعتقد أن رياض باشا كان يملك أن يغير خطة كرومر بالاستماع إليه، فما هو إلا التوقيع على الأمر أو العزل .

ومن سوء الفهم أن يظن أن رياض هو الذي جر كل هذا الذل على مصر، لا أبوه توفيق الذي أتى بالانجليز غزاة فاتحين، ولا جده اسماعيل الذي أتى بهم دائنين متحكمين .

إلا أن صورة الحادثة لا تكتمل بغير رواية كرومر لها .

(٢) رواية اللورد كرومر :

ولقد رواها كرومر في كتابه عباس الثاني الذي ألحقه بكتابه «مصر الحديثة» بعد عزل الخديو عباس في ١٩١٤ . وقد نقله إلى العربية رجل يسمى نفسه «فؤاد» ولم يزد على هذا الاسم شيئاً، وقد نشرته مطبعة محمد محمد مطر . بمصر دون أن تذكر السنة التي نشرته فيها .

ويلاحظ أن الترجمة ركيكة الأسلوب، وربما كانت ركيكة النقل أيضاً كما

يبدو من ترجمة برقية كتشنر إلى كرومر، فقد حفلت بالأغلاط (راجع ترجمتها فيما يلي من الصفحات)^(١).

تقول القصة :

«وكان ظاهراً كل الظهور أن هذه الحالة لا يجب أن تدوم . إلا أنني لم أكن أشاء أن أبدأ في إيجاد الأزمة . فكنت أسمع شكاوى الموظفين البريطانيين، مختاراً ألا أقاتل إلا في الميدان الذي يوافقني، فإنه كان من الواجب أن يقع النزاع إلا لأمر هام يدركه الشعب البريطاني، ولا يكون فيه من الوجهة الأخرى باب لتداخل أية دولة أجنبية . ولما كنت أعرف طبائع القوم كنت على ثقة تامة بأنني إذا استطعت الصبر فجهالة أولئك الخصوم ستمكنني من الفرصة المناسبة لضرب الضربة القاضية . وقد كان ما قدرت :

أسندت أثناء غيابي في انكلترا وكالة نظارة الحربية إلى ماهر باشا فحالما سمعت بالخبر شعرت بأن هذا التعيين مقدمة للمتاعب . وذلك أن الخديوي كان قد أظهر خطأ كبيراً وقلة تبصر بالتصرف بالشؤون العسكرية، فلما تولى ماهر باشا منصبه وكان حائزاً لرضاء الخديوي وثقته بدأ يعمل لتقويض سلطة الجنرال كتشنر القائد العام للجيش المصري (سردار). وفي أوائل يناير ١٨٩٤ سافر الخديوي ومعه ماهر باشا صاعداً في النيل، وكان مختار باشا قبل ذلك بوقت قصير قد تعهد الجنود المصرية المعسكرة في أصوان وكورسكو ووادي حلفا وامتدح كفاءتها مدحاً كثيراً، فالخديوي الشاب الذي كان بالطبع يجهل الأمور العسكرية جهلاً تاماً رأى غير ما رآه القائد المجرب الذي قاد جنود سلطانه البواسل في ميادين القتال، فأمطر انتقاداته الصببانية على كل شيء رآه، وأهان الضباط البريطانيين وبذل غاية جهده بأن ييذر بذور الشقاق بين كل طبقات الجيش وكانت النهاية أن المسألة بلغت أشدها في وادي حلفا فجاءني في يوم ١٩ يناير التلغراف الآتي من الجنرال كتشنر :

(١) أتاح لي الأستاذ العالم الأديب محمد حمدان فيما بعد الإطلاع على كتاب «عباس الثاني باللغة الانجليزية فوجدت الترجمة صحيحة تامة من حيث النص ولكنها ركيكة في الأسلوب على كل حال .

«لقد أبدى سمو الخديوي في الاستعراض بعد ظهر اليوم ملاحظات عديدة شائنة للقواد البريطانيين ومحقرة لهم وبعد ذلك قال لي إن من رأيه أنه من العار أن يكون الجيش المصري في هذه الدرجة من عدم الكفاءة. فأسرعت عند سماعي هذا القول برفع استقالتي مستعملاً لهجة الاحترام. على أني أقول إنه قد ظهر جلياً لي ولسواي أن الخديوي من حين وصوله إلى الحدود قد أكثر من التعبير عن كرهه لجميع الضباط الانكليز وقد كانت اللغة التي استعملها اليوم خائفة سلسلة من الانتقادات التي لا محل لها ولا مبرر لها. لذلك شعرت بأنني لا أستطيع أن أدع ملاحظات سموه الشائنة للجيش المصري تمر بدون أن أقدم احتجاجاً رسمياً محافظة على شرفهم وحقوقهم. فلما فعلت ذلك أصبح سموه كثير التودد ورغب إليّ مكرراً أن أستعيد استقالتي فأخبرت سموه أنه إذا كان الضباط البريطانيون يوبخون ويصنفون بهذه الصفة العلانية فإن مركزهم في البلاد يسيئ وليس بالإمكان تأييده، وأنه إذا دام هذا الحال يصعب عليّ جداً الحصول على ضباط أكفاء يقبلون الخدمة في الجيش المصري. فأكد لي سموه أن له الثقة التامة بي. أما أنا فجعلته يفهم أني ربما لا أصر على استقالتي، ولو أني لم استردها نهائياً».

قرأت هذا التلغراف، وكان أول ما جال بخاطري حرج الموقف وخطورة الحادثة التي حوى وصفها، فإنه إذا كان هناك شيء يطبعه في الذهن قبل سواه التدريب السياسي الذي تلقفته فهو شدة الخطر من العبث بنظام جيش مسلح ومن الإخلال بالضبط والربط بين أفرادها. وهذا الخطأ وهذا الخطر اللذان هما عظيمان في حد ذاتهما في كل الظروف يزدادان عشرة أضعاف عندما يكون ذلك الجيش مؤلفاً من ضباط أو ربيين مسيحيين بينما باقي أفرادها من الأفريقيين والآسيويين المسلمين. وقد صرف الضباط البريطانيون عشر سنوات يبذلون كل قواهم في إفهام الجندي المصري أن أقدس واجباته الطاعة والاخلال للخدوي. ولا شيء بين الغرابة في عملهم هذا لأن وجودهم في مصر هو نتيجة انتقاض الجيش المصري على الخديوي السابق. أما الآن فقد انعكس الأمر وقام الخديوي الشاب يحرص الجنود على عدم الطاعة والولاء لضباطهم، وبذلك

ضرب بقأسه على جذور النظام العسكري ، ويا ليتة وقف عند هذا الحد ، إن الجيش المصري جيش غير متجانس وهو مؤلف من السودانيين ومن الفلاحين ، وهناك شيء من العداء لم يبرح موجوداً بين الجنسين . فالخديوي - وربما كان لا يعلم تماماً ما هو فاعل - نفخ في ذلك العداء وأضرم ناره . إنه يصعب جداً إيجاد لغة تكفي للتعبير عن مضار سلوك كهذا السلوك ، ولا أتذكر في كل عهد اختياراتي أنني رأيت سلوكاً سيئاً من أي رجل في منصب كبير يضارع في ضرره ، وأذاه سلوك الخديوي عباس في هذه الحادثة .

أما الخاطر الثاني الذي خطر لي فهو أن الفرصة التي كنت أرقبها قد جاءت . وإنه والحق يقال لمن الصعب اختيار ميدان للواقعة أنسب من هذا الميدان . فإن الآراء كانت متفقة حتى آراء الناقدين المعادين لنا على أن العمل الذي عمله الضباط البريطانيون في مصر في إيجاد جيش منظم من العدم هو عمل يستحق كل مديح وإطراء . ولا حاجة إلى القول إن رأي الخديوي الشخصي في أمر كهذا لا قيمة له مطلقاً - ثم أن تذكارات حوادث سنة ١٨٨٢ كانت لا تزال جديدة في أذهان الشعب ؛ وكل انسان خصه الله بشيء من الذكاء يرى لمجرد النظر أنه من الخطر أن يسمح للخديوي بالاستمرار على هذه الخطئة ، خطة العناد والطيش بدون رادع . ولو ظل يلعب بجنوده ويقتصر تداخله على الأمور الطفيفة دون أن يمس جوهر النظام العسكري لظل الصبر الذي يستعمله كبار السن مع الشبان بكل رضاء مستعملاً معه ولئن سبب سلوكه كثيراً من المتاعب التي لا لزوم لها . غير أن أقصى حدود الكرم والنبل والجود لا تميز سلوك شاب مجرّص - لمجرد اندفاعه في روح المجازفة والبطر - جيشه الخاص على العصيان مهدداً بذلك أن يجر على سواء نتائج جهالته وطيشه - فالانكليز يعترضون بلا ريب على سلوكه نحو الضباط البريطانيين الذين يحق لهم أن يفاخروا بأعمالهم ؛ والفرنسيون لا يوافقون على هذا السلوك لأن تحسين نظام الجيش المصري وكفاءته أمر يهمهم كثيراً وذلك لأنه إذا كانت الهيئة العسكرية في مصر تختل وتضمحل فإن ذلك يقضي على أحد الأوجه الرئيسية التي يعتمدون عليها في

القول بوجوب جلاء الجنود البريطانيين عن القطر المصري^(١). ومركز سلطان تركيا يشبه مركز فرنسا من هذا القبيل. - أما الدول الأخرى الموافقة على احتلال البريطاني في مصر فإنها ترى في سلوك الخديوي سبباً جديداً لدوام هذا الاحتلال. - وإذا انتقلنا إلى النظار المصريين نرى أنهم لا يستطيعون الدفاع عن الخديوي في أمر كهذا وعلى الأخص لأن رياض باشا اختبر بنفسه النتائج الوخيمة التي ينتجها عصيان الجيش وانتقاضه فمهما كان ميله شديداً لتعضيد الخديوي في سياسة العداء للانكليز، يتقاعس عن الاشتراك في سلوك كالسلوك المار ذكره.

لهذه الأسباب شعرت بأن الخديوي قد استحق العقاب وأنه من مصلحة أوروبا ومصلحة مصر نفسها أن يعاقب عقاباً صارماً.

على أني لم اشعر بذلك فقط، بل شعرت أنه بعمله هذا قد وضع نفسه في موقف لا يصعب معه كثيراً توقيع العقاب عليه. .^(٢).

تلك هي قصة اللورد كرومر، وما يليها لا يزيد على مجرد رواية الأحداث وإيراد نصوص البرقيات المتبادلة بينه وبين وزارة الخارجية البريطانية التي انتهت بالإذعان التام الذي رواه الخديوي نفسه ورواه معه الرافعي. وليس فيه شيء يستحق أن ينص عليه ها هنا إلا فقرتين، واحدة هي قوله:

«وقد كانت مصر في هذه الأثناء في حالة غليان واضطراب والناس يتساءلون ماذا ترى تفعل فرنسا وروسيا وبأية خطة تظهران».

والفقرة الثانية هي قوله:

«فالخديوي دفع ثمناً غالياً بما فقدته من السمعة والهبة والنفوذ حتى اكتسب

(١) بمراجعتي لهذا النص على الأصل الانجليزي وجدت أنه يجب أن يجري على النحو الآتي:

«وتضمنحل، فإن واحدة من أهم الحجج الرئيسية التي يقيمونها للتدليل على عدم ضرورة

وجود حامية بريطانية في مصر تكون قد انهارت».

(٢) عباس الثاني للورد كرومر ترجمة فؤاد ص: ٦٠ - ٦٥.

الاختبار الذي اكتسبه في الثلاث سنوات (هكذا وصحتها السنوات) التي تلت جلوسه. ومع ذلك فقد كان الاختبار جليل الفائدة له فتعلم أن لا فائدة من مقاومة السياسة البريطانية في مصر جهاراً».

إذن فقد كانت مصر كلها تغلي، وإذن فقد كانت النتيجة الأخيرة هي انطفاء هذا الغليان في دلو من الماء قوامه فقدان السمعة والهيبة والنفوذ الواجبة للأمير.

نعم إن القصة تفيض بالمغالطات والتحريفات، وتمتليء بالتفاهات التي يصفها كرومر بالتفاهة مرة ثم يعود فيبني عليها الجلائل الكبرى حسب هواه الاستعماري الذي بيّنه بنفسه في صورة التآمر المدبر بليل؛ كأن تعيين وكيل وزارة شيء خطير حين لم يكن تعيين الوزير نفسه ولا تعيين رئيس وزرائه في مثل هذا الخطر العظيم؛ ولكن المسألة كلها أن الخديوي الجديد قد ظن في شبابه وغرة عقله أن الانجليز قد جاءوا خدماً يحرصون له عرشه وعرش أبيه ضد الجند المتمردين، وحسبهم جنداً مرتزقة يحترفون الحرب في مقابل الأجر وينصاعون لأوامر من يعطيهم هذا الأجر وهو الخديوي الأمير، فأراد كرومر أن يضعه في موضعه وأن يلزمه الطاعة والنظام والوقوف في الطابور وقد نجح كرومر فيما أراد كما ينجح الاستعماريون؛ نجح نجاح القوة الغالبة التي تحكم وضع غطاء المرجس فلا يتصاعد منه البخار عند الغليان، حتى إذا ما انفجر في وجوههم بعد تزايد الضغط الشعبي الوطني اندهشوا وراحوا يبحثون عن المتآمرين وراء الانفجار العجيب.

وهذا هو الذي يهمننا في القصة بالنسبة للعقاد، فإنه واحد ممن احتقن الغيظ في نفوسهم حقداً على الانكليز وازدراء واحتقاراً على الخديوي الضعيف.

٣ - رواية مترجم كتشنر:

ولكن، ترى ما هي هذه الانتقادات التي أقامت الدنيا ولم تقعد لها إلا على أنقاض الخديوي الغرير؟!

أليس من حقنا أن نعرفها لنرى فيها رأينا؟!

هذا هو وحده السبب الذي يدعوني إلى رواية قصة كتشنر عن هذه الحادثة، كما أوردتها مترجم حياته السير فيليب ماجناس بعد أن تعقبها وتعقب تفصيلاتها جميعاً ولا سيما ما احتفظ به السير ريجنالد ونجيت في مذكراته ولم ينشره ولا نشره ابنه في سيرة حياته إلا جزئياً؛ فكان وصفه للحادثة اكمل وصف.

من كتشنر هذا؟

هو الذي يقول عنه العقاد إنه كله دعاية ويقول عنه:

«ومن عجيب أمر السياسة الاستعمارية التي كانت من خطط القوم في إبان عهد الاستعمار أنها خلقت من كتشنر هذا كله دعاية طنانة كأنها الطبل الأجوف يسمع من بعيد ولا شيء فيه من قريب.

ولا تعجب لأمر هذه الدعاية لأنها عجيبة من خطط الاستعمار، ولكننا نعجب لها لأن القوم يصدقونها ويجددون بها قصة أشعب في ساحة الجدد والخطر، وهي كثيرة على اللعب والمزاح».

ثم يقول عنه إن نجاحه في حرب الدراويش وفتح السودان هو الفتح المبين الذي طير اسمه في الآفاق كان القائد الذي يقاتل الأعداء بالمدافع الحديثة من بواخر النيل ومعقل الشاطئ يأتي بمعجزة حربية خارقة حين يتصر على من يحاربون بالحراب والسهام وينادق البزق.

فلما انتدبوه لحرب البوير وشك أن ينهزم لولا التفاوت الهائل بين القوتين.

وصدق الانجليز اكذوبتهم عن عبقريته فولوه وزارة الحربية في مطلع الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ فكانت الطامة الكبرى لولا أنه أزيح من مكانه بمؤامرة من مؤامرات أشرار السياسة الإنجليزية الذين أغروا به الجاسوسية الألمانية لترصد له غواصة ألمانية تغرقه عند جزيرة شتلاند فيستريحون منه ومن غبائه، ويقال أن المهندسين اللذين تولوا كبر هذه المؤامرة هما لويد جورج وونستون تشرشل الوزيران في وزارة اللورد آسكويث وكلاهما صار فيما بعد رئيساً

للوزراء . ولكن هذا لا يزيد على أنه قول يقال بغير دليل قاطع ، ويضاف إلى قضايا التاريخ التي لا برهان عليها .

كتشنر هو هذا المغرور الغبي الجلف .

وهو الرجل المتهالك على الملذات لا يكف عن استحضارها من بين يديه ومن خلفه يتلذذ بها هو وأصحابه المختارون ، وقد اشترط عند تولي منصب وزير الحربية أن يبقوا له منصبه في القاهرة شاغراً ينتظره ليعود إليه بعد فراغه من أمر الألمان فقد كان في تقديره العمي أن أمر الحرب مع الألمان لن يستغرق إلا شهوراً قليلة أو سنة على أكثر تقدير ، وكان حريصاً على القاهرة وأصدقائه المخلصين الذين يسترونه في ملذاته كلما لزم الستار .

وهو الرجل المتهالك على المال يتوسل إليه بكل طريق وبأي طريق ، وقد دخل في أشنع عملية اختلاس عن طريق صديقه حسين محرم باشا وعرفت باسم قضية وقف سيف الدين .

يقول العقاد عنها :

«أما نزاهة كتشنر في قضية سيف الدين فقد كانت كلها دعاية وتغطية من المبدأ إلى الختام .

كانت له علاقة وثيقة بحسين محرم باشا تمتد إلى الرحلات والسهرات والزيارات الشخصية ، وكان حريصاً على تغطية حسين محرم باشا منذ عرضت أوراق الدوائر على وزير الحقانية - سعد زغلول باشا - إلى أن استقال سعد من الوزارة احتجاجاً على التدخل في أعمال المجالس الحسبية . وكان سعد قد أبدى رأيه عند مراجعة أوراق الدوائر بإحالة الوصي إلى القضاء فوقف له كتشنر مباشرة لأن مستشار الحقانية كان يظهر الحيرة فيما يتصل بالمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية» .

فهو باختصار إذن مخلوق الظروف والمصادفات . أتت به مصادفة إعجاب الخديوي به حتى طلبه بالأسم من ملكته ، ثم انتصر على الدراويش ذلك

الانتصار الهزيل، وصادف انتصاره هذا دروشة أخرى عند صاحبة الجلالة الملكة فكتوريا في آخر أيامها وخرف عقليتها حين كانت تعتقد القداسة في غردون والوحشية في قتلته من دراويش المهدي بالسودان، فكان كتشنر في نظرها أكثر من مجرد قائد انتصر في معركة، بل كان مخلصاً انتقم لغردون الشهيد، وشفى صدرها المغيظ المحقق فكافأته بما لم يكافأ بمثله سواه.

لم يكتب كتشنر مذكراته، فقد كان قدماً غليظاً حيواني الجبلية في كل شيء، ولعله أعجب الخديوي بهذه الجلافة والحيوانية دون سواها. بل الذي كتب سيرته «السير فيليب ماجناس» واستعان بأكرام الأوراق التي وجدها في مسكنه وعين كانت لهم به علاقة حميمة من قريب.

قال السير فيليب بعد أن ألقى ضوءاً خاصاً على الحادثة خلاصته أن صراعاً بين الاستعماريين في مصر كان دائراً بين رئيس إدارة الأشغال العمومية السير وليم جورستن وبين كتشنر، كانا يتنازعا المال العام، هذا لبناء خزان أسوان وهذا لفتح السودان، وأن خصوم كتشنر أرادوا استغلال حادثة الحدود ليظهره «غير لائق بطبعه للقيادة العامة، غير أن جميع تفصيلات تلك الحادثة التي تلقي ضوءاً على شخصية كتشنر قد طويت طي الكتمان» ولكن المؤلف قد حصل على هذه التفصيلات كاملة من رونالد ونجيت ابن ريجنالد ونجيت، الوحيد الذي يمتلكها، وأوردها كاملة لا ملخصة وهي كما يلي: (١)

«أعلن الخديو عباس حلمي الثاني ذو العشرين ربيعاً في ديسمبر سنة ١٨٩٣ أنه ينوي التفتيش على وحدات الجيش المصري على النيل فيما بين أسوان ووادي حلفا. وهو شيء لا بد أن يتمخض عن محنة قاسية على كتشنر الذي كان يكره المواكب والولائم والخطب لأنها كانت تشعره بالقلق وعدم المقدرة، إلا أنه مع ذلك نظم سلسلة من الاستعراضات الفخمة والاحتفالات والصواريخ النارية والأضواء الرائعة تكريماً للعاهل.

(١) من ترجمة كاتب هذه السطور.

«وقد كان كتشبر مستيثساً في تشبته بأن يحظى جيشه بالثناء حين يفتشه الخديوي لأول مرة إذ كانت مسألة ذلك الجيش لم تختبر اختباراً كاملاً في الحرب وكانت مسألة الروح المعنوية تتقدم على كل ما عداها من الاعتبارات. ولقد زاد من عصبية كتشبر ورود تقرير سري إليه من مصدر كان دائماً موضع ثقة كاملة عنده أن المناسبة سيستغلها عباس حلمي لتكون اختباراً للقوى. أما العاهل الصغير، الذي وصفه كرومر للورد روزبري بأنه «ذلك الغلام المأفون إلى غاية حدود الأفن» فقد تلقى تعليمه في أوروبا وأحاط نفسه بالمتأقنين، وكان يظهر الكثير المتزايد من علامات عدم الرضا عن النصائح والضوابط البريطانية ولا سيما في أمور الجيش. وقد اصطحب الخديوي معه ماهر باشا وكيل وزارة الحربية، الذي كانت كراهته الشديدة لبريطانية غير متجلية إلا بعد تعيينه. فكان ماهر يشجع سيده على أن يرهق القائد العام بمضايقاته، وهناك مذكرات يومية لم تنشر بعد كان يسجلها ريجنالد ونجيت يومياً تصف الجو الذي كان سائداً عندئذ يوماً بيوم.

«بدأت الرحلة في تمام الخامسة بعد ظهر السبت ١٣ يناير ١٨٩٤ في أسوان. قام الخديوي بتفتيش الكتيبة العاشرة من السودانيين، وهي كتيبة كانت «مدربة ومهندمة بصفة خاصة» إلا أنه استخطأ الطريقة التي كان الأفراد يحملون بها بنادقهم، وعدم التناسق في أطوال العساكر، وأخبر كتشبر أنه يعترض على أن يطلب منه إسباغ رتب للزنوج، وأنه لا يعترم أن يتبرع بالثناء «حيث لا حق لأحد في ثناء». وفي ذلك المساء وبدون التشاور مع كتشبر أنعم الخديوي بكسوة تشريفة على شيخ كان قد اصطحبه معه على يخته من الأقصر، وهو شيخ كان قد حكم عليه بالإعدام منذ ست سنوات خلت بتهمة التجسس والتمرد، ثم خفف الحكم عليه على شريطة أن لا يدخل بعدئذ أي مديرية من مديريات الحدود.

وفي صباح اليوم التالي، وجه الخديوي النقد إلى كتشبر لعدم استيعابه للنقط اللطيفة في تدريبات الجيوش؛ وفي بقية النهار عاد فأخبر كتشبر أن الضابط الصحي الأول البريطاني، المسؤول عن المستشفى العسكري «لم يكن على أي

نصيب من الكفاءة اللازمة لمركزه، كما كان عميق الجهل» فرد عليه كتشنر «أن الخديوي لا يمكن أن يكون قد أتيح له إمكان تكوين حكم عليه في هذه البرهة الضيقة، وأنه على العكس من ذلك كان الرائد طبيب جريهام على قدر خاص من الكفاءة والمقدرة، فلم يعلق عليه الخديوي بشيء.

وفي ذلك المساء دعي كتشنر إلى اليخت الخديوي للعشاء، وبعده عرضت رقصة وطنية على المسرح أداها جنود سودانيون وزوجاتهم، وفي أثناء الرقص أتهم الخديوي ضابطاً أسود - كان صاحباً تمام الصحو - بأنه ثمل، فأدى الزنجي التحية بغاية الاحترام وانصاع لأمر الخديوي بالانصراف، ثم أعلن الخديوي بعد ذلك أنه متعب وأنه يعتزم أن يخلد إلى الفراش وأمر الراقصين أن يتزاحوا بعيداً عن المرمى والمسمع. وقد علق ونجيت بقوله: «يبدو أن سموه قد أخذ على عاتقه أن يقوم بدور الساخط على كل شيء يكون تحت إدارة الانجليز مباشرة، وأنه لا يألو جهداً في إبداء مشاعره هذه لكل من الضباط الانجليز والمصريين» وقد اعتبر كتشنر ونجيت كلاهما أن موقف الخديوي كان تخريبياً مدمراً للنظام والروح المعنوية.

وفي الأيام التالية زادت جرأة الخديوي فداوم على انتقاد الضباط البريطانيين وراح يقارن بينهم وبين زملائهم الضباط المصريين واضعاً إياهم دائماً في الكفة المرجوحة. وبلغ الأمر ذروته في وادي حلفا يوم ١٩ يناير بعد استعراض عسكري شمل الحامية كلها، إذ كان الخديوي مرير النقد، وفي عودته بعد العرض مع كتشنر صاح قائلاً: «أقول لك الحق يا كتشنر باشا، إني لأراه عاراً على مصر أن يكون في خدمتها جيش كهذا الجيش».

لم يكن كتشنر حتى ذلك الحين قد اكتسب التؤدة والتوازن اللذين كانا خليقين أن يمكناه من السيطرة على موقف غير سار كهذا؛ فرد على الخديوي من فوره - وإن كان بلهجة غاية في الاحترام كما يشهد ونجيت الذي لم يكن على مسمع من الأحداث - بقوله: «أرجو من سموكم أن تقبلوا استقالتي». فظهر على الخديوي الدهول، فأعاد كتشنر قوله «أرجو أن أعفى من خدمة سموكم» وتلا

هذا لحظات من الصمت، غير بعدها الخديوي لهجته تغيراً كلياً وابتسم وهو يقول: «ما الذي يدعوك أن تأخذ الأمر على هذا النحو يا كتشنر باشا؟»

- يا صاحب السمو، إني لست غاضباً أدنى غضب، ولكنني باستغفائي أعتقد أنني أؤذي واجبي وحسب.

وظل كتشنر مهزوزاً إلى حد كبير حتى إنه راح «يردد القول عدة مرات أن واجبه يحتم عليه أن يستقيل» وأنه ليس له مندوحة عن ذلك.

ولقد أكد الخديوي لكتشنر أن انتقاداته لم تكن موجهة ضد الجيش المصري كله، وأنه في الحقيقة قد أعجب جداً بسلاح الفرسان، وأنه لا يتحامل أبداً على الضباط الانجليز، ولما لم تكن قد سبقت أية إشارة صريحة للضباط الانجليز بوصفهم كلاً مترابطاً، فقد استتج كتشنر أن الخديوي قد انزلق بلسانه إلى الاعتراف بأن هذا الموضوع هو الذي كان طاغياً على ذهنه، وأجابه بقوله «إن مركز الضباط الانجليز في الجيش المصري صعب وشاذ في وقت معاً... وأن عظمتهم قد انتقد كل شيء تحت الإدارة البريطانية بحدة، وأن موقف الضباط البريطانيين سيكون مستحيلاً تقريباً إذا هم عوملوا علناً على هذا الأسلوب». فقال الخديوي: «إني أعطيك كلمة الشرف بوصفي «جتلمان»، إني ما تعمدت أي شيء ضد الضباط الانجليز بوصفهم هذا» ثم أضاف أنه كان مسروراً غاية السرور من كتشنر. إلا أن كتشنر أصر على أنه بعد الذي حدث لا يستطيع أن يحصل على ضباط جيدين من الانجليز للخدمة في الجيش المصري. فقال الخديو بكل ما لديه من مظاهر الود القلبي: «إنني راض تمام الرضا عن الضباط الانجليز القائمين بالعمل حالياً».

- ربما كان هذا حقاً، ولكنني أؤكد لسموكم أنني لن أتمكن من الحصول على ضباط على هذا القدر من الكفاءة مرة أخرى للخدمة بعد تغير الظروف هذا التغير».

هنالك، رجا الخديوي من كتشنر أن يعتبر الحادثة قد انتهت، وقال له إنه

يشعر بكامل الثقة فيه، وذكره بأنه قد أيد مطالبه في وجه مطالب اللواء وود هوس بالنسبة لمنصب «السردار» في سنة ١٨٩٢، وقال إنه يشعر بالأسى إذ يجد ملاحظاته تؤخذ هذا المأخذ في هذا الضوء الخطير» ولما ترجل ليدخل إلى بخته، أمسك بيد كتشنر بطريقة صبيانية وأب أن يرسلها، راجياً إياه المرة تلو المرة أن ينسى ما حدث وان يسحب إستقالته، وظل كتشنر متصلباً ومتصلاً، ولكنه لم يتمكن من تخليص يده إلا بعد أن أشار إلى أن استقالته ربما سحبت.

في ذلك المساء تغيب الخديوي عن حفل عشاء دعاه إليه كتشنر بحجة التوعل. وقد لاحظ ونجيت أنه في أثناء العشاء ران على الضباط الانجليز ميل عام إلى الصمت وتجنب كل ما من شأنه أن يسيء، فأظهر هذا الصمت بطريقة لها دلالتها كيف كان شعورهم نحو الانتقادات التي لا لزوم لها والتي وجهها صاحب السمو في عرض ذلك الأصل.

ولقد اعتبر كتشنر الموقف خطيراً إلى أقصى الحدود، «وعبر عن رغبته لدى الضباط الانجليز أن يبذلوا كل ما في وسعهم ليمنعوا الجدل حول موقف صاحب السمو، بدلاً مما جر إلى تحقير سموه أو ربما أبدى أي جنوح إلى عدم الولاء» وقبل أن يأوي إلى فراشه أبرق إلى رندل في القاهرة بالبرقية التالية:

«سلم الآتي للورد كرومر وال G.O.C: بداية الرسالة: في استعراض هذا الأصل أعرب صاحب السمو عن عديد من الملاحظات التي تحط من قدر القواد الانجليز، ثم أخبرني بعد ذلك أن من العار على مصر أن يكون في خدمتها جيش سيء كهذا الجيش. هنالك قدمت استقالتي بكل احترام. ولقد تراءى لي منذ مجيء سموه إلى الحدود، كما تراءى لغيري أنه كان يعتمد الخط من قدر كل ضابط انجليزي تقريباً، وعلى ذلك فملاحظاته هذا الأصل كانت - على معنى ما - الحلقة الأخيرة في سلسلة من الانتقادات التي لا داعي لها جعلتني هذه المرة أشعر بأنه ليس من الممكن أن أعبر بها بدون نوع من الاحتجاج المحدد من أجل شرف الجيش المصري والثقة به. وقد عاد صاحب السمو بعدها مباشرة ودوداً، ورجاني عدة مرات أن أسحب استقالتي... وقد أكد لي سموه أنه لم

يكن لديه أي رغبة خاصة في الاساءة إلى الضباط الانجليز وأنه إنما عاملهم كما عامل الضباط الوطنيين. كما أن سموه أكد لي في سياق الحديث ثقته الكاملة وعلى الرغم من أنني لم أسحب استقالتي تماماً إلا أنني سمحت له بأن يفهم أنني لن ألح عليها. . . وأرجو أن يكون مسلكي هذا محل موافقة اللورد كرومر».

وفي اليوم التالي (٢٠ يناير ١٨٩٤) لم ينتقد الخديوي شيئاً، بل أكد لكتشنر أنه «في أثناء عرض الأمس شعرت باندفاع الدم إلى رأسي، وأنه حينها يحدث لي هذا لا أكاد أدري ما أقول أو أفعل». إلا أن كتشنر لم يكن خفيفاً بين الرجال، بل كان يزعجه جداً أن يظن أن تقديم استقالته وهو في حالة من السخط والغضب ثم سحبها مع أول بارقة من الهدوء يكون مرجعه إلى عدم تقديره للمسؤولية؛ ولهذا ضيع فرصة رائعة، وارتكب غلطة خطيرة برفضه غصن الزيتون. فقد انحنى في برود ومظهر رسمي للخديوي واستدار مبتعداً، مما جعل الخديوي في أمرٍ حالات النقمة المريعة، لأنه أحس أنه حقر نفسه أمام الأجنبي بدون جدوى.

وقد سجل ونجيت وجهة نظر كتشنر- وهي وجهة نظره هو أيضاً- بقوله: «إن موقف الخديوي المستاء من كل ما رأى لم يكن بأي معنى من المعاني موجهاً ضد الضباط الوطنيين بل كان مقصوداً بكل روية وتعمد لدفع الضباط الانجليز إلى الاستقالة» إلا أن هذا الرأي كان مبالغاً فيه إلى حد بالغ الكبر، فما كان هدف الخديوي إلا تأكيد ذاته في حضرة الانجليز الذين كانوا يشعرونه بأنه أقل منهم، ولا شك أن دعوته كتشنر أن لا يحمل ملاحظاته محمل الجحد الخطير قد كانت دعوة أصيلة لا مرء فيها، وأن مصلحة الجيش المصري قد كانت تخدم خدمة أجود ولا شك لو عالج كتشنر الموقف بقدر من روح الفكاهة أكبر، ويلمسة من الخفة واللفظ؛ ولكنه بدلاً من ذلك قد عرض الوقائع على كرومر في ضوء خطير أخطر مما هو عليه حقاً، واتخذ كرومر رأياً فيها أخطر مما كان ينبغي له لأنه كان يترقب فرصة سانحة ليلقي على الخديوي الشاب درساً. فأبرق إلى كتشنر (٢٠ يناير) قائلاً:

«كل الموافقة على مسلككم. وان استحسنتم فلکم إخبار الخديوي أني
آسف جداً لعلمي باللغة التي استعملها عن الجيش وكفاءته التي لا محل للشك
فيها، وأنني كتبت إلى لندن بالظروف».

بعد يومين ودع كتشنر الخديوي عند الشلال في آخر أيام زيارته، وقد كان
موقف الخديوي غاية في الثنائي. وقد لاحظ ونجيت أن اثنين من ياورانه كانا
يتصرفان بطريقة توحى بأنهما كانا يوفران له الحماية البدنية ضد القائد العام.
وقد طلب كتشنر مقابلة خاصة على انفراد قبل اقلاع اليخت. ولكن الكرامة
الجريئة أجهضت الحوار.

قال كتشنر «إن جميع الضباط في حلفا آسفون غاية الأسف لاستياء
سموكم؛ وهذه حالة لا تقتصر على الضباط الانجليز وحدهم بل تشمل الضباط
الوطنيين أيضاً؛ وإني لأمل من سموكم، من أجل مصلحة الجيش، أن تقدم لي
بعض العون لتحويل هذا الانطباع الذي اعتبره أمراً خطيراً جداً، والذي جعل
مركزي مركزاً صعباً للغاية»

- لست أستطيع يا كتشنر باشا أن أفعل أي شيء لتحويل ما قد قلته في
حلفا، وإني أعتقد أنني كنت أتصرف في حدود حقي، وان رياض باشا وإيادي
كليتنا ننظر إلى الجيش نظرة الأهمية الأولى.

- أخشى يا صاحب السمو أنني تحت هذه الظروف لن أتمكن من المحافظة
على الأوضاع في حلفا كما كانت قائمة من قبل».

- ليس لدي ما أساعدك به».

- إذن فلإني أظن أن الاحتمال كبير جداً أن يستقيل الضباط الانجليز،
وأنهم إن فعلوا ذلك فسيكون مستحيلاً عليّ أن أعوضهم بغيرهم».

- إن لهم أن يفعلوا ما يحلو لهم. ومن المؤكد أن استقالتهم، إن هم
استقالوا، سوف تؤدي إلى مسألة سياسية لا جرم أسمع الكثير عنها في القاهرة
ولا شك».

- سأعود إذن إلى حلفاء لأبذل كل ما في وسعي لامنح حدوث أزمة في الجيش المصري».

- شكراً ومع السلامة».

وفي هذا اللقاء الأخير أيضاً عاد كتشنر للمبالغة في خطورة الموقف وفي صعوبة موقفه الشخصي، فلم تكن هناك مغامرة خطيرة بأزمة تحدث للجيش المصري، ولا باستقالة جماعية للضباط الانجليز.

وبعد إقلاع اليخت الخديوي تسلم كتشنر برقيتين من اللورد كرومر، تسأله أولاهما عن الجيش المصري هل يتمرّد إذا هو وضع «تحت القيادة المباشرة للسلطات العسكرية الانجليزية»، وتعلنه الثانية بأن «وزير الخارجية اللورد روزبري يعتبر الأمر في «أقصى حدود الخطورة» إلى درجة أن إنذاراً قد أعد وعلى وشك إبلاغ الخديوي به، يطالب عباس حلمي فوراً بكتابة خطاب إلى كتشنر، ينشر في الجريدة الرسمية، يعبر فيه عن رضائه التام بضباط جيشه المصريين والانجليز، ولا سيما الانجليز بصفة خاصة؛ ويطلب منه في الوقت نفسه طرد ماهر باشا وتعيين من يرشحه كتشنر لوكالة وزارة الحربية؛ وأنه إذا لم يمثل فسيوضع الجيش المصري تحت إمرة السلطات البريطانية مباشرة. كما تخبره (أي البرقية الثانية) أن كل التفاصيل «بكل وقائع الإهانة التي حدثت مؤخراً سوف تنشر لكي تتحقق الأمة الانجليزية من الموقف» وكان من المضمون المتفاهم عليه أن انفجار الرأي العام البريطاني سيكون عظيماً إلى درجة قد ترغم الخديوي على الاعتزال».

وقد نصح كتشنر لكرومر أن التغيير المقترح في إمرة الجيش المصري لن ينجم عنه أي تمرد إذا هو نفذ «بعناية وسرية». إلا أن الأمر لم يقتض شيئاً من هذا لأن الخديوي قد استسلم للمطالب، فأعلن خطابه إلى كتشنر الذي اتخذ صيغة الأمر اليومي في ٢٦ يناير. وفي ٦ فبراير استقال ماهر باشا. وكان كتشنر قد أبرق إلى اللورد كرومر (في ٢٣ يناير) «إني شاكر جداً لكم تأييدكم... وليس ثمة شك أن الشعور العام هو أن الخديوي قد أتى على قصد متعمد ليرغم

الضباط الانجليز على ترك الجيش المصري ، وقد كان رفضه بالأمس أن يفعل أي شيء ليخفف من توتر الموقف يبدو لي أنه دليل واضح على أن هذا هو غرضه وأنه ما يزال يأمل في الحصول عليه».

ولقد أخطأ كتشنر في تقدير بواعث الخديوي ، كما كان تناوله للموقف في غاية الجلالة والخرق إذ كان الخديوي الشاب أرغب في تأكيد ذاته ضد كرومر منه ضد كتشنر فقد كان عباس حلمي ينظر إلى كرومر نظرته إلى المربي والمعلم ، وكانت صراحة الكهل القاطعة مما لا يستسيغها عقل شرقي بنوع خاص».

تلك هي حادثة الحدود ومالها من أثر سيء بعيد ، غاية في السوء والبعد والعمق على مصر المحتلة ، ولعل أبرز آثارها السيئة وقوع الخوف المتلف في نفس الخديوي من كل ما قد يؤدي إلى الصدام مع الانجليز تارة أخرى ، فانتحى ناحية لا يتدخل الانجليز فيها وهي الأزهر والأوقاف والقضاء الشرعي ، فأدى هذا إلى اتصاله أول الأمر بالمصلحين من أبناء هذه الأمة وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده ، حتى إذا تغلبت عليه وراثته السيئة التي تدهم أبناء هذه الأسرة في نحو الثلاثين من العمر ، انقلب حرباً عواناً على المصلحين فكان شراً عليهم من الاستعمار وأعوان الاستعمار ، واتجه نحو المال يكتنزه بخلا ، ويستولي عليه بكل وسيلة غير شرعية وغير انسانية ، ونحو الدسائس والمؤامرات التي كان يجيدها جداً.

قال عنه كرومر : «وبعكس ما كان يجري في أيام أبيه الذي لم يكن يظهر لذكره أقل احترام بنوي فإن كل الاختلافات التي وقعت بيننا كانت تقريباً على الدوام ناتجة عن مسائل شخصية . فإن غاية الخديوي في هذه الحياة كانت على ما يظهر بذل الجهد لجمع المال والاثراء بأية طريقة استطاعها وقد جمع بالفعل ثروة عظيمة لم يلبث أن بددها وأوقع نفسه في ارتباك مالي شديد . وكان دائماً كثير الطمع في بعض الحداثق والأراضي المجاورة لأملكه ولما كان شديد المحافظة على المعاملات القانونية «الصورية» متبعاً في ذلك السوابق التي رسمها جده اسماعيل الذي كان يحل ذكره كثيراً ، لذلك لم يكن من السهل في كثير من

الأحوال منع ارتكاب المظالم باسم القانون».

ولقد أطلنا القول فيها والبحث والتقصي، لا لأن العقاد - ابن الخامسة من العمر - قد سمع بالحادثة على هذا النحو المفصل في حينه، ولا لأنه حين علم بكل التفاصيل قد اتخذ موقفاً من الخديو مخالفاً لموقفه منه على الدوام، ولا لأننا نعترم الإفاضة في البحث وراء كل حادثة يرد لها ذكر هاهنا بمثل هذا التفصيل، بل لأن الإفاضة في هذه الحادثة التاريخية مهم للتاريخ في ذاته، ومهم بصفة خاصة لأبناء هذا الجيل الذي قل ما يعلمونه من أحداث بلادهم في الجيلين الماضيين، والذي يعتره - مع قلته - الكثير من التشويه والتحريف.

لقد كان يكفيننا في غرضنا أن نقول عن الحادثة ما قاله العقاد نفسه عنها إذا قال إنها «الحادثة التي اصطدم فيها الخديوي بسردار الجيش المصري - الجنرال كتشنر المشهور - لأنه صرح للسردار بانتقاده لحركات الفرق العسكرية ووجه انتقاده - على الأكثر - إلى الفرق التي يقودها الضباط الانجليز. فاستقال السردار وطلبت الوكالة البريطانية ترضيته واضطرت الخديو إلى استرداد كلماته وتوجيه ثنائته إلى الفرق التي أعلن انتقادها عند عرض الجيش على الحدود ففعل راعياً وهو يعتقد أنه نجا من خطر العزل بقبول هذا الارغام»

كان هذا ملخصاً كافياً وافياً بمقصودي في هذا المقام لو أردته إلا أنني أحببت أن أتبع الحادثة كاملة ليظهر منها للناس أن عباس حلمي لم يكن مخطئاً، وحسبه دليلاً على ذلك أن الاعتذار الذي قبله كتشنر آخر الأمر كان هو الاعتذار الذي رفضه يوم قدمه له الخديوي طواعية وابتداءً، ولكن المسألة كلها مؤامرة بين كرومر الذي يتربص بهذا الفتى الصغير الدوائر، وبين كتشنر الذي يأتمر بأمر كرومر، وبين قوة الاحتلال من لندن إلى القاهرة إلى وادي حلفا.

إلا أن عباس حلمي إذا لم يكن مخطئاً في الحادثة نفسها، فإنه وارث خطأ أبيه الذي استدعى الاحتلال الانجليزي وأعطاه الحجة الشرعية للاستيلاء على البلاد وكلف مصر وأبناءها جهاد سبعين سنة للخلاص منه، وما هذا بالخطأ اليسير.

وإذا لم يكن عباس مخطئاً في مقدمات الحادث، أي في نقده جنده الواقفين على الحدود، فقد كان ولا شك مخطئاً زري الخطأ في خضوعه وامثاله، بل في خنوعه وانصياعه لمطالب الانجليز.

وكان ولا شك مخطئاً زري الخطأ يوم استمر في الانصياع لمطالب الانجليز كأنه استمرأه واستطابه، فكان لا يقف في وجه أي مطلب لهم، بل لعله كان يسارع إلى الاستجابة لرغباتهم قبل أن يرغبوها كالذي حدث منه عند إعادته مصطفى فهمي باشا وزيراً في وزارة نوبار باشا ثم رئيساً للوزارة بعد نوبار، على الرغم من أنه اصطنع أولى أزماته مع الانجليز لمجرد، إقالة مصطفى فهمي باشا من الوزارة. ولعل القاريء يذكر أن كرومر كان يرى أن الخديوي استحق العقاب، وأن هذا هو السبب في تربصه به إلى أن وقعت حادثة الحدود؛ فالآن فليعلم القاريء أن سبب استحقاقه للعقاب هو إقالته لمصطفى فهمي من رئاسة الوزارة وتعيينه أحد أنصاره المعروفين بحدة الخصومة مع الانجليز بدلاً منه، كل ذلك بدون الرجوع إلى صاحب السلطة الفعلية سلطة الاحتلال.

وكان ولا شك مخطئاً زري الخطأ حين تعمد التنكيل بالمصلحين وطلاب الإصلاح وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده، لا شيء إلا أنه يريد الحكم استبدادياً في يده، ويريد أموال الأوقاف لنفسه، ويريد أن يأمر فيطاع ولو كان في أمره الفساد والطغيان.

وكانت هذه الحادثة واحدة استهدفت الروح الوطنية، لأنها رفعت الروح الوطنية إلى أرفع آفاقها في أول الأمر، ثم انتهت بخيبة الأمل المريرة وبالازدراء الكظيم للرجل الذي جر البلاد إلى هذه المعركة الخاسرة مع الانجليز.

نأتي الآن بعد الأولى والثانية إلى الثالثة :

والثالثة قد تسبب فيها جنوح الخديوي إلى المرافئ البعيدة عن النفوذ الانجليزي، وهي الأزهر والأوقاف والقضاء الشرعي.

وكان للأوقاف موقف خاص، ففيها المال الذي يتحلب عليه ريق

الخديوي ، وفيها دخل العقد في واحدة من وظائفه الأوليات وكان دخوله إلى قلم السكرتارية، وهو القلم المطلع على كل الخبايا والأسرار.

يقول العقد: (١)

«ثم هأنذا اشتغل بديوان الأوقاف، وهو ميدان المعركة الحامية بين السلطة الشرعية (الخديوي) والسلطة الفعلية (الاحتلال) وطلاب الإصلاح... كانت يد الخديوي مطلقة في وظائفه وأمواله... وكان مع الأسف الشديد يحتكرها لاشباع نهمه إلى المال والدسياسة، ولا يأبى أن يسف إلى الاختلاس من أموال الصدقات واستباحة السمسة على صفقات الاستبدال... وشاعت في تلك الأيام قصة أرض المطاعنة التي أخذ فيها الخديو لنفسه ستين ألف جنيه باسم «العمولة أو الوساطة» وعاد بعدها فتعقب كل من عارضوه ووقفوا له في طريقه من الموظفين النزهاء فعاقبهم على الأمانة واليقظة بالفصل والإهمال... وكان المحتلون يحاربون الخديو على تقليد النزاع بين السلطتين... وكان طلاب الإصلاح يهتمون بأمر واحد وهو القضاء على المفاسد... وبين هذا المضطرب عملت في الديوان. والقلم الذي عملت فيه هو حومة المعركة في ميدانها... والسنة التي عملت فيها بالديوان هي السنة التي انتهت بتحويله من ديوان إلى نظارة وصدور الأمر بعرض ميزانيته على مجلس النظار والجمعية التشريعية... وقد هالني ما علمت من فضائح الديوان بعد فترة وجيزة... وكنت أتكلم ولا أتخفظ وربما كتبت إلى الصحف بعض المقترحات لإصلاح الديوان بغير توقيع وربما تحدثت في المجالس...».

من هذه المقالات الغفل من التوقيع مقال لاحظ فيه أن قوائم توزيع الصدقات كانت دائماً ترد من إدارة الأوقاف الخديوية وهي تحمل الأسماء نفسها، وتحمل التوقيع عليها بأختام نحاسية؛ وأعرب عن عجبه لهؤلاء المتسولين الذين يحملون أختاماً، كما يعجب لهم مرة ثانية لأنهم لا يتخلف منهم أحد ولا يطرأ عليهم من خارجهم أحد وكأنهم موظفون وكان القائمة كشف المرتبات.

(١) حياة قلم (طبعة الهلال) ص ١٢٨.

ومن الحوادث التي شاعت عن خسة الخديوي في مسائل المال ما عرف باسم حادثة مشتهر التي يصفها الراجعي بقوله :

«وخلاصتها أن أحد المالين اليونانيين الذين لهم صلة بالخديو (وهو الميسو زر فوداكي) عرض على ديوان الأوقاف أخذ أطيان له بالجيزة مقابل تفتيش مشتهر التابع للأوقاف، والذي كان اتفق مع الخاصة الخديوية على شرائه. وعرضت صفقة البدل على مجلس الأوقاف الأعلى، وكان حسن باشا عاصم من أعضائه فرفض إقرار الصفقة برغم أنها كانت تهم الخديو، فكان موقفه وهو رئيس الديوان الخديوي دليلاً على استقلاله ونزاهته»^(١).

كذلك عرفت وشاعت عنه قضية وقف سيف الدين وعشرات غيرها إلا أن الذي يعنيني هنا هو أن أستخلص صورة عباس حلمي من قلم عباس العقاد. ففي النص السابق يصور العقاد الخديوي صورة منفرة نراها من خلال الكلام، فقد جعله أحد أقطاب ثلاثة، وجعله أخسها جميعاً، لأن المحتل الانجليزي مهما يكن ظالماً غشوماً فهو يخدم بلاده، أما الخديوي الذي يقف بين المحتل النهاب وبين المصري الذي يريد خير بلاده لبلاده فما مبرراته للنهب والنهم؟ هي دوافع الخسة والحقارة من أجل أهداف أنانية لا تمت إلى ماض شريف، ولا تستمد من حاضر نزيه، ولا تمتد إلى مستقبل منير.



بهذه الأمثلة الثلاثة فقد عباس حلمي في نفس عباس العقاد مكان المحبة والاعجاب، ومكان الاحترام والتوقير، ومكان التأييد والمساندة.

وبقيت مكانة أمام عباس حلمي لا بد أن يحطمها ليبلغ الكمال الأكمل في الحقارة والازدراء. وتلك هي التي دكت آخر حجر في صرح الاحترام الواجب له في نفس العقاد وسائر ناشئة العصر وهي إجرامه في حق الحرية والأحرار واستهتاره بحياة الأحرار من أجل لبانة دنيوية سافلة لا تساوي قلامة

(١) مصطفى كامل لعبد الرحمن الراجعي. ص ٣٤١.

ظفر من رجل واحد من هؤلاء الأحرار.

يقول العقاد تحت عنوان «الخديويين نارين» :

«نشأت الجمعية التشريعية بمصر فوجد طلاب الإصلاح منبراً «قومياً» ينادون من فوقه بوجوب الإشراف على ميزانية الدولة كلها ومنها ميزانية الأوقاف .

وتولى الحكم في الآستانة أناس يكرهون الخديوي لأنهم أصدقاء أسرة حلیم المنافسة لأسرة اسماعيل، ولأنهم يذكرون للخديوي مصادرتة لجماعة تركيا الفتاة تمهيداً للمطالبة بجزيرة طشيوز التي كانت في حوزة محمد علي الكبير ثم استولى عليها السلطان عبد الحميد الثاني مدعياً أنها كانت هبة شخصية لرأس الأسرة ولم تكن من أملاكه التي تنتقل بالميراث» .

فما قصة طشيوز؟ وما قصة تركيا الفتاة؟ وما مؤامرة الخديو هذه المشار إليها؟

هي قصة كفيفة بأن تعصف بالبقية الباقية من الحب والتقدير إن بقيت في النفس منها باقية . وخلاصتها أن المطالبين بالحرية والدستور ضد السلطان عبد الحميد . في تركيا كان لهم أتباع وأنصار في القاهرة، وكان هؤلاء الأتباع والأنصار يصعدون نشرة دورية، وكانوا يرسلونها سراً إلى الآستانة وسائر أنحاء تركيا لتصل إلى الثوار ضد عبد الحميد .

وكان للخديوي مطلب عند عبد الحميد هو جزيرة طشيوز، وهي جزيرة في مدخل القرن الذهبي تجاه الآستانة، تطل على البوسفور والدردنيل والبحر الأبيض المتوسط جميعاً، يقول عارفوها إنه لا يوجد لجمالها نظير في المصايف في كل أنحاء الدنيا، وكانت في ملك محمد علي باشا الكبير، وراح يتوارثها من يرثون عرشه من بعده حتى انتزعها عبد الحميد من عباس حلمي بالدعوى التي أشار إليها العقاد وهي أنها كانت هبة شخصية لا ملكاً يتوارث .

دون فقدان جزيرة غنية كهذه من بين يدي الخديوي الشحيح وتنفطر

السماء وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً.

فكر عباس حلمي ودبر، وقتل كيف فكر ودبر.
جعل بعض أعوانه يتقدم بدعوى قضائية ضد مطبعة هذه الجماعة مطالباً
إياها بدين مالي كبير. وسرعان ما انطلق الزبانية ليضعوا الشمع الأحمر على
المطبعة محافظة على أملاك الدائن من التبديد.
وضحت الخطة.

خبر يرسل للباب العالي، مؤاده أن عناوين الشائرين بك في داخل تركيا
كلها تحت أيدينا، فإن تنازلت عن طشيز فالأساء والعناوين تحت أمرك العالي،
وفي أعماق البوسفور متسع لجميع الأحرار والشهداء.

أحس الأحرار بالخطر، فهرعوا إلى كرومر مستغيثين مستجيرين، وأطلعوه
على الخطة الجهنمية لقتل المئات من الأبرياء في تركيا كل جريرتهم المطالبة بالحرية
والدستور لبلادهم ومواطنيهم. فلم يتوان كرومر عن نجدتهم، وأمر بعدم وضع
الأختام إلا بعد أن ينقل هؤلاء الناس ملفاتهم ووثائقهم لأن الدائن يريد المطبعة
وأثاثها لا سجلاتها التي لا تعنيه.

وقد أشار كرومر إلى هذه الحادثة حيث قال: (١)

«وقد كان هناك سبب آخر دعا إلى كثير من النزاع مع عباس الثاني ذلك
أنه أصبح آلة في يد السلطان عبد الحميد فكثرت الدسائس مع الأستاذة وكان
ذلك على الأخص في أثناء الحادثة المعروفة بحادثة «شبه جزيرة سيناء» عندما
حاول السلطان محاولة أكيدة أن يجعل الحدود التركية على خط يمتد مع العريش
على شاطئ البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى السويس.

ان على حزب تركيا الفتاة دينا كبيراً من الشكر لانجلترا - وهو دين لم
يحاولوا وفاءه مطلقاً - وذلك نظير الحماية التي قدمتها الحكومة البريطانية لكثيرين

(١) عباس الثاني: لكرومر ترجمة فؤاد ص ٨٢ - ٨٥.

من أعضائه الذين لجأوا إلى مصر. . . . (١)

وهذا مثال آخر:

جاءني رئيس بوليس مصر القاهرة في أحد الأيام وأخبرني أنه يوجد في أحد المنازل خزانة داخلها أوراق كثيرة تشي بعدد كبير من رجال تركيا الفتاة وأنه قد أقيمت دعوى مدنية - يظن أن الخديوي حرض عليها - عند صاحب المنزل الذي وقع في أشد الارتباك والقصد من تلك الدعوى ضبط تلك الأوراق والرسائل وإن رجال تركيا الفتاة أصبحوا في خوف وقلق لا مزيد عليهما وأن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه قد يحصل اعتداء على حياة الخديوي لو سمح بوصول تلك الأوراق إلى يد السلطان وأنه إذا كان لا بد من عمل شيء فيجب أن يكون ذلك حالاً لأن أختام المحكمة على أهبة الوضع على قفل الخزانة التي بها تلك الأوراق ولا سبيل إلى إزالة الأختام التي تضعها محكمة قانونية. فلكي أتجنب الاضطراب إلى هذا الأمر صرحت له بالذهاب إلى المنزل وفتح الخزانة وإحضار كل ما فيها إلى دار الوكالة البريطانية. ولما فعل ذلك وأصبحت تلك الأوراق بيدي أمرت بإحراقها.

لا شك أن كرومر كان يحمي رجال تركيا الفتاة لأسباب غير مجرد مساعدة 'أية' والأحرار، إلا أن هذا لا يطعن في الحقيقة الواقعة وهي أن عباس حلمي كان يتآمر على حياة الأحرار، من أجل بعض المنافع الدنيوية التي تصغر، مهما كبرت، في مواجهة القتل وإهدار الدماء، فكيف بدماء الأحرار (٢).



وهذا يمكن أن نلخص علاقة العقاد بعباس حلمي في نقاط: فقد اكتسب المقت عليه يوم حاولوا فرض اسمه عليه.

واكتسب الاحتقار له يوم استخذى بعد عتو أمام الانجليز واكتسب

(١) أورد هاهنا ذكر عدد من الأحداث كحادثة ليون فهمي .

(٢) حاولت التفرغ لمتابعة هذه القضايا في مصادرها فلم أفلق فاكنتيت بهذا القدر.

الاشمئزاز منه لما رآه يسف إلى التزوير للاستحواذ على الصدقات واكتسب العداء الإيجابي له يوم وقف ضد الحرية والأحرار.

ولم ينته عهد عباس إلا بعد أن استقر سميّه على موقفه: ما كان ليقف مع الانجليز الذين ينعمون بالوظائف والمناصب.

ولا ترك له الخديوي سبيلاً للوقوف معه.

ولقد جذبه المصلحون المخلصون بكل جاذب. فوقف معهم بقية الحياة.

ولسائل أن يسأل ما باله لم يقف مع الحزب الوطني؟! فنقول لأنه كان يكره الحزب الوطني سياسة وزعيماً.

كان ينفر من مصطفى كامل لأنه واحد من رجال الخديوي.

وكان ينفر من حزبه لأنه لا يطالب بالاستقلال بل بالتبعية لتركيا ويضع خطته في الوصول إليها اعتماداً على فرنسا.

وقد لخص العقاد كل ذلك في قوله: (١)

«واختلاف الطبيعة هو الذي جعل لي سبيلاً في المسائل القومية غير السبيل التي كان يختارها مصطفى كامل في كثير من مواقفه العامة... فلم يعجبني موقف المصري المتوسل (٢) أمام تمثال فرنسا يناجيها ويناديها:

يا فرنسا يا من رفعت البلايا عن شعوب تهزها ذكراك
أنقذي مصر إن مصر بسوء وارفعي النيل من مهاوي الهلاك

ولهذا أيضاً لم يعجبني تعليق الاستقلال المصري بالسيادة العثمانية، لأننا على عطفنا الدائم على الدولة العثمانية في مكافحتها للتعصب الأوروبي لم نكن نفهم أن هذا العطف ينتهي بجهادنا إلى الرضا باستقلال تشرف عليه سيادة دولة أخرى.

(١) رجال عرفتهم (طبعة الهلال) ص ٤٦ - ٤٨.

(٢) لعل الأصل هو «المتسول» وأن المطبعة هي التي صحفته.

ولقد أوشكت ثورة مصطفى كامل ان تنحصر في الثورة على الاحتلال ولا تنظر إلى تعديل شيء من النظم السياسية أو الاجتماعية، فلم تكن في نزعات نفسه ولو قبس ضعيف من الثورة على المساويء الخديوية.

جاء في الجزء الثالث من مذكرات أحمد شفيق باشا وهو أحد رؤساء الحاشية الخديوية: «إن الرتب أصبحت كالسلع السهلة، وكان لهذه التجارة وسطاء كثيرون منهم الشيخ علي يوسف وحسين بك زكي وأحمد بك العتريس وإبراهيم بك المويلحي وهو مقيم بالآستانة يأتي كل شتاء لأخذ بضاعته من مصر وأحمد شوقي بك الشاعر ومصطفى كامل الذي كان ينفق ما يأخذه في الدعاية لقضية مصر».

ولم يكن من الطبيعي أن يفهم العقاد أن يعطي عباس حلمي لمصطفى كامل رتبا ونياشين يبيعها ليحصل على ثمنها وينفقه في الدعاية التي تنتهي بتقويض عرشه، بل في الدعاية لتأييد عرشه وإطلاق يده في حكم البلاد.

ولم تكن هذه اللهجة العلمية المثثة هي لهجة العقاد دائماً في الكلام عن مصطفى كامل وسائر رجال الخديوي عباس، بل كانت حملاته قوارع من حمم ونار. ولست أظن إلا أن علاقة أحمد شوقي بك بعباس حلمي الثاني هي السبب الأكبر في عنف حملة العقاد عليه، فما موضوع التجديد في الشعر دافعاً إلى حملة كحملة «الديوان» و«ساعات بين الكتب»، ولكن علاقته بالخديوي البغيض دافع وأي دافع لكل الحملات العاتيات.

الفصل الثالث

هدنة في ضجيج الحرب
السلطان حسين كامل

١٩١٤ — ١٩١٢

انقضى عهد عباس حلمي الثاني والعقاد واقف موقف الكراهية والاشمئزاز منه.

فلما أهل عليهم عهد السلطان حسين كامل قوبل بمثل ما قوبل به كل واحد من أفراد هذه الأسرة المنكودة، قوبل بالحب والتأييد وحسن النية والاستبشار بعهد جديد وسعيد.

ويبدو أن هذه المقابلة كانت تقليدية بغير تقليد، فكان الملك من هذه الأسرة يتولى بادياً عهده بذخيرة هائلة من حب الشعب وتأييده، ثم لا يلبث أن يتجاوز في الحكم فترة معينة، أو يتجاوز في السن مرحلة معينة حتى ينقلب إلى شروره المالية والجنسية والاستبدادية فيفقد الذخيرة الرائعة التي قوبل بها من حسن النية، وما يزال رصيده منها يغيبض، ونصيبه من الكراهة والاحتقار ينمو ويفيض حتى يصير كابوساً يزهدق أنفاس المصريين، فما يكاد يموت حتى تنفجر أبخرة الكبت المكبوت في مراحل نفوسهم نقمة عليه واستشعاراً للراحة بعده، فتتحول كل هذه الكراهة إلى استبشار بالجديد.

هكذا كان الأمر مع محمد علي الكبير، ومع إبراهيم وعباس الأول وسعيد واسماعيل وحتى مع توفيق.

وهكذا كان بنوع خاص مع عباس حلمي الثاني ثم هاهو ذا يكون مع السلطان حسين.

نعم إن السلطان حسين لم يعمر في الحكم إلى المدى الذي تظهر كراهيته واضحة لدى الشعب، فكان في هذا كجده ابراهيم، ولكنه كان خليقاً أن يصل إلى ما وصل إليه آل بيته، لا سيما إذا علمنا أنه تعرض للاعتداء على حياته في مدته المبكرة التي لم يكن فيها شيء يذكر من جانبه، وكان الأمر كله في يد دولة الحماية، والقضايا كلها معطلة انتظاراً لنتيجة القتال في ميادين الحرب العالمية الطاحنة.

ولربما مكن للسلطان أن يظل بعيداً عن الكراهية - ولا أقول محبواً، فحسبه أن يكون بعيداً عن الكراهية - أن فترته فترة شاذة متميزة بين فترات أهل بيته وجهت عواطف المصريين وركزتها على الصراع مع الانجليز من أجل الاستقلال.

عزل ابن أخيه عباس حلمي الثاني بغير سبب معقول وبغير إجراء قانوني أو دستوري مقبول، فقد عزل لمجرد أنه مناوئ للانجليز، كأن مناوأة المصري للانجليز مبرر كاف لعزله.

وتولى حسين كامل الأريكة كذلك بغير سبب معقول. فلم يكن هو الابن الأكبر لعباس حلمي كما يقضي بذلك نظام وراثته العرش الخديوي، ولم يكن أخاه إذا رأت السلطة الفعلية أن ابنه مثله غير لائق للولاية، بل كان عمه، وكل ما برر الانجليز به توليته هو أنه أرشد أبناء الأسرة العلوية سناً.

جاء في قرار إعلان خلع عباس حلمي وتولية حسين كامل ما يلي:

«يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية، وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب «سلطان مصر» على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي، فقبله».

وهكذا تغير - بمجرد إرادة بعض الضباط الانجليز في مصر - وضع مصر

كلها، وكيان ولي الأمر فيها، وشخص ولي الأمر نفسه، ونوع أحقيته في ارتقاء هذا العرش وتوريثه من بعده، ولقبه، ولم يبق إلا أن يغيروا رسم العلم الوطني شكلياً ليكونوا قد غيروا كل شيء... فيا لهم من ضباط.

وترك أمر وراثة العرش وسائر الشؤون الدستورية الأخرى بما فيها تحديد الحدود الدولية إلى ما بعد الحرب حين يكون لأمثال هذه التوافه (؟) مجال معقول في اهتمام كبار الوزراء البريطانيين.

وقبل السلطان الحماية التي فرضتها انجلترا على مصر وشكرها عليها، ولم يكلف نفسه عملاً واحداً من أجل مصر، مع أن ذلك كان ممكناً جداً بالنظر لتخبط الوزارة الانجليزية في أمر مصر في ذلك الحين، واستعدادها للتسليم بالكثير لو وجدت من يطلبه بشدة.

يقول جون مارلو في كتابه القيم «العلاقات الانجلو مصرية فيما بين ١٨٠٠

و١٩٥٣».

«كان القلق نفسه واضحاً من خلال القرار السياسي الذي اتخذ في صدد الوضع المستقبل لمصر. إذ لم يكن من عادة البريطانيين أن يهتموا كثيراً بالمنطق في حل المشاكل السياسية، ولكنهم لسوء الحظ في هذه المرة قد تخلوا عن التقاليد البريطانية، وسمحوا لعدم المنطقية المتمثلة في ترك مصر ولاية عثمانية مع ربطها في الوقت نفسه بالمجهود الحربي البريطاني أن يعمي على الحقيقة الواقعة وهي أن أي تغيير في الوضع السياسي لمصر سيجر وراءه مساوئ خطيرة، وعلى فرض ما كان يفترض فعلاً آنئذ أن استبقاء الحالة الراهنة كان مستحيلاً من الوجهة العملية، فقد كان ثمة بديلان واضحان محدودان، أحدهما توثيق الرباط بين مصر وبريطانيا العظمى بضم مصر نهائياً إلى الامبراطورية البريطانية، والثاني بخلخلة الرباط وإعلان استقلال مصر. غير أن الاحتمال الأول كان يبدو غير متسق مع طبيعة الرسالة التي فرضتها بريطانيا العظمى على نفسها في مصر، وكان الاحتمال الثاني غير متسق مع ماجريات الحرب الفعلية»^(١).

(١) ص: ٢١٥.

ومعنى هذا أن المستولين البريطانيين قد فكروا فعلاً في إعلان إستقلال مصر لتتخلص من علاقتها بتركيا وليكون لها الحق أن تساعد أي أطراف الحرب شاءت ولكنها لما لم تجد من يطلب ذلك منها، سكنت حتى صارت فيما بعد تطمع أن تأخذ مصر سلبية ضمن أسلاب الامبراطورية العثمانية الأخرى.

قبل السلطان الحماية، فتحول الحكم الفعلي والاسمي إلى قصر الدويارة، وأصبح قصر عابدين صورة للزينة والذكرى... وللعبرة في بعض الأحيان.

ولم يكن قصر الدويارة نفسه كالمعهد فيه، بل كان قصراً ينقصه قيصره، فقد ذهب كتشتر لوزارة الحربية، وتولى مهامه في مصر السير ملن شيتهم، ثم عين مندوباً سامياً السير هنري ماك ماهون (أو مكماهون) وهما من الموظفين الانجليز الذين لا يبلغون في الكفاءة ما يبلغه كرومر ولا نصفه ولا عشر معشاره، إنما همهم تسير الأمور بدون تعطيل وهذا حسبهم.

وأخيراً، وليس آخرأ، عطلت الجمعية التشريعية، فكان في تعطيلها إتمام الشلل الكامل للحياة السياسية في مصر، شللاً أوقف الحياة في مثلث القوى: القصر والاحتلال والشعب جميعاً.

نامت القضية وهذا الجو السياسي، وكان ممكناً للعهد أن يكون عهد أمن ورخاء لولا مطالب الانجليز المجحفة التي أرهقت مصر في خيراتها وسكانها، إلا أن هذه المثالب - أو «السلطة» كما كان الناس يسمونها حينئذ - قد وجهت السخط المصري إلى الانجليز وحدهم بعد أن كان جزء كبير من سخط المصريين منصرفاً إلى حكامهم وأمرائهم الذين يفرطون في حقوق البلاد.

لهذا السبب، ولأن السلطان حسين كان شيخاً رزيناً متثدأ عند توليه الحكم، ولأنه لم يطل به المقام على العرش إلى أن تظهر منه سيئات أسرته للشعب، مضى غير مكروه من الشعب... ولا من العقاد.

وقد كان للعقاد إلى جانب الأسباب العامة سبب أو سببان شخصيان يدعوانه إلى هذا الموقف المهادن للسلطان.

كان في أسوان يوم وقعت كل هذه الأحداث، وتمكن الإداريون من البريطانيين ومن المتبرطين المصريين من التخلص ممن أرادوا التخلص منه، بنفي بعضهم، وحبس بعضهم الآخر وتوجيه العدد الهائل من المواطنين للخدمة وراء خطوط القتال في مهانة واذلال، وتوجيه المغضوب عليهم من هؤلاء المساكين حيث لا حق ولا عدل ولا صوت يرتفع أو يسمع له أنين.

من بين من نفي إلى مالطة المغفور له الأستاذ علي فهمي مؤسس جمعية المواسة الإسلامية بأسوان وفاتح مدرستها: مدرسة المواسة الابتدائية. وأول ناظر لها. وقد نفي لأنه من إرهابي الحزب الوطني الذين اشتركوا في مقتل بطرس غالي في سنة ١٩١٠، وكان وقتها موظفاً في إدارة الري المصري، ولم يقد عليه الدليل الكافي بالاشتراك في الاعتداء على رئيس الوزراء فراحوا ينكلون به إدارياً حتى استقال من الري واستقر بأسوان وكون هذه الجمعية ومدرستها وجاهد في هذا السبيل أنبل جهاد.

خلت نظارة المدرسة بنفيه فعين لها عباس العقاد.

والعقاد جم النشاط جم الانتقاد والاعتراض على الأوضاع التي لا تعجبه. ومن الأمور التي لم تكن تعجبه تلك الطغمة من الموظفين السمان الثقيل أبداناً، الخفاف عقولاً، الملاء جيوباً، الفارغين قلوباً وألباباً، الذين يجمعون بين غطرسة الكبرياء من ناحية وبين ذل الخنوع والاستخذاء من الناحية الأخرى.

يصفهم فيقول وقد سمي ناديهم «نادي العجول»:

«نادي العجول هذا كان نادياً للسادة الحاكمين وسراة القوم في المدينة، فتحه الرؤساء بكل معنى «الفتح»، لأنه كان أشبه شيء بالعزوة في طلب الأسلاب من طريق المساومات والألعاب.

وكانت له سمعة سيئة غير سمعة المقامرة، وكان الحضور فيه مفروضاً على بعض الناس في ساعات معلومة كي يخلو الجول لبعض الناس الآخرين في تلك الساعات... ولم يكن يسمى بطبيعة الحال بنادي العجول، ولكنني سميت به كذلك لأن رؤساءه كلهم من أصحاب الوزن الثقيل، ولأنه «حظيرة» من حظائر

«الدواب» الأدمية لا تخلو من القرون».

وكان وصفه هذا في المقامة أو القصيدة النثرية التي كتبها تحت عنوان «نادي العجول» ورئيسه، مدير الإقليم، «العجل أبيس»، يقرؤها من خلا ذهنه من «الموضوع» فهي مقامة فكاهية وطرفة أدبية لا يشتم منها نبذ ولا شتم، ويقرؤها العالم بالموضوع فيعرف لكل بطل من أبطالها اسماً ومركزاً وظيفياً أو اجتماعياً وآصرة وصفات وأخلاقاً ومعاملات.

شاعت المقامة في زمن وجيز، وراح الناس ينابدون هؤلاء الكبار بما ورد فيها، يسوقون النبذ على هيئة «تلقيح الكلام» الذي لا يمكك وان كان أصرح عند القائل والسامع من النداء الصريح.

استشاط المدير حنقاً، ولكنه خشي تهمة اضطهاد المدرسة الإسلامية الوحيدة في البلدة فيقال إنه ينفي ناظراً لها بعد ناظر، فراح يؤلب مفتش الداخلية الانجليزي على العقاد بزعم أنه من الخطرين أتباع الحزب الوطني ومن الإرهابيين، فوشى لديه أن العقاد يتهمه بالرشوة، وكان العقاد قد اتهمه فعلاً بهذه التهمة في مقال مكتوب. فاستدعاه المفتش الانجليزي وقال له فيما قال: «لا يوجد انجليزي مرتش في الحرب ولا في السلم» فعاجله العقاد بالرد الذي لا يتوقعه الرجل القادر على إرسال العقاد وكل من يتصل به بصلة إلى المنفى أو السجن وقتها يشاء، فقال: «إن الانجليز جديرون بالتهنئة على هذا، إذ يبدو أنهم قد تغيروا كثيراً بعد حرب الترنسفال». لأن أشنع فضائح الرشوة والنساء هي الفضيحة التي افتتح بها القرن العشرون في حرب الترنسفال، ولا يحفظ التاريخ الانجليزي شراً ولا أشنع منها، وقل في تواريخ الأمم كلها ما يساويها في النذالة والخيانة والاجرام.

فما هو إلا أن قيلت الجملة حتى بهت المفتش الانجليزي وخرج العقاد... خرج وقد أكسب المدير حليفاً قوياً إلى جانبه، ولم يلبث أن علم من أحد قراء مقامة «نادي العجول» بأمر التقرير الذي أعده المفتش الانجليزي

ونقحه المدير وأعد لإرساله للقاهرة كي يأتي الأمر بالقبض على هذا الفتى الخطير.

فوجب الرحيل من أسوان :

ووجب أن يكون الرحيل سراً لا يعلمه المدير ولا المفتش فكيف يكون؟!

قبل الإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نرجع للوراء قليلاً لنعرف سبب الشحنة بين العقاد والمدير، ففي هذا السبب علاقة القصة بالسلطان حسين كامل.

أشرنا إلى طغيان المدير وموظفيه؛ الذي بلغ بالحاكم يوماً أن يحرم على الناس أن يقصدوا إلى الجزيرة الغربية التي يقصدونها في أيام الأعياد لأنه يريد أن يذهب إليها مع أسرته، ويهدد من يخالف الأمر بالسيف والنار وخراب الديار؛ كما حرم على الناس أن يردوا الماء في «الموردة» على شاطئ النيل لأن ورودهم يعطل موكبه ويؤذي عينيه.

في ذات يوم رأى هذا الرجل بائعة جميز على الطريق، فنزل من عربته، وقذف بسلة الجميز إلى آخر ما استطاعت قدماء وأمر شرطة «السواري» المصاحبة له باقتياد المرأة إلى مركز البوليس. والله وحده هو الذي يعلم أبلغته المرأة ميتة أم كان لا يزال بها رمق من حياة.

رأى العقاد هذا، فآلى على نفسه لينكدن حياة المدير الشرير ولكن كيف؟

بمساعدة السلطان حسين :

كان السلطان حسين قد نجا من حادث الاعتداء عليه، وأحب أن يشعر الناس بحب الرأي العام له، فشجع المواطنين على الاحتفال بنجاته، فاستغل العقاد هذا التشجيع.

أقام حفلاً في المدرسة، ألقى فيه قصيدة^(١) وألقى فيه غيره من المدرسين

(١) لم أعثر للقصيدة على أثر، وكل ما استطعت أن أصل إليه هو مطلعها، حصلت عليه من =

والتلاميذ قصائد وكلمات، ومثلوا فاصلاً من فواصل التمثيل المدرسي. وما إلى ذلك من غم الحفلات.

المهم أنه دعا المدير ليشهد الاحتفال.

وها هنا العثرة كما يقول شكسبير. فلو حضر المدير لكان هذا خطأ من قدره ونزولاً بمقامه المتجبر الطاعي، وما كان «للسعادة البك العظيم» حامي حمى الاقليم. القيم على الأحكام العرفية فيه... إلى آخر ما هنالك من تفخيم وتعظيم، أن ينزل في درجته حتى يزور مدرسة ابتدائية حرة تعيش على الصدقات.

لم يحضر المدير.

وهذا هو المطلوب، إذ لم يصبح الصباح حتى كان التقرير العقادي مكتوباً معداً للارسال إلى القصر، يتهم المدير بالتعالي على جناب السلطان ويأنه يرسل عساكره ليزودوا الشعب عن حضور الحفل البهيج ببهجة نجاة السلطان المحبوب.

أيام قليلة ويدعى السيد المدير إلى قصر السلطنة.

ويعود السيد المدير مدعياً أنه حظي بمقابلة عظمة السلطان للتشريف والتكريم، ولكنه لا يلبث أن يكشف بحماقته عن سر المقابلة التي لقي فيها ما لا يرضاه، لقيه على الألسنة والأيدي... وقيل، والله أعلم، على بعض الأقدام.

كشف ذلك بحماقته يوم استدعى العقاد إلى مكتبه بعد عودته من القاهرة بيومين أو ثلاثة. وأرسل إليه اثنين من شرطة «السواري» (راكبي الخيل) ليجيئوا به صاغراً ذليلاً. ولكن العقاد قلب كيدهم في نحورهم.

سأل الضابط: «أمقبوض عليّ أم مدعو؟».

= ذاكراً أحد تلاميذ العقاد في المدرسة هو السيد مصري عبد القادر رحمه الله. والمطلع هو: حفظ الإله جلالة السلطان ووقاه من شر ومن عدوان وهو مطلع يدل على سائر القصيدة، وعلى أنها قصيدة دبلوماسية لا قصيدة وجدانية.

كما لم يكن مع الضابط أمر من النيابة بالقبض عليه فاضطر أن يقول «بل مدعو».

قال العقاد «إذن فلني لا أستطيع المشي لمرضي فاطلب لي عربية أذهب فيها».

وركب العقاد «الخنطور» وحوله رجال الشرطة على جيادهم المظهمة، وتعتمد المشي في الطريق المزدهم بالناس حتى شاع أن العقاد قد أنعم عليه بالباكوية من أجل حفله السابق، وإن المدير قد دعاه ليسلمه براءة الأنعام.

ذهب العقاد غير مذموم ولا مدحور كما أراد له المدير ودخل على المدير فجلس بغير استئذان. فأمره المدير بالوقوف حتى يؤذن له في الجلوس، فإذا العقاد يقول له «إن هذه الكراسي قد جعلت لجلوس من يدخلون الحجرة، وإنما من مال دافع الضرائب لا من مال المدير الخاص، وأنه أحق بالجلوس عليها من المدير نفسه، لأنه يملكها بوصفه مديراً والمدير لا يملك كرسيه إلا بحق التعيين في الوظيفة التي يشغلها». فلم يلبث المدير طويلاً حتى بان الغضب الجائح في وجهه مصحوباً بالذهول المميت هنالك تركه العقاد وخرج. ولسنا نعلم ماذا فعل المدير بالقوم الموظفين خارج حجرته، ولكننا علمنا أنه لعن جميع آبائهم لعدم تمكنهم من إيقاف هذا الشاب «الأصفر اوي المسلول» كما وصفه المدير الغاضب في ذلك اليوم المشهود.

لا نعلم ماذا فعل للموظفين ولكننا نعلم أنه نوى القضاء على العقاد من أقرب طريق.

ثم كانت مقامة نادي العجول واستعداد المفتش الانجليزي والتقارير المنوه عنه فيما سلف.

وكان وجوب الرحيل.

فكيف يكون الرحيل؟!!

وصفه العقاد في «حياة قلم»، وهو الوصف الذي نوره هنا مضافاً إليه

التفسير الواجب ووضع النقط على الحروف: قال: «لقد كان الرقيب (الذي وضعوه على منزل العقاد ليمنع الحركة عليه) يلازمي إذا خرجت، ويسلمني في المساء لحارس الدرك فلا يفارق الحارس مكانه في الصباح حتى يتسلمه منه الرقيب الأول أو رقيب جديد. . .

لست من القراء المغرمين بروايات الهرب والمطاردة، ولكنني أصبحت بطلاً من أبطالها على الرغم مني بحكم الضرورة التي لا صلة فيها. . فوصلت إلى القاهرة قبل أن يعود منها جواب السلطة على تقرير المفتش والمدير».

فكيف كان هذا الوصول؟!

أرسل ثيابه في «قفة» عليها طبقة من القمح إلى بيت الشيخ أبو بكر محمد كحالة، صديقه الوفي من ناحية وصاحب البيت المجاور لطاحونة الغلال، كيلا يشك في الأمر أحد. وفي ذلك البيت وضعت الملابس في الحقيبة، وأعيد الدقيق إلى بيت العقاد بعد طحينه كما يتوقع الحراس. وأعطيت حقيبة الملابس إلى الشيخ عبد الله ابراهيم، ابن خالة العقاد، ومن سكان قرية أبو الريش في شمال أسوان، لكي يركب بها قطار القاهرة ومعه تذكرة السفر.

كل شيء في غاية الأحكام ولم يبق إلا خروج العقاد من المنزل بدون أن يراه الرقيب.

يشيع بعض الناس هنا أنه خرج في زي امرأة، وهو ظن غير ممكن وغير صحيح.

أولاً: لأن العقاد لا يهيمه أن يلبس زي امرأة هرباً من الطغيان لأن الضمير في زي المرأة هو التشبه بالنساء والتخنث، وليس في هارب من الطغيان شيء من ذاك.

وثانياً: لأنه لو هرب بهذه الكيفية لما كان لكل الاحتياطات المذكورة مبرر.

وثالثاً: لأن طول العقاد يمنعه من ارتداء زي النساء، لعدم وجود زي يلبسه، ولسهولة انكشاف أمره بهذا الزي في هذا الطول العجيب.

أما الذي حدث فهو قصة من أعجب قصص المحاورة بين الناس والبوليس .

دعي ابراهيم طلعت القاضي ، ابن خالة العقاد ، وعبد اللطيف العقاد أخوه غير الشقيق ، لكي يفتعلا مشجرة حامية في الحارة المجاورة ، حارة الشيخ محمود علي جاويش ، قبل الفجر . وكان اختيار هذين الرجلين موقفاً غاية التوفيق ، فكلاهما يحسن الشجار ، وكلاهما صاحب صوت جهوري ، ويختلف أحدهما عن الآخر اختلاف السوداني الأسمر القريب من القصر عن الكردي الأشقر الفارع الطول ، فلا يوحى الخلاف بأي قرابة بين الرجلين .

فما هو إلا أن اندلع الشجار قبيل الفجر بينهما حتى انطلق الرقيب المسكين ليفضه آمناً على حبيسه في الدار أن ينطلق من بين يديه في هذه الساعة المبكرة . . وهذا هو المطلوب .

خرج العقاد ومعه صاحبه الشيخ أبو بكر من الطريق الآخر إلى ظاهر البلد عند مقابر ذلك الحين ، عند بقعه يخاف الناس الاقتراب منها لقولهم إنها مسكونة بروح «أم سلاشل» ، وهناك امتطيا راحلتين كانتا معدتين لهما وانطلقا بهما إلى أبو الريش حيث ركب العقاد القطار في محل ابن خالته المذكور . كل ذلك خوفاً أن يراه أحد من المستولين .

ونزل من القطار في إسنا ليركب القطار التالي له ، ثم نزل منه أيضاً في سوهاج ، وأخيراً وصل إلى القاهرة بسلام .

أخذ يتردد على صديقه جعفر والي باشا وكيل وزارة الداخلية آنئذ ، بينما التقارير ترد من أسوان بأنه يفعل الأفاعيل .

وتولى جعفر والي تعريفه بالسكرتير الانجليزي للوزارة الذي يطلع على التقارير المعلقة عن أفعاله بأسوان ، فلما استوثق من كذب التقارير أصدر الأمر بعزل المدير ومن بعده المفتش الانجليزي ، وكان عزل المدير تنكيلاً لا مجرد

عزل، إذ وصلت برقية إلى دار المديرية تأمرهم فيها بإعداد المنزل للسيد مدير أسوان الجديد.

لم يحتمل الشاذلي، المدير السابق، كل هذا، فمات كمدأ بعد ستة أشهر، استجابة، ربما، لدعوة بائعة الجميز المظلومة في ذلك الموقف العصيب.



تلك هي الحادثة الوحيدة التي كان للعقاد فيها صلة بالسلطان حسين، ومن أجلها رثاه يوم مات، ومن أجلها لم يكن رثاؤه رثاء اللوعة على محبوب كرتاء سعد زغلول أو النقراشي أو المازني بل رثاء شاعر مصري لسلطان غير مكروه يقول فيه:

وادي الكنانة زال عنه همامه	وخبأ سنائه ونكست أعلامه
ومضى مضي الغابرين حسينه	سبحان من يفني الدهور دوامه
مرت ثلاث سنين وهي كأنها	صبح، غداة الأمس حل ظلامه
مرت مخففة الصروف سريعة	وكذا الرخاء سريعة أيامه

وتلك هي الخلاصة، ثلاث سنوات مخففة الصروف سريعة الأيام، لا كال نوات الثنتين والعشرين السابقة الموقرة بكل ثقل من عهد ابن أخيه.

الفصل الرابع

الصراع المتكامل
للملك فؤاد الأول

١٩١٢ - ١٩٣٦

معركة الاستقلال ضد الانجليز الاستعماريين .
ومعركة الدستور ضد الدكتاتورية الملكية
ومعركة الاصلاح ضد الطبقات الاقطاعية

هذه هي المعارك الثلاث التي أرغم الوفد على خوضها في وقت واحد . ولم يكن له - وهو المدافع عن الشعب - أن يؤجل إحداها إلى أن ينتهي من غيرها ، بل كان على الدوام يدفع دفعاً إلى سحب قواته من ميدان إحداها حين يكون من النصر قاب قوسين ، ليحولها مرغماً إلى ميدان آخر منها ؛ ومن قال من نقاد الوفد إنه كان مخطئاً في هذا التحول ، فهو شخص يصدر في قوله عن عدم علم بالأحداث وطبيعة المعركة .

كان فيلق الاحتلال محدد الشخصية وكان متمثلاً في قصر الدوبارة وقيصره منذ اللورد كرومر حتى مايلز لامبسون .

وكان فيلق الطغيان والحكم المطلق محدد الشخصية وكان متمثلاً في قصر عابدين وصاحب عرشه منذ محمد توفيق باشا حتى الملك فؤاد الأول .

وكان فيلق الأرستقراطية أو طبقة العلية التي تمتلك الأرض وكثيراً من موارد الرزق في البلاد غير محدد الشخصية ، ولكنه كان رباط مصلحة اقتصادية ، وكان يتمثل في حزب الأمة أول الأمر ثم في حزب الأحرار الدستوريين . وهذا هو الذي يفسر لنا انحياز الأحرار الدستوريين إلى القصر أحياناً وإلى الانجليز

أحياناً أخرى، بل وللوفد في بعض المراحل، حسبما تمليه عليهم مصالحهم الاقتصادية البعيدة المدى.

أما الفيلق الذي كتب عليه أن يجاهد هذه الفيالق الثلاثة القوية كلها مرة واحدة، فهو فيلق الشعب.

كان الشعب منذ الاحتلال وحتى سنة ١٩١٨ شتاتاً موزعاً ليس له كيان محدد، وكان يدعي اسمه كل من شاء أو اعتنى بأن يدعيه، فقد ادعاه الخديوي عباس حلمي ورجاله كما ادعاه حزب الأمة صاحب الأرض أو «ذوو المصالح الحقيقية» كما كانوا يسمون أنفسهم.

ولأول مرة يجتمع الشعب، بل تجتمع الأمة، في سنة ١٩١٩ وكان اجتماعها حول شخص سعد زغلول وحزب سعد زغلول الذي نشأ عن هذا الاجتماع العجيب.

وفي اعتقادي أن خطأ كبيراً قد حدث حين سمي الوفد باسم «الحزب»، إذ الحزب جزء من الأمة متفقه مصالح أعضائه ومتفق رأيهم في برنامج الحكم؛ ولا كذلك كان الوفد الذي جمع المسلمين والمسيحيين، الرجال والنساء، الملاك والمعدمين، العمال والفلاحين، الصعايدة والبحارة، سكان المدن وسكان الريف وسكان السواحل، الشيوخ والصغار، المثقفين والأميين، دافعي الضرائب ومن لا يدفعون للخزانة العامة شيئاً. فهو أمة وليس حزباً.

ووجه الخطأ في هذه التسمية أنها أتاحت لمن شاء من أعدائه أن يحاسبه محاسبة الأحزاب متى شاء، وأن يحاسبه محاسبة الأمة إذا كان هذا ينفعه. فكم رفض الانجليز التفاوض مع سعد زغلول لأنه «حزب المعارضة» لحكومة مصر القائمة... ثم كم عادوا بعد ذلك فحاسبوه حساب الأمة كيوم قدموا إنذاراً إلى النحاس رئيس الوفد وإلى صدقي رئيس الوزارة بمناسبة المعارك الدامية بين الشعب والحكومة تحملها فيه المسؤولية عن أرواح الأجانب ومصالحهم. ولا وجه لتحميل فئة من الناس مسؤولية الأرواح والمصالح بعد تحميل الحكومة هذه

المسؤولية إلا على زعم أن الوفد هو «الأمة» وليس حزباً فيها.

هذا الكيل المتراوح بين «الحزب» و «الأمة» هو الذي استغله القصر أيضاً حين ينسى أن الوفد هو الأمة ويذكر أنه حزب من الأحزاب عند تأليف الوزارات وتعيين الموظفين والعمد والمشايخ ونحو ذلك، ثم يذكره ولا ينسأه طرفة عين عند البحث عن مسؤول عن كارثة ككارثة الاغتيال والقتل لبعض الرجال الكبار أو الصغار.

وهو أيضاً الكيل الذي كان يجب أن يتمتع به حزب الأحرار الدستوريين حين يذكر أن الوفد «حزب الرعايا» من حيث هو «حزب أصحاب المصالح الحقيقية» وذلك في صدد تولي الحكومة أو هيئة المفاوضات أو نحو ذلك مما يتوقع منه منافع مادية وسلطة دنيوية ومفخرة وطنية يتوقع للأمة أن تجنبها من جهود الوفد ويريدون أن يذهبوا هم بها من دون أصحاب المجهود. فإذا ما تغير الموقف وأصبحنا نبحث عن مسؤول نسأله عن نكسة ما، فهناك الوفد الذي يجمع الأمة أو - على لسانهم الحضيف - «حزب الأغلبية».

هذا وجه للخطأ:

والوجه الآخر، أنه لم يَكُنْ للوفد أن يتطور ليصير حزباً حين وجب عليه أن يصير حزباً، وتمسك بكونه حركة الأمة مجتمعة فأدى هذا التمسك، مع اختلاف المصالح والبرامج والآراء إلى الانقسامات العنيفة وما يتلو الانقسامات من تراشق بالتهم وضمن بالثقة في أبناء البلاد، ولو قد ترك للوفد أن يتطور لينحل في أحزاب اشتراكية، أحدهما للعمال والآخر للفلاحين، فلربما تغير وجه التاريخ في مصر، ولاستحال على هذا الكيان الرائع أن يتسلل إليه الرأسماليون العتاة، والاقطاعيون الضخام كأحمد عبود وسيد البدراوي، في الوقت الذي كان يضم في عضويته جميع ألوان الطيف اليساري من الاشتراكيين المعتدلين إلى الشيوعيين التروتسكيين.

المهم في هذه الفترة أن «الأمة» قد تحددت شخصيتها وتمثلت في بيت الأمة وصاحبه سعد باشا زغلول.

وليس غريباً أن يكون هذا الفيلق هو أضعف الفيالق من حيث القوة المادية، فالانجليز دولة الاحتلال والجيش والأسطول؛ وللقصر قوة المال والمنصب واللقب والشرعية والاستمرار الذي يقرب من الدوام؛ والاقطاعيون قوة الثروة والجاه والسطوة والنفوذ؛ ثم هي جميعاً قابلة للتحالف معاً، كلها مجتمعة أو بعضها مع بعض في بعض مراحل الطريق.

أما الوفد فلم يكن له إلا قوة الحق المسلوب. وما أضعف الحق الذي يقف أعزل في وجه أساطيل الانجليز ودسائس الملك وانتهازية الاقطاع.

لذلك ننظر بالنظرة الراجعة إلى الوراء فنرى شيئاً مذهلاً حقاً، ونعجب كيف أمكن هؤلاء العزل عن كل سلاح إلا سلاح الايمان بالحق والفداء في سبيله أن يحققوا المعجزات التي حققوها؟! أجلوا الانجليز عن البلاد؛ وقلموا أظافر الملك وكتفوه وقيدوا يديه إلى أن عزلوه؛ وطمروا أنياب الرأسماليين والاقطاعيين، وحققوا الاصلاح في الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والصحة وسائر مستويات الحياة؛ وإن واحدة منها لمعجزة فكيف بها مجتمعة!!

ذلك شيء عظيم:

ولكن عظمته لا يدركها إلا من نظر بالنظرة الراجعة... الشاملة، أما من نظر إليها نظرة يوم بيوم فكالصاعد على الجبل، لا يرى كم ارتفع عن الأرض، بل يرى التعب والجهد والكلال وانقطاع الانفاس... ويرى ما بقي من الجهد ليصل إلى الذروة التي لا وصول إليها بعد كل عناء.

إلا أننا لا نستعين بسلاح الحق والأيمان به والفداء في سبيله وكل ما نريد أن نقوله إنه كان يكون أقوى وأفعل لو أنه لقي تأييد أسلحة أخرى كسلاح المال وكسلاح الحديد والنار.

ولقد كان سلاح الحق كغيره له أساتذته الذين يحسنون استعماله وليس مجرد إيمان كإيمان العجائز. وكان أبرع أساتذته على الاطلاق سعد زغلول.

كان يعرف كيف يشحذه حتى يجعله بتاراً قاطعاً.

وكان يعرف كيف يحافظ عليه السنين بعد السنين من حيث يعجز غيره
عن المحافظة عليه أياماً معدودات .

وكان يعرف كيف يضرب به... ويعرف من الذي يضربه به...
ويعرف متى يضرب به... وإلى أي مدى من القسوة يضرب به... وهي براعة
لا يدرك كتبها إلا من تعدد أن يتوخاها ويتحراها. ولو كان موضوعنا عن سعد
زغلول ومبارزاته لكان لنا أن نفيض القول في هذا المجال. ولكن موضوعنا عن
«العقاد» فنكتفي من أستاذية سعد بما يعني العقاد.

من عناصر السلاح الوفدي الأولى وصول الأنباء والمعلومات فوراً لجميع
الناس... وأهم من المعلومات والأنباء أن يصل إليهم الرأي وخطة العمل،
وأن يصل إليهم الرأي مدعماً بالمنطق والحجة القاطعة التي تقنع الإنسان في طوايا
ضميره قبل أن يتصدى لإقناع غيره أو جداله، فيعمل حين يعمل وهو ممتليء
بالإيمان.

لذلك ننظر إلى قواد كتائب الوفد فنجدهم جميعاً من ذوي الحجة الناهضة
والبلاغة النافذة، والتنظيم المحكم الذي يصل إلى الناس في عقور ديارهم
بسهولة ويسر لا يحس معها مجهود.

أبلغ البلغاء أسلوباً وحجة هو الخطيب سعد زغلول.
وأبلغ البلغاء مقالاً وكتابة وخطابة وحجة وتنظيماً هم من تولوا أمر هذا
الجانب كعبد القادر حمزة ومكرم عبيد وأحمد ماهر وعبد الرحمن فهمي ومحمود
فهمي النقراشي وغيرهم.

وأروع كاتب فيهم جميعاً وألمع مقالي (essayist) أو صحفي فيهم هو
عباس العقاد.

رجل يستطيع أن يكتب كل يوم مقالاً يملأ صفحة من صفحات البلاغ،
من حيث يتعب غيره إذا كتب مثلها أو نصفها مرة كل أسبوع.

رجل يستطيع أن يكتب في كل ما تفرضه الظروف والأحداث المتقلبة، فلا

تجده عاجزاً أمام واحدة منها، بل هو دائماً على أتم استعداد لمعالجة أي موضوع مفروض.

رجل لا يهاب ذا سلطان على نفسه ولا على عياله فليس له عيال يخاف عليهم، وله نفس تنفر من الخوف أشد مما تنفر من العقاب ولو كان السجن أو الاعدام.

رجل ليس له مطامع شخصية، فأقل القليل يكفيه، ولا يهتم بمنفعة قريب ولا بعيد، ولا حتى بمصلحته الشخصية. وللقاريء أن يقدر هذا من الذي حدث له مع الوفد ومن سعد نفسه في انتخابات ١٩٢٤ التي فاز فيها الوفد بنحو ١٩٦ مقعداً من ٢١٤ مقعداً هي جملة مقاعد المجلس.

كان يكفي أن يعلن الوفد أن فلاناً هو مرشحه لينجح هذا المرشح. وكان المرشحون في دائرة أسوان أربعة، منهم إثنان من رجال الوفد هما حنفي بك مصطفى منصور، والعقاد. فكان ينبغي لسعد زغلول أن ينحي أحدهما عن ترشيح نفسه، فإذا امتثل فذاك ونعمت أعين، وإلا فليعلن أن الآخر هو مرشحه الوحيد في الدائرة، وتلك وحدها كافية لإنجاحه.

وكان من حق العقاد على جهاز الوفد كله أن يجامله هذه المجاملة، إن لم يكن ذلك حقه في نظر العدل والانصاف، فهو حقه على الأمل في نظر نفسه وطماحتها إلى هذا المكان والمكانة.

ولكن الوفد ترك الأمر على علاته، ينجح في الدائرة من قدر له فيها النجاح بغير تدخل منه، واكتفى بأن يقول للعقاد إن الناس كلهم يعرفون أنه كاتب الوفد الأول، وإن دعاة الوفد كلهم يدعون له، حتى لقد أيده حافظ إبراهيم - شاعر النيل - بقصيدة طويلة نشرت على الناحيين في منشور انتخابي، لا يقصد منها فن الشعر وأدب القريض بقدر ما يقصد منها أن أجهزة الوفد كلها تقف في صف العقاد، وهي التي يقول فيها:

يا آل أسوان قد فزتم بمكرمة الله دركيم يا آل أسوان

رشحتم اليوم عباساً، ولا عجب
على أديب أريب لا يعادله
رشحتموه لرأي ثاقب أبداً
عباس إن ينتخب للبرلمان غدا
دار النيابة ليست دار مهزلة
ولا كراسيها صفت ليشغلها
فقد وقعتم على حي بن يقظان
في الرأي من عمد الأرياف أنفان
يعلو الغداة على قس وسحبان
فهو الأحق به من كل إنسان
تؤم للهو أو تفريج أحزان
أمثالها من ذوي مال وأطيان
(١)

ولقد كان العقد خليقاً أن يوفق لو أن الانتخابات تجري على مثل هذه الدعايات. أما وهي تجري حسب إجراءاتها، فقد لعبت الإجراءات، والأيدي التي تملك هذه الإجراءات حتى أسقطت العقد وأسقطت صاحبه الوفدي الآخر وخسر الوفد مقعداً كان مضموناً له في مجلس النواب.

كان معقولاً أن يغضب العقد على الوفد لهذه المعاملة لو أنه ممن يهتمون للباناتهم الشخصية، وكان ولا شك واجداً من يرحب به في حزبه، وإن من أحزاب ذلك الزمان لمن يرحبون بمن هو دون العقد ببون بعيد. ولكنه لم يفعل:

نعم، إن الوفد قد عاد بعد بضعة أشهر ورشحه في إحدى دوائر وسط العاصمة، ودخل مجلس النواب نائباً عنها، ولكن هذا لا يغير من دليلنا شيئاً، إذ لو كان سينقم على الوفد لغرض شخصي لما انتظر الشهور التي انتظرها، ولخرج منذ بداية الفصل الذي عمل فيه ذلك هو كاتب الوفد الأول، الذي كان يكتب المقال فتلقفه القلوب والألباب قبل الأيدي والعيون.

ذلك هو الرجل الذي كان سبباً في أن تباع «البلاغ» و«كوكب الشرق»

(١) هذا هو ما وصلت إليه من القصيدة حتى اليوم، وما زلت أبحث عن بقيتها، ولست يائساً أن أجدها كاملة يوماً ما إن شاء الله - على أن بعض كبار السن في أسوان يقولون إنها للأستاذ طاهر مصطفى وليست لحافظ إبراهيم.

و«روز اليوسف» وسائر الصحف اليومية التي يكتب فيها في سوق خاصة بها، فقد كانت تباع النسخة منها بعشرة قروش حين كان ثمن النسخة الرسمي خمسة مليمات.

ذلك هو الرجل الذي حدثت له النادرة العجيبة التالية .
روى لنا أنه كان مسافراً في قطار الصعيد، فدخل عليه وهو في محطة أسير الغلام يبيع الصحف، فعرض عليه «البلاغ» التي وصلت لتوها في القطار. وكان غنياً عنها لأنه قرأها من أول الطريق فرفضها. فدارت المحاوره الطريفة التالية بينه وبين الغلام:

- دي البلاغ يا بيه!!

- ما نيش عايزه.

- دي فيها مقال العقاد

- وايه يعني العقاد؟! طظ.

- طظ في العقاد؟! طظ فيك أنت... وفي طربوشك كمان!!

وانصرف الغلام لشأنه وهو يتعجب غاية العجب من مصري مثقف يلبس البدلة والطربوش ويقول (طظ في العقاد): «قال طظ قال... والله عال...». كل هذا والعقاد يضحك مسروراً.

ذلك هو الرجل الذي لم يجد محمد محمود باشا حين تولى وزارة الانقلاب في سنة ١٩٢٨ وسيلة للتغلب عليه إلا بإعادة قانون المطبوعات الذي أصدر في سنة ١٨٨١ وألغى وأعيد وألغى مرات ومرات، وراح يستعمل هذا القانون ليصادر الصحف التي يكتب فيها العقاد واحدة تلو الأخرى، فعطل البلاغ ووادي النيل وكوكب الشرق والوطن والأفكار وروز اليوسف كما ألغى رخص مائة صحيفة وأنذر عدداً من الصحف والمجلات، كل هذا إلى جانب المصادرة اليومية أو الموقوتة بوقت محدد؛ فما هو إلا أن يكتب العقاد في صحيفة حتى تصادر ابتداء من العدد التالي للذي كتب فيه. ومع كل هذا العسف لم يستطع أن يكتم أنفاس العقاد فراح العقاد يكتب ضده ما شاء في مقالات على شبه

منشورات منها مقالتان صدرتا في منشور واحد أذكر أنني أطلعت عليهما في نحو سنة ١٩٤٣، إحداهما عنوانها «اليد الحديدية في مصر» والأخرى «اليد الجريدية في مصر» وهي التي ختمها بقوله «نعم... إنها يد من حديد، ولكن في ذراع من جريد».

ذلك هو الرجل انذي شكا منه اللورد جورج لويد، المندوب السامي البريطاني لسعد زغلول، زاعماً أن سعداً هو الذي يوعز إليه بما يكتبه، فرد عليه سعد قائلاً: «تلك تهمة لا أدفعها، وشرف لا أدعيه».

لئن كان للوفد سياسة في المسائل التي تعرض له، لقد كان لسانها سعد زغلول، وقلمها عباس العقاد.

فما سياسة الوفد إزاء أحمد فؤاد؟
أي ما موقف العقاد من الملك فؤاد؟

أزمة الدستور (١٩٢٣ - ١٩٣٥):

لكي نجيب عن هذا السؤال الواحد بوجهيه، وجه سياسة الوفد ووجه علاقة العقاد مع الملك فؤاد الأول، لا بد من الإلمام السريع الوجيز بأزمة الدستور وتطورها منذ «تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢» الذي حول مصر إلى ملكية دستورية بإعلان من جانب واحد هو جانب الانجليز مع احتفاظ الاحتلال الانجليزي بتحفظاته الأربعة المشهورة، وهي السودان، وحماية المواصلات الامبراطورية أو قناة السويس، وحماية الأجانب أو الامتيازات، وحماية مصر من العدوان الأجنبي أو الحماية باختصار.

والنظرة العجلى ترينا بوضوح أن الملك كان يسعى إلى الحكم الأوتوقراطي المطلق بدون قيد من الأمة على سلطانه، وأن الأمة لا تقبل أقل من تقييد الملك تقييداً كلياً، لا يقل عن تقييد ملك بريطانيا، ولربما صح أن يزيد عليه بضعة قيود، لأن الحضارة والعلم والتجربة في بلاد الانجليز قد روضت الملوك في بعض المسائل فأغنت عن تقييدهم بالدستور، ويحسن ألا تترك هذه المسائل للملك مصر

في بلاد بلا خبرة ولا علم ولا طول تجارب .

والنظرة العجلى أيضاً ترينا أن أزمة الدستور مرت في خمس مراحل هي :
(١) الإصدار . (٢) التطبيق الأول . (٣) أزمة مقتل السير لي ستاك . (٤) أزمة الإيقاف أو التعطيل . (٥) أزمة الاستبدال والتغيير .

وكان لكل مرحلة منها بطل : فبطل الإصدار هم ثروت باشا وتوفيق نسيم باشا ونخعي إبراهيم باشا . وبطل التطبيق الأول هو سعد زغلول باشا . وبطل أزمة مقتل السير لي ستاك هو زيوار باشا وصدقي باشا وحسن نشأت باشا وبطل الإيقاف هو محمد محمود باشا ، وبطل الاستبدال هو صدقي باشا . فلننظر في كل مرحلة منها نظرة الإيجاز السريع .

(١) الإصدار :

لما صدر تصريح ٢٨ فبراير ، وأصبح الدستور ضرورة لا بد منها ، عمد الملك فؤاد إلى ثروت باشا رئيس الوزارة يتفق معه على أن يكون الدستور مقيداً للأمة ومطلقاً للملك وسلطاته ، وقد اتفقا على الخطوة وعلى التفاصيل .

لم تقبل الوزارة باديء ذي بدء أن تدعو إلى انتخاب جمعية تأسيسية تكلف بوضع الدستور ليأتي الدستور على حسب رغبات الأمة كما كان ينبغي للوضع أن يكون ، بل أعلن ثروت باشا أن الوزارة قد أخذت على عاتقها هذه المهمة ، وأنها ألقت لجنة من ثلاثين رجلاً «من ذوي الكفايات الخاصة» - الكفايات التي يرضى عنها الملك طبعاً ويخشى من الأمة أن لا ترضى عنها - من الوزراء السابقين ورجال العلم والقانون والدين ومن الأعيان .

وأرادت الوزارة أن تقيد الأمة وتكم فمها حتى عن الاعتراض على هذا الاجراء فاختارت من بين أعضاء اللجنة عضوين أو ثلاثة من الوفدين . وظاهر من هذا الاختيار أنها تريد به معناه الذي تقصد إليه وهو أن الوفد لا يمثل أكثر من (١ / ١٠) عشر الأمة بالرغم من شعبيته الطاغية ، وتريد به أيضاً أن تلوث يد الوفد بالمسؤولية دون أن يكون له القدرة على تنفيذ ما يريد .

إلا أن الوفد رفض هذه العضوية على أساس أنه لا يقبل مبدأ تشكيل لجنة حكومية لوضع الدستور؛ ولهذا سماها «لجنة الأشقياء»؛ وعلى أساس ديمقراطي هو أنه يريد جمعية تأسيسية «لكي لا يكون الدستور منحة من أحد، وبالتالي لا يكون عرضة للعبث والتعديل».

أهملت الوزارة هذه الاعتراضات، ومضت في خطتها. ولكنها - للأسف لها ولأنصارها - لم تستطع المضي فيها، ذلك أن الأحرار الدستوريين جميعاً لا يحبون أن يستجبروا بنار الملك فؤاد من رمضاء الأمة وسعد زغلول، فاختلقوا مع الملك فيما يريد وما يريدون. وملخص الخلاف كما رواه العقاد هو قوله:

«ولهذا كانت الوزارة وأنصارها يقررون المبادئ التي تلائمهم في الدستور وهي مبادئ التبعية الوزارية والاعتراف بالأمة وحدها مصدراً للسلطات بدلاً من حصر السلطة الدستورية في أيدي الملك، وهو الجانب الذي كانوا لا يأمنونه ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجريانها في ذلك المجرى المعلوم. وكان يشايعهم المخلصون من أعضاء اللجنة الذين لا ينظرون إلى المآرب الحزبية ويؤثرون المبادئ الديمقراطية في الدستور على مبادئ الاستبداد. فاستفاد الدستور كثيراً من حيطة الوزارة وإخلاص المخلصين، وجاء على الجملة دستوراً لا بأس به في القواعد والنصوص.

ولكن الملك فؤاداً كان يريد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع إلى التبعية الوزارية ومصدر السلطات، ومجمل ما يريده في هذا الباب أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وأن لا ينص في الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعاً».

ففقدها تأييد الملك بهذا الخلاف بعد أن فقدوا تأييد الأمة من قبل ولم يبق إلا أن يطردهم الملك من كراسي الوزارة بطريقة لا تثير الانجлиз إلى التدخل.

وما أسهل المؤامرات والدسائس على فؤاد بن اسماعيل.

جاءت الدسيصة عن طريق حسن صبري (الذي صار باشا ورئيس وزارة

بعد نحو ٢٠ سنة) الذي روى حديثاً عن الخديوي عباس حلمي المعزول المنفي في أوروبا يعرب فيه عن ثقته بثروت باشا لأنه من رجاله، فواجه الملك رئيس وزرائه بهذه التهمة وأطلق إشاعة بعدها أنه سيصلي الجمعة في الأزهر - معقل الملكية حتى ذلك الحين - وسوف يقابل ثروت باشا فيه بمظاهرة كبرى تلقاه بما يكره من الإتهام والتشهير. . . فاستقال. . . فقبلت استقالته وأعلن قبولها في ظرف نصف ساعة من رفعها إلى الملك. وفي اليوم التالي تربعت في الكراسي وزارة ملكية هي وزارة محمد توفيق نسيم باشا، الذي استطاع أن يحظى بتأييد سعد زغلول وهو في منفاه وإن لم يحظ بتأييد العقاد وهو قائم بالفعل في «البلاغ» يكتب ويوجه الأمة.

أيده سعد زغلول ببرقية بعثها من جبل طارق يقول فيها «إنكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن». ولكن العقاد لم يؤيده على الرغم من التأييد السعدي الصريح، فكتب في البلاغ يقول:

«كان أهم ما ظهر من أنباء السياسة عندنا خلال الأسبوعين الماضيين إشاعة تعديل الدستور، وما قيل عن عزم الوزارة على زيادة عدد الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ إلى نصف عدد الأعضاء في المجلس، أو تقرير الزيادة فعلاً كما يؤكد الكثيرون ويعززه سكوت الوزارة حتى الآن عن التأكيد الرسمي القاطع. وإذا صحت هذه الإشاعة فقد تمت الكارثة التي بدأها ثروت باشا، وخرج الدستور خروج الأبد من يد الأمة وتقسم هذا العمل الممقوت شر تقسيم بين الوزارتين المتعاقبتين، فالوزارة الثروتية حرمت الأمة حق وضع دستورها بإرادتها، والوزارة النسيمية أتمت البقية فحرمتها حق تعديله وحصرت هذا الحق في يد الحكومة دون سواها».

نقف هنا لحظة لنبين هذا المعنى البعيد النظر، ذلك أن الدستور يحمل في مواده الكيفية الدستورية لتعديله، والحكمة تقتضي أن لا يكون التعديل سهلاً يجعل الدستور ريشة في مهب رياح الأطماع فاشترط في الموافقة على التعديل أن لا تتم إلا بموافقة «ثلثي الأعضاء» فإذا ما وضع الدستور على هوى الملك، فلا

حاجة به هو إلى تعديله وإنما الحاجة بالأمة إلى هذا التعديل، فإذا أقدمت الأمة على التعديل حال دون الموافقة عليه أن نصف المجلس من رجال الملك، وهكذا يبدو المعنى العميق الذي أورده العقاد وقسم فيه الجريمة بين ثروت ونسيم، هذا يمنع الأمة من وضع الدستور على هواها فيوضع على هوى الملك، وهذا يجرمها حق تعديله في المستقبل القريب والبعيد.

يواصل العقاد حملته على نسيم باشا فيقول:

«المفروض أن وزارة ثروت سقطت لأنها غير آمنة على حقوق الشعب وحرية، وكان المأمول على هذا الفرض أن تكون خليفتها أحرص منها على تلك الحقوق وأصون لتلك الحرية. وليس من الأحرص على الحقوق ولا من الصيانة للحرية أن تسلبنا الوزارة الجديدة ما تكرم به علينا ثروت باشا وأذنا به، فبقي أن نعرف في مصلحة مَنْ مِنَ الناس سقطت وزارة ثروت وجاءت هذه الوزارة في مكانها؟ وبقي أن نعرف لماذا تهوي حكومة وتقوم أخرى ليخسر الشعب لا ليربح، وليتأخر الدستور لا ليتقدم ولنضع في أيدينا القيود لا لنفك منها قيودها التي كانت مكبلة بها.

إننا لنسأل من أجل أي شيء حدث هذا التغير الذي أقام البلاد وأقعدها تسعة أشهر؟ أمن أجل الانجليز؟ كلا. لا تستطيع الوزارة أن تزعم ذلك ولا أن تعتذر بهذا العذر لأن الانجليز لم يتعرضوا لغير مسألتي السودان والمبعدين والمعتقلين كما هو الثابت المتواتر على جميع الألسنة».

ليست لمصلحة الانجليز، ولا لمصلحة الأمة...

إذن فهي لمصلحة القصر والعرش؛ وإذن فالحملة العنيفة موجهة صراحة ضد الملك فؤاد.

لم يستطع نسيم أن ينفذ للملك ما أراد، إذ اصطدمت سفينته بالصخرة الصماء، صخرة الاحتلال البريطاني، وكان إصطدامها في صدد لقب «ملك مصر والسودان» وفي تحديد حدود المملكة التي يسري فيها الدستور. وقد جاءت استقالته لما تحطاه الانجليز وتوجهوا بالإنذار إلى الملك فؤاد شخصياً ومبدئياً

يطلبون في الإنذار «حذف السودان من لقب الملك وأن يكتفي في لقبه بملك مصر» فاضطر نسيم أن يقبل الإذعان للمطلب الانجليزي ثم يستقيل .

لم يجد الملك من يوليه الوزارة لينفذ له إرادته . فالوفد من البداية هو عدوه اللدود، والأحرار الدستوريون قد طردوا من الحكم من أجل مواد الدستور، فليس من المعقول أن يقبل حسين رشدي رئيس لجنة الأشقياء التي وضعت الدستور، ولا أحد من أعضائها كعبد العزيز فهمي باشا، ولا ثروت باشا رئيس الوزراء المطرود أن يؤلفوا له الوزارة الجديدة، ولم يبق إلا عدلي يكن باشا، ولكن حتى هذا رفض الوزارة بإصرار فاضطر الملك للرضوخ والاذعان، فعين يحيى ابراهيم باشا رئيساً للوزراء، وهو الذي أصدر الدستور بغير تعديل تقريباً إلا بعض تعديلات غير ذات بال، وكان صدوره في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ . وأهم ما يعنينا فيه هو اختيار خمسي مجلس الشيوخ بالتعيين من ذوي الكفايات الخاصة لاستدراك ما قد يفوت على الأمة من المصلحة في ميادين الانتخاب . كما يهمننا منه قانون الانتخاب الذي صدر معه وجعل الانتخاب من درجتين، ينتخب كل ثلاثين مواطناً ممن لهم حق الانتخاب واحداً يمثلهم يسمى المندوب الثلاثيني، وللمندوبين الثلاثينيين الحق في اختيار النائب عن الدائرة، وهو قانون واضح الحيف بالوفد خاصة لأنه يعوق أغلبيته الشعبية عن أن تأخذ مداها الصحيح .

وهكذا نظم المسرح للمعركة التالية، معركة التطبيق .

(٢) التطبيق :

جرى الانتخاب، وانتصر الوفد بأغلبية ساحقة بلغت ما يقرب من الإجماع إذ زادت على ٩٠ ٪، على الرغم من انتخاب الدرجتين وما يشوبه عادة من تدخل الإدارة، وعلى الرغم أيضاً من أن الوفد لا يلقي المساعدة من أحد ذي نفوذ بل يجد كل معاكسة وتعويق من كل ذي نفوذ .

انتصر الوفد وأصبح من الواجب أن يدعى رئيس الوفد لتشكيل الحكومة الجديدة .

وقد أوشك العرش أن يحول بين سعد وبين الوزارة، عاهداً بها إلى أحد

أنصاره الظاهريين أو المخلصين تفادياً لهذا الرجل القوي العنيد. ولكن سعداً لم يمكن الملك من ذلك، بل لم يمكنه حتى من تأجيل تكليفه لحين تعيين الشيوخ المعينين، فدعاه الملك للوزارة بعد أن ماطل ما استطاع المماطلة في قبول استقالة يحيى إبراهيم باشا، التي أخرجها عشرة أيام، في مقابل نصف ساعة لقبول استقالة ثروت من قبل. فألف سعد أول وزارة شعبية منذ نحو أربعين سنة في يناير ١٩٢٤.

لم يكد يستقر سعد في الوزارة حتى نجمت أولى الأزمات، وكانت حول الدستور. ذلك أن الملك كان يريد منذ زمن وضع الدستور أن يجعل نصف مجلس الشيوخ بالتعيين، وأن يكون لمجلس الشيوخ الحق في الثقة وفي سحب الثقة من الوزارة. فلما أرغم على إصدار الدستور على نحو ما وضعته اللجنة، بتقرير خمسي الشيوخ للتعيين مع عدم إعطائه حق الثقة في الوزارة، رأى أن يكون له هو الحق في إختيار الخمسين (أي ال ٤٠ ٪).

يقول الأستاذ عبد العظيم محمد رمضان في «تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - إلى ١٩٣٦» في هذا الصدد:

«ثم لم تلبث هذه الاشتباكات الخفيفة أن دخلت في دور صدام حاد عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس بشكل جوهري أهم التعديلات التي أدخلها الملك على الدستور وهو حق تعيين الشيوخ المعينين. فلقد مر بنا كيف زاد هذا التعديل عدد الأعضاء المعينين من ثلاثين عضواً إلى عدد نسبي هو الخمسين من مجموع أعضاء المجلس^(١).

وذكرنا أن الغرض من ذلك وضع المجلسين تحت رحمة الأعضاء المعينين من قبل الملك. وقد أثبت الموقف الصلب الذي اتخذته الملك فؤاد من هذه المسألة

(١) هكذا، وصحتها «الخمس» ويبدو وأن التعديل الذي يذكره الأستاذ عبد العظيم هو الأصح لاطلاعه على ما نشر من الاسرار بعد أن كتب العقاد كتابه عن سعد زغلول بزمن طويل.

صحة هذا الغرض فقد تمسك بأن التعيين من حقه، أرتكأناً على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم ويختب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب. ولكن سعد زغلول كان قد أعد للأمر، عدته ليجرد هذه المادة مما صيغت لأجله، فقد تمسك بأن حق الملك في التعيين ليس حقاً خاصاً يستعمله بدون أن يشرك فيه وزراءه ولكنه معلق على نص المادة ٢٨ من الدستور التي تقضي بأن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه، وعلى أن الوزارة هي المهيمنة على مصالح الدولة كما تنص المادة ٥٧ من الدستور، وعلى أن توقعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون كما تقضي المادة ٦٠ من الدستور وعلى أن أوامر الملك، شفوية أو كتابية، لا تخلي^(١) الوزراء من المسؤولية بحال كما تنص المادة ٦٢ من الدستور».

لم يستطع الملك أن يقاوم كثيراً، فاستسلم وقبل التحكيم فحكم البارون قان دن بوش العالم البلجيكي والنائب العمومي في المحاكم المختلطة وقتشذ بأن الحق مع سعد وانتهت المسألة عند هذا الحد برضوخ الملك.

واصل سعد زغلول مسيرة الشعب في الاستيلاء التام على حقهم في السلطة، فأصدر قانون الانتخاب الذي جعل الانتخاب مباشراً (صوت لكل رجل one man — one vote).

ولم يكن يبدو أنه سيقف عند حد، إذ أفرج عن جميع السجناء السياسيين، ورد المظالم على المظلومين المضطهدين من موظفي الحكومة الذين فاتهم الترقية أو الذين فصلوا أو نقلوا من وظائفهم إلى وظائف أخرى أدنى مرتبة أو أبعد مكاناً أو غير ذلك، وكل ذلك إنما وقع بهم تنكيلاً وعقاباً لهم على مواقفهم الوطنية الصريحة.

عاد بعد ذلك فالغى نفقات جيش الاحتلال التي كانت تدرج في ميزانية

(١) تطور الحركة الوطنية في مصر ص ٤٢٣ - ٤٢٤.

الدولة، وهو أمر عجيب ولا شك فما الذي يدعو مصر التي تنزف دماً للتخلص من الاحتلال أن تنفق على بقائه من مالها لولا أن عهد الخديويين ووزاراتهم كان عهداً لا يهتم بمصر وحقوق المصريين.

هذا الإلغاء هو النوع الذي يغيظ الوزارة البريطانية ويغيظها أيضاً أن سعد زغلول قد وضع الموظفين الانجليز في وضعهم الصحيح : موظفين يخدمون الحكومة المصرية في مقابل مرتباتهم واختصاصهم إستشاري محض، ويخضعون لقانون البلاد حتى لقد فتش المفتشون في أعمالهم وحول منهم المخالفون إلى مجلس التأديب.

لم يكتف سعد بكل هذا بل لقد اصطدم بالمستر كارتر الذي اكتشف مقبرة «توت عنخ آمون» وأرغمه إرغاماً قاسياً على التزام حجمه وعدم تجاوزه.

ولم تشغله الأزمات عن إجراء الإصلاحات المرجوة، منها ما تم ومنها ما شرع فيه سواء في المواصلات والتعليم والصحة وسائر الوزارات، إلى جانب الأمن والحرية الشخصية وحرية المعارضة وغير ذلك.

أما الأزمات والمناوآت السياسية التي كانت تبلغ من الانجليز مكانم الغيظ فمنها إحتجاجة على دعوة السودان لمعرض منتجات المستعمرات، وسؤاله للحاكم العام للسودان وإيقافه موقفاً محرّجاً غاية في الحرج لأنه إما أن يقول إن الوزارة المصرية لا سلطان لها عليه، وهو ما يستطيعه، أو أن يقول إنه مخطيء، فيقضي على نفسه سياسياً، ولم يخرج من حرجه إلا بمساعدة الوزارة الانجليزية في لندن ويقول إنه فعل ما كان يفعله دائماً وما جرى به العرف من قبل وأردف ذلك بالاعتذار عن هذا الخطأ وبأنه لن يعود إلى مثله أبداً.

بيد أن كل هذا هين بالقياس إلى أزمة المفاوضات مع المستر ماكدونالد رئيس الوزارة العمالية، وحسبك أن تقرأ كلام المستر ماكدونالد الرسمي المنشور في الكتاب الأبيض الذي صدر في ٧ من أكتوبر من ذلك العام إذ يقول: ما ترجمته:

«في أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لي زغلول باشا التعديلات التي لا يرى بداً من إدخالها على الحالة الحاضرة في مصر؛ وإذا كنت قد فهمته حق الفهم فالتعديلات كما يلي :

- ١ - سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .
- ٢ - سحب المستشارين المالي والقضائي .
- ٣ - إزالة كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ولا سيما في العلاقات الخارجية . . .

- ٤ - العدول عن دعوى بريطانيا حماية الأجانب والأقليات في مصر .
 - ٥ - العدول عن دعوى الاشتراك بأي طريقة كانت في حماية قناة السويس أما في أمر السودان فقد لفت النظر إلى بعض بيانات ألقاها زغلول باشا أمام البرلمان المصري في ١٧ من مايو وفيها يقول على ما علمت :
- «إن وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة» .

فإبداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المسؤول لم يقتصر على وضع السردار السير لي ستاك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضاً في مثل هذا المركز الصعب .

ولم أنس أن أخبره أنه قد نقل إليّ أن زغلول باشا ادعى لمصر في يونيو الماضي حقوق ملكية السودان عامة، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة . فلما كلمته في ذلك قال إن الأقوال السابقة التي قالها لم يكن فيها مردداً صدق رأي البرلمان المصري وحده بل رأي الأمة المصرية جميعاً . . .

حسبك أن تقرأ هذا لترى أن سعد زغلول كان يريد أن يلغي الوجود البريطاني بجميع شعبه ونوئاته، فلا جيش ولا صناعة ولا تجارة ولا اقتصاد ولا وظائف ولا تحكم في المصائر ولا مؤامرات . . . ولا إنجليز باختصار .

لهذا ولغير هذا مما هو معلوم معلن، وما هو معلوم غير معلن وما هو

مجهول على الإطلاق أصبح واجباً إقصاء سعد زغلول .
أصبح هذا واجباً في نظر الوزارة البريطانية التي لم تنتصر في الحرب العالمية الأولى لكي تصفي ممتلكاتها ومسؤولياتها في العالم .
وأصبح واجباً في نظر الملك والأوتوقراطية المحلية لأنه واجب في كل حين ولم يصبح واجباً اليوم بعد أن لم يكن واجباً بالأمس .
ولكنه أصبح أوجب واجب في نظر الاستعماريين المحليين الذين يأترون - نعم - بأوامر حكومتهم في لندن، ولكن لا مانع من الدسيصة والمؤامرة المحلية لإرغام لندن على ما لا ترصاه .
والواقع أن إقصاء سعد كان مستحيلاً بغير مؤامرة، بل كان مستحيلاً بغير مؤامرة جبارة بعيدة المدى ومن المقام الأول في المؤامرات .
وقد كان

كانت المؤامرة أن يغتال السردار السير لي ستاك في القاهرة بعد أن فشلت مؤامرة الانجليز المحليين في إغتياله هو نفسه .
يقول العقاد في كتابه «سعد زغلول - سيرة ونحية»^(١) .
«ولقد أصيبت وزارة سعد بالإجرام كما أصيبت بالإحراج فوقعت في عهدها جنائتان وبيلتان، إحداهما موجهة إلى حياته والأخرى موجهة إلى وزارته، وكلتاهما لها مساس بالمفاوضات وكلتاهما في اعتقاد سعد من تدبير واحد» . . .
«أما الجناية الثانية، وهي التي اعتبرها سعد موجهة ضده كما قال عند سماع خبرها، فهي حادثة الاعتداء على السردار السير لي ستاك باشا بعد عودته من المفاوضات بنحو شهر واحد .

فقد عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين في محاربته بالشغب تارة وبالدسيصة تارة أخرى، وسعى هؤلاء الخصوم بالوقعة عند الأزهرين . . . ثم تعاقبت أمثال هذه الدسائس والسعايات . . . فبرم سعد بما يلقاه من كل ذلك

(١) سعد زغلول - سيرة ونحية للعقاد الطبعة الأولى ص ٤٥٢ وما بعدها .

وقدم إستقالته إلى جلالة الملك في منتصف شهر نوفمبر مييناً لجلالته الأسباب الصريحة التي تدعوه إلى الاستقالة، وفيها أن أناساً من كبار الموظفين المنسوبين إلى القصر يستخدمون إسم جلالة لمحاربة الوزارة في الخفاء فقال له جلالة إنه يثق به ويعتمد عليه ورغب في عدوله عن عزمه، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير في هذا الموضوع. . . . وقبل أخيراً (بعد تدخل لفيف من الشيوخ والنواب) أن يستعفي من الإستعفاء».

وكان سعد في هذا مساوماً حصيفاً فلم يسحب استقالته بدون مقابل، بل كان المقابل هو تحويل شؤون الأزهر من القصر الملكي إلى الوزارة، وتحويل مناصب السلك السياسي إليها أيضاً وإثبات حق الوزارة ورعاية هذا الحق في مناصب القصر الملكي نفسه وفي الإنعام بالرتب والنياشين بعد حادث حسن نشأت باشا فأجيب سعد لكل ذلك عقب سحب استقالته.

«كان هذا في اليوم السادس عشر من نوفمبر، وفي اليوم السابع عشر أعلن سعد في مجلس النواب والشيوخ أنه «تشرف أسس بمقابلة جلالة الملك فأعرب له أنه متفق تمام الإتفاق مع الأمة ومجلس الشيوخ والنواب في الثقة بالوزارة، وأنه أمام هذا الإجماع لا يسعه قبول استعفاء الوزارة، وبناء على هذا وعلى التصريحات التي لطفتم من عبء العمل عليه ومن عنائه لم ير بداً من سحب الإستقالة والعودة إلى العمل في حدود صحته. سبق إلى بعض الظنون أن الوزارة سوف تستريح برهة بعد عودتها إلى العمل لتتفرغ لشؤون الإصلاح التي شغلتها عنها الأزمات السياسية. ولكن لم يمض يوم واحد حتى وقع الاعتداء على حياة السردار السير لي ستاك باشا وهو خارج من وزارة الحربية، ولسوء الحظ كان الرجل على نية السفر إلى السودان قبل ذلك بيوم، ثم أرجأ سفره لحضور مأدبة أقيمت له في القاهرة، فصادفته المنية على أيدي أولئك الجناة».

هكذا يرى العقاد المسألة، يراها مسألة سوء حظ آخر موعد سفر السير لي يوماً لمأدبة لم تكن في الحسبان وإنما خطر خاطرها في يوم السفر نفسه، لأن المتأمرين الذين يمكنهم أن يدعوا الضحية إلى مأدبة تكريم لم يعلموا بموعد سفره

من قبل وبوغتوا به وليس في إمكانهم تقديم موعد التنفيذ، فكان الحل دعوة الرجل إلى مادية في اليوم التالي ليغتال قبل حضورها.

والاستقالة لا تقبل من الوزارة، ومطالب الوزارة كلها يسلم بها الملك وكأنه من أبناء سعد وأنصاره وليس عدوه الأوحده والأول، لمجرد أن تبقى الوزارة يوماً أو يومين، يتم الأمر المبيت المدسوس فيها. . .

لئن كان هذا من سوء الحظ، وكان بقاء الوزارة من حسن الحظ، لكان الحظ والتدبير المبيت سواء.

يقول اللورد جورج لويد في الجزء الثاني من كتابه «مصر منذ عهد كرومر»^(١):

«تخلت وزارة رامزي مكدونالد عن الحكم في نهاية أكتوبر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر أوستن تشمبرلين وزارة الخارجية. وكان مستر مكدونالد يفكر - بمعاونة المندوب البريطاني - في توجيه تبليغ إلى الحكومة المصرية يسرد لها فيه المخالفات المكررة التي خالفت بها النظام المتبع أو الحالة الواقعة. فواصل مستر تشمبرلين بحثه مع القاهرة في الصيغة التي يفرغ فيها هذا التبليغ وكانت هذه المخالفات تزداد أثناء ذلك وآخرها رفض زغلول في الثامن عشر من نوفمبر بقاء وظيفة المستشار القضائي وامتناعه من تجديد العقد للسيرم. إيموس الذي كان يشغلها إذ ذاك ثم حدث إغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري خارجاً من وزارة الحربية، فها من مصادفة!!! مصادفة سعيدة وإيم الحق، كان من نتيجتها أن قدم اللورد اللنبي الانذار البريطاني العجيب الذي كان معداً من قبل أن يحجى السير لي ستاك إلى القاهرة، وقد أوشكت المؤامرة أن تفشل حين عزم السير لي على السفر من القاهرة صباح ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، فإذا بالمخابرات البريطانية تستبقيه في القاهرة لأعمال هامة هم التاج البريطاني، ولهذا خرج من

(١) الاستشهاد وترجمته كلاهما للأستاذ العقاد في كتابه «سعد زغلول» ص ٤٥٧ وما بعدها ط ١.

داره وهو يودع زوجته وداع الأبد بقوله: «وداعا Farewell، لا «إلى اللقاء»
goodbye كما هو المألوف، ثم أردف وداعه بقوله «كلنا فداء التاج»، ولهذا أيضاً
صاحت زوجته بعد مقتله في وجه اللورد أُلنبي قائلة «أنتم الذين قتلتموه».

حدثت المؤامرة واستقال سعد.

وانتهت باستقالته مرحلة لتبدأ بعدها معركة ضارية ضد الدستور.

(٣) أزمة الدستور الأولى (وزارة زيوار باشا):

يحار المرء الذي ينظر إلى التاريخ بعين المنطق وحده كيف يعلل أو كيف
يجد الرباط بين مقتل السردار وبين الاعتداء على الدستور.

قتل القائد العام للجيش المصري والحاكم العام للسودان، وهو موظف
مصري ذو جنسية بريطانية مفروض على مصر بحكم الاحتلال، فكان معقولاً
أن يغضب له الانجليز، ولكن لم يكن معقولاً أن يغضبوا على سعد زغلول
فليس هو الذي قتله ولا الذي حرض على قتله؛ ولم يكن معقولاً أن يكون من
الترضية عن قتله أن يحرم الفلاح المصري من ماء النيل ليترك للفلاح السوداني،
ولم يكن معقولاً أن تتقدم إنجلترا بسبعة مطالب ليس منها إلا مطلبان معقولان
أحدهما أيضاً مبالغ فيه وهما طلب تتبع الجناة، وطلب التعويض عن الفقيه
بنصف مليون جنيه، والله يعلم أن لو قتل جميع الاستعماريين الانجليز الذين
كانوا يومئذ في مصر، وكان قتلهم في لندن لا القاهرة، لما استحقوا عند الخزنة
البريطانية نصف مليون جنيه مجتمعين.

إلا أن إنجلترا دولة محتلة، تضع نصب عينها الهدف البعيد الذي ترومه
وهو فصل السودان عن مصر، ثم فصل جنوب السودان عن شماله، فمن
المعقول عندها أن تطلب من مصر.

١ - إعتذاراً كافياً عن الجناية.

٢ - تتبع الجناة بهمة وإخلاص.

٣ - منع المظاهرات.

- ٤ - دفع نصف مليون جنيه تعويضاً .
٥ - أن تسترجع الجيش المصري من السودان في أربع وعشرين ساعة .
٦ - أن تقبل رفع مساحة المتزرع من أرض الجزيرة إلى غير حد محدود .
٧ - أن تمتنع عن معارضة رغبات الحكومة البريطانية في حماية الأجانب ومصالحهم بمصر .

ومن المعقول أيضاً أن تنذر مصر بأنها إما أن تقبل الازدعان في الحال وإلا فلتوقع سوء المآل .

كل هذا معقول على لا معقوليته . . . فلا معقوليته ناشئة عن المنطق والمعطيات الانسانية ، وإنما هو معقول بمنطق الاحتلال والاستبداد والطغيان .

ولكن أي معقولة - انسانية أو استبدادية - في اعتداء الملك فؤاد ، ملك مصر ، على الدستور المصري ، نتيجة مقتل السردار ؟ !
ذلك هو العجب العجيب .

إعتقد الملك أن فرصة استعادة السلطة المطلقة من الشعب الذي يمثله الوفد قد سنحت آخر الأمر ، فها هو سعد قد استقال وخرج من الحكم جريحاً مهيبض الجناح بسبب مقتل السردار .

وها هو الشعب واجم من الذهول لهول الاعتداء البريطاني على استقلاله بسبب مقتل السردار .

وها هو الحديد ساخن ، فمن لا يطرقه في لحظته فهو الملوم .

يقول العقاد في تحليل الموقف يومئذ من كتاب «سعد زغلول سيرة ونحية» :
«فكر سعد في بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة ، فأعلن في خطابه الذي ألقاه على النواب تبليغاً للمجلس باستقالة الوزارة : «أنه مستعد مع أصدقائه الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن يؤيدوا كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد» وأعلن مثل ذلك في ندائه إلى الأمة باعتباره رئيساً للوفد . . . ولكن الغرض الأكبر في تلك الأيام لم يكن هو الخلاص من حادث السردار بوسيلة من الوسائل

المرضية، بل هو استغلال ذلك الحادث لتحطيم سعد ومن يواليه، ولا سبيل إلى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان أحكام الدستور»^(١).

ويقول في موضع آخر موضعاً المواقف الاستراتيجية للأطراف المعنية ومبيناً الخطة التكتيكية للقصر في ذلك الحين:

«لبث الملك أحمد فؤاد يترقب ويتأهب في هذه السنوات، ووفق يجمع المعلومات ويستميل الأنصار في فترة سكونه الطويل... والآن وقد حانت الفرصة واستقال سعد وهو الرجل الوحيد الذي يحول بينه وبين الانفراد بسلطان الدستور، وانفتحت رغبته ورغبة الدولة البريطانية ورغبة اللورد اللنبي في صد هذه القوة الكبيرة التي تشق طريقها بإرادتها ولا تنتظر الأقوياء حتى يشقوا لها الطريق لتمضي فيه مضي الاتباع، فقبض الملك بيديه على أعنة السياسة المصرية ووطن العزم على الاستئثار بسلطان الحكومة، وتحقيق الغاية التي تأهب لها منذ سنوات.

«ولكن ما العمل في الدستور؟ إن الشعب يقدره، ولم ير له سيئات تسول له الزهد فيه، وإن الانجليز يأبون إلغائه ولا يسمحون للملك بالسلطان المطلق في الحكومة. فما العمل إذن في هذا الدستور؟ وما العمل، مع بقائه، في البرلمان والوزارة المسؤولة أمام الشيوخ والنواب؟

يبقى الدستور حتى لا يتذمر الشعب ولا يتنمر الانجليز ويكون النواب والشيوخ من أتباع الحاشية المختارين، ومن أجل ذلك ينشأ في البلاء حزب اسمه حزب الاتحاد، يدخل فيه كل من يريد الخطوة والجاه ويخشى الغضب والإعراض»^(٢).

وهكذا نشأ حزب الاتحاد، أو حزب الاضطهاد على حسب وسائله وتصرفاته، أو «حزب الشيطان» كما سماه الوفد والعقاد.

هكذا نشأ حزب حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي وظهرت له

(١) سعد زغلول سيرة ونحبة ص: ٤٧٤.

(٢) المرجع نفسه ص: ٤٦٧ - ٤٦٩.

صحيفتان إحداهما عربية والأخرى فرنسية تنطقان باسمه وتذيعان على الملأ ما يروم الملك أن يذاع، وأصبح كما يقول العقاد فيه :

«معيار الترقية عند عمال الإدارة عدد الأعضاء الذين ينضمون على أيديهم إلى حزب الاتحاد وينفضون عن الهيئة الوفدية، وأبيح لهم في ذلك كل ما يباح، وتمادى بعضهم في حرب الدعاية لهذا الحزب ولغيره تمادياً يزري بشرف الانسان فضلاً عن شرف الموظف الأمين، ومن أمثلة ما استباحوه في اضطهاد الوفديين فظائع الدقهلية التي عرفت بفظائع أخطاب وضجت منها أرجاء البلاد، وألهبت في صدور المصريين كافة ذهولاً لا ينطفيء لها إوار ولا يرجى معها فلاح للحكومة من الحكومات، وصدر فيها حكم القضاء على ملاحظ البوليس بالسجن خمس سنوات جزاء له على ما ثبت من جنائياته وهو أيسر ما اتهم به ونسب إليه، ومنه لإجهاض الحوامل وقص شوارب الفلاحين بمقصات الحمير، وإكراههم على التسمي بأسماء النساء وإهراق الماء على الأرض وتمريغ أنفسهم بأنفسهم في الوحل الذي صنعوه»^(١).

وبقي بعد نشأة الحزب أن يزيغ البرلمان ليلقي بالسلطة بين يدي الملك، فتكون في ظاهرها برلمانية دستورية وفي حقيقتها أوتوقراطية ملكية مطلقة.

أجل البرلمان القائم شهراً على الرغم من أن زعيمه سعد زغلول أعلن تأييده لأي وزارة تتبوأ الحكم وتعمل للخروج من أزمة مقتل السردار لي ستاك. فلما حان موعد انعقاد البرلمان بعد التأجيل، أصدر الملك قراراً بحل المجلس وإعادة الانتخاب. وتحايل هو والوزارة على تعطيل الحياة النيابية أطول مدة ممكنة بتغيير قانون الانتخاب، وجعله مرة أخرى من درجتين، مع عدم الاعتراف للمندوبين الثلاثينين السابقين بموضعهم وهم الذين يسري انتخابهم لمدة خمس سنوات، وحددت موعداً لانتخاب مندوبين آخرين بدلاً منهم، وراحت تعبث بكشوف الناخبين لدرجة حقيرة لا معنى لها، وحسبك من حقارتها أن سعد

(١) سعد زغلول سيرة ونحية ص ٤٧٦.

زغلول نفسه قد فشل في الحصول على خمسة عشر صوتاً في قائمته ليصير مندوباً ثلاثينياً، وكان قصارى ماله عند الأمة أو حتى عند خصومه أن يكون مندوباً ثلاثينياً، وعبثت بالدوائر وتقسيمها كما عبثت بكشوف الناخبين، وكلفت رجال الإدارة والبوليس بما لا يصح أن يقال فضلاً عن أن يعمل في حق المواطنين.

ونزل الملك الانتخابات ضد سعد زغلول بهذه الكيفية، وبحزب يعلن أن مبدأه: «الولاء للعرش» ويتهم الوفد بالعداء للعرش.

وقد حذر العقاد وجريدة البلاغ هؤلاء اللاعبين بالنار فقال لهم: «ليفكر أولئك الذين يقولون إنهم خدام العرش المخلصون، ثم ليفكروا في مرمى أعمالهم، فقد آن لهم أن يروا جسامة السوء الذي قد تصيب به سياستهم العمياء سمعة ملك مصر في الخارج، فإذا استمرت هذه الحملة الشائنة، فإن فوز الوفد في الانتخابات قد يؤول بأنه هزيمة للعرش والأسرة المالكة». وقالت لهم «البلاغ»:

«إن الذين يروجون لهذه التهمة لا يجهلون أن الوفد هو الأمة الممثلة في أشخاص وكلائها ونوابها، فكل تهمة توجه إليهم إنما هي تهمة موجهة إلى الأمة التي وثقت بهم».

بيد أن الملك كان على ثقة بخبث صدقي باشا وزير الداخلية ويانعدام الضمير والانسانية عنده، فكان واثقاً أن إجراءاته ستضمن لحزبه النصر المؤكد في الانتخابات. ولم يدر أن مكر صدقي قد قوبل بمكر أشد وأدهى من جانب الوفد الذي استغل لفحة الاتحاديين على استقالات الوفديين وانضمامهم إليهم، فأوعز إلى نفر كبير من رجاله أن يستقبلوا منه وأن ينضموا لخصومه لكي يفوزوا في الانتخابات المزورة، حتى إذا انعقد المجلس خلعوا أقنعة حسن نشأت وظهروا بوجوههم السافرة: وفديين سعديين.

وهكذا كان.

انعقد برلمان الملك في صباح ٢٣ مارس ١٩٢٥ والملك يحسب أن الأغلبية

معه .

ثم جرى انتخاب رئيس المجلس بين عبد الخالق ثروت باشا وسعد زغلول باشا، ففاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرين صوتاً غير صوته هو لانصرافه، ولم يحصل ثروت إلا على خمسة وثمانين صوتاً... فكانت هزيمة نكراء.

هزيمة منكرة لم يعرف الملك كيف يتخلص من ورطتها إلا بحل المجلس بعد تسع ساعات من انعقاده، وللأسبب الذي حل لأجله سابقه، وهو ما يمنعه الدستور؛ ولذلك عد قرار الحل باطلاً والمجلس قائماً والحكومة غير شرعية، وعصيانها هو الشرعي والمعقول. وظل الوفد يدعو الأمة إلى هذا العصيان، حتى توج العصيان باجتماع المجلس بدون دعوة من الملك، إستناداً إلى أن المادة ٩٦ من الدستور تقضي بأن يجتمع المجلسان من تلقاء نفسها في السبت الثالث من نوفمبر إذا لم يدعها الملك للانعقاد قبل ذلك. وقد عملت الحكومة ما عملت لتمنع النواب من الانعقاد في اليوم المذكور، ولكن النواب اجتمعوا في فندق الكونتيننتال وأعلنوا صحة انعقادهم وبطلان قرار الحل وسحب الثقة من الوزارة.

يومئذ كتب العقاد يهاجم الملك فؤاد صراحة فقال:

«في مصر دستور أقسم له ولاية الأمور بمين الطاعة والولاء، وفي هذا الدستور أن البرلمان يجتمع بحكم القانون يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر إذا لم يدعه الملك إلى الاجتماع قبل ذلك اليوم».

ونلاحظ هنا أن «ولاية الأمور» الذين أقسموا بمين الطاعة والولاء للدستور لا تعني أحداً غير الملك شخصياً بغير موارد ولا مرأى. ثم يستطرد العقاد فيقول:

«... في هذا القرن العشرين لن تدين الأمم لسلطة الأفراد، ولن تحكم باسم القوة والاستبداد، وفي هذا القرن العشرين لن تورث الأمم كما تورث الماشية الذلول لمن يحمل العصا وراءها ويدعي السيادة عليها... بطل الإيمان بذلك الحكم المطلق الذي آمنت به الشعوب في قديم العصور... ولن يبقى

على الأرض حكم قد بطل الأيمان به وانفضت القلوب من حوله. فمن لم يفعل ذلك منهم طوعاً فسيفعله وأنفه راغم ويده مغلولة إلى عنقه وجبينه منكس في الخيبة والهوان».

ونلاحظ هنا أيضاً أن هذا الكلام أخطر وأقسى جداً من كلمته تحت قبة البرلمان عن سحق أكبر رأس تتعرض للدستور التي فاه بها بعد هذه الأحداث بخمس سنين، ولكنها لم تؤدبه إلى السجن في حينها، وإنما كانت مقدمة لما جاء بعدها واستمر من علاقة العقاد العدائية الصارمة ضد الملك طوال عهده إلى النفس الأخير.

لم يستطع الملك أن يقاوم الأمة أكثر من ذلك، لا سيما وأنه كان قد خسر تأييد الأحرار الدستوريين قبل هذا الاجتماع البرلماني، حين أخرج رئيسهم عبد العزيز فهمي باشا وزير الحقانية في وزارة القصر المؤتلفة حتى استقال، فتضامن معه رجال حزبه كلهم وكان إحراجهم بسبب كتاب «علي عبد الرازق» في «الاسلام وأصول الحكم» الذي سفه الرأي القائل باستحياء الخلافة الإسلامية فعده الملك فؤاد تحدياً شخصياً له ولأطماعه فراح ينكل بهذا الشيخ الساذج الذي نشر رأيه في أبعاد الأوقات عن الملاءمة فتعصب له الأحرار الدستوريون، فأنفض الائتلاف بين الأحرار وبين الاتحاديين وخسر الملك المستورزين من كبار الأعيان بعد أن خسر الشعب ووقف وحده هو وحسن نشأت باشا كالبومة تنفق على أطلال حزب الاتحاد.

لم يستطع الملك الاستمرار فعزل حسن نشأت باشا. وكان عزله بناء على تدخل المندوب السامي الجديد السير جورج لويد الذي حل محل اللنبي الذي عزل عزلاً قاسياً عقاباً له على تجاوزه حدوده في الانذار الذي وجهه إلى الحكومة الزغلولية في أعقاب مقتل السردار السير لي ستاك.

وقد كان تدخل السير جورج لويد متسقاً مع السياسة الانجليزية في مصر التي يوضحها العقاد أجمل توضيح حين يقول:

«إن السياسة المصرية - على التخصيص بين السياسات العالمية - لا تتغير بسبب واحد. ولكننا إذا أردنا أن نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر في جميع التغييرات الهامة فالأغلب أن الانجليز يشرعون في التغيير كلما انحصر النفوذ في ناحية واحدة سواء أكانت ناحية القصر أم ناحية الأمة... فسرعان ما ظهر لهم أن تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدي القصر وهياً له أن يستبقه بين يديه في غياب الدستور وفي وجود الدستور، وانكشف لهم ما وراء إنشاء حزب الاتحاد من المقاصد والتدبيرات... إن الانتخاب الأول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون من جماعة الوزراء؛ أما الانتخاب الثاني فلن يتسع لحزب غير الاتحاديين لأنهم سيوحدون فيه جميع الأحزاب وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزبورية الثانية وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي في السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الأقاليم...»

فلما وصل السير جورج - اللورد جورج لويد خلف اللورد اللبني - إلى مصر، وصل وله وجهة مرسومة في السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والأضطراب: نفوذ القصر يجب أن يقف عند حد محدود، والحياة النيابية يجب أن تعود...»^(١).

عزل حسن نشأت باشا ليعين في منصب دبلوماسي بعيد فودعه العقاد شر وداع مع علمه بأنه هو يد الملك ولسانه، فكان كلامه فيه موجهاً للملك شخصياً بقدر ما كان حسن نشأت باشا ممثلاً للملك ولأغراضه في حقل السياسة المصرية. قال في مقال بعنوان «نهاية دساس»:

«على أن هذا الدساس لم يعزل من منصبه لأن الأمة كلها كانت تنكر دسائسه وتقبح من سوء عمله، ولم يعزل منه لأنه استطاع أن يفسد الدستور ويؤيئ الأخلاق ويوقع الفوضى والارتباك في دواوين الحكومة، ولم يعزل منه لأنه جنى على قضية البلاد شر جنائية وأساء إلى العرش أخبث إساءة، ولم يعزل منه

(١) سعد زغلول سيرة ونحية ص ٤٧٩ - ٤٨١.

لأنه اختلق حزباً من الوهم وجمع له المال من السحت الحرام، ولم يعزل منه لأنه اتخذ سفارات الدولة وسيطات في التجسس والمكيدة وما هو شر من التجسس والمكيدة، لا! إنه لم يعزل من منصبه الذي ظل فيه بضعة عشر شهراً لشيء من هذه الأشياء التي يكفي أقلها لعزل نظام كامل من الموظفين لا لعزل موظف واحد، بل في وسعنا أن نقول إن هذه المنكرات ربما كانت هي الشفاعة التي أنقذته من الطرد الشنيع، والتي استحق بها أن يأخذ من خزانة الأمة مالاً بغير عمل. ولم ذاك؟! لأنه استخف بالأمة وحارب دستورها وأفسد أخلاقها وأحبط آمالها، ولأنه جنى على الأمة ينقدونه من مالها أجراً بغير وظيفة . . .

لم يحدث من قبل، ولا من بعد، أن أتهم ملك بمثل هذا الاتهام، وماذا بعد إتهام الملك بأن الدس وإفساد الدستور ووباء الأخلاق وإيقاع الفوضى في دواوين الحكومة والجنابة على قضية البلاد . . . الخ .

هي الشفاعة التي شفعت لحسن نشأت عند الملك، ولم تكن هي السبب في عزله؟! إن العقد في ذلك الحين كان مشعباً بقراءة ملتون وحملته الهائلة ضد الملك شارل في وصف كرومويل^(١)، فكان عنفه ضد الملك فؤاد صدى لما في نفسه فطرة ولما كان يقرؤه من أدب الأدباء العظام .

انتهت الأزمة بعد خسارة الملك لعامة الشعب ولكبار الأعيان وإلقائهما بعضهما في أحضان بعض فقام الائتلاف بينهما بعد أن كان الائتلاف بين الأحرار والاتحاد، وبعد خضوعه للتدخل البريطاني ورضوخه لدعوة الشعب لانتخاب مجلس جديد، وإذعانه لرأي الوفد بإلغاء قانون الانتخاب الذي صاغته وزارته والعودة إلى قانون وزارة الشعب في سنة ١٩٢٤ وهو «صوت لكل رجل». وأحرز الوفد الأغلبية وتولت الحكم وزارة إئتلافية برئاسة عدلي يكن مع ترك رئاسة مجلس النواب لسعد زغلول .

(١) جون ملتون (١٦٠٨ - ١٦٧٤) شاعر انجليزي يضعه النقد في صف شيكسبير ومن أهم مؤلفاته «الفردوس المفقود» وكان ضد الملك شارل الأول لأنه كان ضد الدستور والحياة النيابية فأيد أوليفر كرومويل الذي قتل شارل الأول .

وبهذه الأزمة انتهت أزمات الدستور التي خاضها سعد زغلول، ذلك أن سعداً قضى نحبه وهو رئيس لهذا المجلس في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ .

وبموته تحول النضال من أجل الدستور إلى جهة جديدة سنها فيما يلي :

(٤) الأزمة الثانية تعطيل الدستور : محمد محمود باشا (١٩٢٨) .

لما مات سعد زغلول حدث تطاحن كبير بين الورثة، كل يريد أن يستحوذ على الميراث لنفسه .

ولست أعني بالورثة رجال الوفد، فإن هؤلاء سرعان ما اتفقوا على تولية النحاس في مكان سعد كله بشعبه الثلاث، رئاسة الوفد، ورئاسة الهيئة البرلمانية الوفدية، ورئاسة مجلس النواب، وقضوا بهذا الاتفاق السريع على تأمر أعداء الوفد الذين روجوا لتولية ثلاثة زعماء، واحد لكل شعبة من الشعب المذكورة .

إنما أعني بالورثة الطامعين في الأسلاب السياسية وحكم مصر، وهم الملك فؤاد والسيرجورج لويد عن الاستعمار البريطاني وحزب الأحرار الدستوريين .

وكانت وزارة ثروت باشا^(١) الائتلافية ماضية في مباحثاتها مع أوستن تشمبرلين، فلما فشلت استقالت وتولى النحاس باشا رئاسة الحكومة الائتلافية في أعجب ائتلاف في النظم الديمقراطية، إذ يرغم زعيم الأغلبية التي تزيد على الثلثين على أن يدخل معه في وزارته رجالاً من حزب الأقلية المعارضة، لن يكون لهم دور في الحكم إلا العرقلة وإلا انتهز الفرصة للقضاء على أصحاب الأغلبية .

ولم يلبث هذا الوضع العجيب المفروض على النحاس والوفد أن آتى أكمله، باستقالة محمد محمود باشا مرة بعد مرة مناوأة للحكومة؛ فلما اضطر الانجليز في مرحلة من المراحل إلى إنذار النحاس باشا بسحب قانون الاجتماعات، ورفض النحاس مطالب الإنذار البريطاني واكتفى بتقديم تفسير شفوي، واعتبر هذا نصراً عزيزاً للوفد، إذا بمحمد محمود يقدم استقالته مرة ثانية لأن الوفد - نعم

(١) التي خلفت وزارة عدلي يكن باشا الذي استقال إثر أزمة كتاب «الشعر الجاهلي» .

الوفد حزب الرعاع المتطرفين - لم يكن متطرفاً بما فيه الكفاية في نظر محمد محمود زعيم حزب المعتدلين.

وكان لخلافة النحاس تأثير آخر، إذ قد أراد الانجليز أن يفرضوا في مفاوضاتهم مع ثروت شروطاً كشرط لجنة ملز السابقة ليفوزوا بالغنيمة المترتبة على موت سعد زغلول، فلما رفضها الوفد المشترك في الحكومة وصاحب الأغلبية البرلمانية، وجهت الوزارة البريطانية تنبيهاً له متجاوزة بذلك الوزارة، جاعلة اتصالها بالوفد مباشرة، مصداقاً لما ذكرناه من قبل وهو معاملة الوفد معاملة المهيجين الخارجين على القانون عند اللزوم، ومعاملته معاملة وكيل الأمة عند ما يكون هذا ملائماً لهم.

وقد رفض الوفد هذا، فراح جورج لويد يتحين له الفرص ليعزله عن الحكم وليحل البرلمان ويوقف الحياة الدستورية، وذلك في الإنذار المشار إليه، والذي رأى محمد محمود أن موقف النحاس منه ليس متطرفاً بما فيه الكفاية. فلما تغلب الوفد على مشكلة هذا الإنذار، أراد لويد أن ينفذ وعيده ولكن حكومته في لندن أبت عليه ذلك واكتفت بمذكرة النحاس.

هنالك شعر لويد أن الخسارة كانت على الطرف الانجليزي، وأن ميزان القوى لا بد أن يعود كما كان.

وهنا نحب أن يميز القاريء في الجانب الإنجليزي بين طائفتين طائفة الساسة المنتخبين المسؤولين عن سياسة بلادهم في جميع المشكلات وعلى مدار الكرة الأرضية، وطائفة الاستعماريين المحليين المقيمين في مصر والمتنفعين من سياسة بلادهم التي تبغي المحافظة على طريق الهند وقناة السويس.

هؤلاء المحليون لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً إلا بموافقة الوزارة، وقد تعلموا جيداً من درسين سابقين أن تجاوز وزارتهم كالانتحار السياسي سواء بسواء، فقد انتحر كرومر في دنشواي وانتحر أللني في مقتل السردار، وكلاهما كان سبب موته السياسي تجاوزه لأوامر حكومته.

إلا أنهم يستطيعون أن يتخابثوا. وما دام لويد لا يستطيع أن يعزل النحاس ويحل البرلمان بنفسه، فليكن إذن أن يعزله الملك.

يقول لويد في محاولة تبرئة نفسه من عزل النحاس حسبما رواه الأستاذ عبد العظيم رمضان:

«وفي الحقيقة أن السبب الذي يسوقه اللورد لويد لينفي به وقوع تدخل من جانبه في تنفيذ خطته التي أشرنا إليها: خطة طرد النحاس باشا من الحكم وحل البرلمان إنما ينم عن إشتراكه في قلب الحياة النيابية، حتى ولو بطريق إضاءة النور الأخضر للملك على الأقل. فبعد أن ذكر أن الحوادث التي جرت «كانت خارجة عن سيطرتنا» وأن الملك «الذي لم يكن يخفي كراهته للحكم النيابي وجد الفرصة سانحة للتدخل فتدخل». بين أن السبب في عدم تدخله لحماية النظام البرلماني هو أن الوفد كان قد تسبب في ضعف النفوذ البريطاني الذي كان يسند هذا الحكم».

ثم يورد الأستاذ عبد العظيم بعد ذلك ترجمة لنص كلام السير جورج لويد (الذي لم يكن قد أنعم عليه باللوردية بعد) فيقول:

«لقد أظهرت حوادث الشهرين السابقين أن سلطتنا قد تراخت، ولهذا لم يكن من المتوقع أن تبقى تلك العناصر التي أشرت إليها ساكنة: فعندما وجد الملك الذي لم يكن يخفي كراهته للحكم البرلماني أن الوفد قد استطاع أن يبط محاولة حكومة جلالة الملك لعقد معاهدة مع مصر، كما استخف بالإنذار البريطاني الذي وجه إليه عقب ذلك وظل مع ذلك ثابتاً فوق صهوة جواده، أحس بطبيعة الحال أن فرصته قد دنت، وأنه قدر أتيح له أخيراً عذر لتدخله لا يحتمل الإنكار، وبهذا أصبح الحكم الدستوري الذي كان هدف سياستنا والذي حافظنا عليه من غير كلل حيال الصعاب المستمرة، تحت رحمة الملك».

وهكذا بدا الموقف بعد موت سعد:

الانجليز يردون معاهدة تكتب استعمارهم لمصر إلى الأبد شرعاً والملك يريد

انتزاع السلطة من البرلمان والأمة والأحرار الدستوريون يريدون انتزاع زعامة الأمة من وكلائها وتنقلب كل الخطط والارادات، لا شيء إلا لأن الوارث الأصلي قد اتضح أنه راشد، يعلم ميراثه ما هو، ويعرف كيف يستولي عليه وكيف يدافع عنه ضد الخطافين والنهايين.

إذن... فيجب استعمال القوة لانتزاع الميراث منه. وإن لا تكن القوة السافرة، فلتكن قوة الدسيسة ومكايد الخفاء.

اتفق الملك مع اسماعيل صدقي باشا على تأليف وزارة تعطل الدستور. واختار صدقي وزراء بعد مشاورتهم طبعاً، وبقي أن يخرج النحاس لكي يستقيل. فخرجت صحف القصر والأحرار الدستوريين ذات صباح و«على صدرها وثيقة محرقة لاتفاق على الأتعاب، كان قد عقده النحاس باشا هو والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخري بك في فبراير ١٩٢٧ بخصوص الدفاع عن الأمير سيف الدين، ورفع الحجر عنه، وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب في فبراير ١٩٢٧ أي قبل إثارته في الصحف بنحو خمسة عشر شهراً، وفي وقت لم يكن متوقفاً أن يتولى النحاس رئاسة الوزارة فيما بعد. وكان الاتفاق يتضمن إتخاذ الإجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه إليه. إذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك في نزاهتها وتقدر بعدة ملايين من الجنيهات»^(١).

وهاجت المعارضة الملكية على زعم أن هذا الاتفاق منافٍ لشرف المهنة، وأنه استغلال صارخ للنفوذ الوزاري، ولم يأبهوا في ذلك الحين إلى الحقيقة الواقعة وهي أن النحاس تنازل عن توكيله في القضية حين تولى الوزارة، ولكن الغرض مرض كما يقولون: وكان مما قالوه في صحفهم عنه: (نقلًا عن تطور الحركة الوطنية في مصر):

«ألا إنه لشرف النعال، وإنها لكرامة الأوحال، وإنها لأمانة المحتال، وإنها

(١) تطور الحركة الوطنية في مصر نقلًا عن الرافعي - ص: ٦٨٢.

لصيانة دستور الدجال . . . ألا يخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين إستقالتك؟ فبماذا تجيب أيها التتن القذر؟».

(جريدة الأخبار - الحزب الوطني)

«مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخري ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه، ويسعون كما يسعى أخط الأندال لابتزاز أموال هذا الأمير إبتزازاً».

(جريدة السياسة - حزب الأحرار الدستوريين)

لم يكن معقولاً أن يستقيل النحاس لمثل هذه التهم الكاذبة ولم يكن معقولاً أن يصبر عليه الملك حتى يضيع عليه جهوده لذلك أقاله في ٢٥ يونيو ١٩٢٨. وتأهب صدقي باشا ليزحف على الوزارة حسب الاتفاق . . . لولا أن المسرحية السياسية التي تتركز خيوطها الأخيرة في قصر الدوبارة لم تكن ترضى عن هذا المنظر الصدقي، فذهب اللورد لويد، الذي كان أضعف من أن يحافظ على سياسة حكومته، إلى الملك القوي الذي يفعل ما يشاء ولا يقف في سبيله أحد والكل تحت رحمته، فأبلغه أنه - لويد - لا يستريح لصدقي باشا، وينصحه - مجرد نصيحة - بأن يكلف بالوزارة محمد محمود باشا . . . فقبل الملك نصيحة اللورد، لما فيها من صدق ومنفعة، لا لما وراءها من قوة الجيوش والأساطيل، لأن اللورد كان ضعيفاً باعترافه، وكان الملك قوياً، باعترافه أيضاً.

وتولت وزارة الدكاتورية . . . وزارة اليد الحديدية . . . وزارة محمد محمود.

غني عن القول أن وزارة محمد محمود هذه قد جاءت بولاء مزدوج ولاء للقصر الذي أزال الوفد من الحكم، وولاء للاحتلال الذي أقر محمد محمود في الوزارة بدلاً من إسماعيل صدقي.

بهذا تحدد برنامج الوزارة من أول يوم، وهو يتلخص في نقطتين: تعطيل الحياة النيابية إكراماً لصاحب العرش وإمضاء معاهدة بالشروط الانجليزية إكراماً لصاحب الجيش.

ولقد قامت الوزارة فعلاً بالعملين، أو هي حاولت أن تقوم بهما وأن تنجح فيهما جهد ما استطاعت، ولكنها - لحسن حظ مصر - قد فشلت فيهما كليهما. وما كان سبب فشلها أن الملك يضمن بالاستقلال أن يضيع في معاهدة جائرة، ولا كان سببه أن الانجليز يضمنون بتأييدهم للنظم الدكتاتورية ويخذلونها للحكم النيابي الدستوري، فلقد كان الملك مستعداً غاية الاستعداد أن يسلم في الاستقلال وفي السودان معاً إذا ضمن الدكتاتورية وقتل الدستور. وكان جورج لويد مستعداً كل الإستعداد أن يترك الدستور يذهب للشيطان إن هو ضمن مركز انجلترا في مصر وفصل السودان عن مصر. ولكن سبب فشلها أن الشعب المصري، صاحب القضية الأصلي لم يقبل ضياع حقه ووقف دونه بكل قوة فمنع المكيدة المبيتة أن تتم في غفلة منه.

بدأ عهد محمد محمود بتعويض صدقي باشا عما خسره من رئاسة الوزارة بأن عينه رئيساً لديوان المحاسبة الذي أنشأوه عندئذ له فاستقبله العقاد بقوله:

«ما معنى تعيين اسماعيل صدقي باشا لهذا المنصب الذي جعله البرلمان وسيلة للإشراف على تنفيذ مقترحاته ورغباته ولم يجعله عبئاً لإرضاء شهوات المناصب واتقاء عداوات الخصوم؟ ما معنى اختيار اسماعيل صدقي لهذا المنصب في عهد وزارة يرأسها محمد محمود؟ معناه الذي يجب أن يكون هو أن محمد محمود يقول لإسماعيل صدقي في العلانية: «يا اسماعيل باشا، أنت رجل عفيف طاهر الذيل نقي السمعة معروف بالرغبة في الأعمال المالية التي تجرب فيها قدرتك وتشبع فيها ميولك وتكون فيها مثلاً. يقتدى به في النزاهة والإخلاص وصدق النية والاستقامة. فها نحن نعطيك هذه الفرصة السعيدة لتجرب فيها نزاهتك وأمانتك وما هو مشهور ومعلوم ومعروف ومفهوم.

هذا معناه الذي يقوله محمد محمود في العلانية... أما المعنى الذي لا يقوله فهو «إنك يا صاح خطر علينا وأنت بعيد عنا فتعال معنا إلى الحظيرة لتخربها على رأسك إذا خطر لك أن تخربها على رؤوسنا في يوم من الأيام...

ولماذا تخربها وتفكر في خرابها وأنت في هذا المنصب السري تفعل ما تشتهي وتبلغ ما تروم؟.

كذلك يقول محمد محمود في الجهر والخفاء، وإنه لقول جدير لوزارة الأخلاق، وحري بالقوم الذين نقضوا دستور أمة لأنهم قوم مصلحون لا لأنهم طلاب منفعة متهمون بتوزيع المناصب وتقسيم أسلاب الوظائف.

وعطل الدستور وحل البرلمان وتوعد المصريين بأنه سيضرب بيد من حديد على يد كل من تسول له نفسه الوقوف في وجهه، وحاول أن يوقع معاهدة مع الانجليز تقر لهم شرعية الاحتلال إلى الأبد وأوشك أن ينجح في أغراضه السيئة كلها... لولا الأمة، ولولا العقاد.

في ذلك الحين، أوشك أن تتركز مقاومة محمد محمود في مقالات العقاد، وظهر في ذلك الحين وكان العقاد هو الذي ورث سعد زغلول وسيطرته على الجماهير. ما تكاد الصحيفة التي تحمل مقاله تظهر حتى تتلقفها الأيدي، وترتفع أثمانها عشرات الأضعاف، فحاول محمد محمود أن يكسب فمه فلم يستطع، فأهاب بقانون المطبوعات فأعاد العمل به لكي يسمح لنفسه بإغلاق الصحف إدارياً، وراح يعطل الصحف التي يكتب فيها العقاد حتى لقد عطل سبع صحف في أسبوع واحد، رداً على حيلة العقاد التي احتالها وهي كتابة مقال كل يوم في صحيفة مختلفة عن صحيفة أمس.

وقد اكتسب العقاد هذه المكانة لأنه جمع بين صفتين نادرتين هما الصراحة وقوة الحجة أو وضوح الرؤية كما يسمونها اليوم.

فمن صراحته أنه لم يكن يوارب بل كان يعامل محمد محمود كما ينبغي أن يعامل، درعاً شفافاً يخفي وراءه الملك الحاكم بأمره الفعلي، فكان العقاد في كثير من الأحيان يتجاوز محمد محمود ليلقي باللائم الصريح على «الرجعية»، ولا يخفي أن هذا اللفظ إنما يعني الملك.

ومن صراحته أيضاً أنه لم يكن يوارب ولا يوري في الكلام عن الانجليز،

فهم أعداؤنا صراحة ونحن لهم أعداء صرحاء .

كتب معلقاً على تأليف وزارة محمد محمود فقال تحت عنوان «الدسيسة الخالدة أو الحيلة الفارغة» فقال (يقصد الانجليز) :

«ينقضون الإئتلاف ويرضون عنه، يشترطون الدستور ويتصلون منه، يحاربون الشعب ويتظاهرون بالعطف عليه، يتعرضون للقصر وموظفيه ولا يتعرضون له . . . وكل ذلك وسيلة يجربونها بعد وسيلة الخداع لجميع وإبرام المعاهدة وتخليد الاحتلال . . . ولو ضربنا صفحاً عن هذه البدييات الناطقة بنفسها لفهمنا الحقيقة من تأليف الوزارة ومن أساليبها في تنفيذ الاعتداء على الدستور . إذ ما الذي يجمع بين محمد محمود وعلي ماهر لو لم تكن هناك مساومة ومحالفة بين الانجليز والرجعيين، ولو لم يكن المقصود بتأليفها أن تمثل أنصار كل فريق؟ وما الذي يدخل حافظ عفيفي في الوزارة وقد كان دخوله فيها موضعاً للمعارضة الشديدة قبل عام؟» .

يعود العقاد في مقالات أخرى فيوضح لنا هؤلاء الأشخاص الثلاثة في مقالات ساخرة فقال عن محمد محمود :

«ولكننا نجمل تاريخ محمد محمود في كلمة واحدة هي مفتاح حياته كلها وتفسير مبادئه كلها وعنوان ماضيه وحاضره ومستقبله كله وهي «الوظيفة» .

فمنذ اختار له أبوه مدارس الانجليز إلى أن تكفل به اللورد كرومر في وظائف الحكومة إلى أن غضب عليه المستر هينز فعرف الوطنية واتصل بالوفد إلى أن خذل الوفد ولحق بالطائفة العدلية يوم توقع تأليف الوزارة على يديها، إلى أن خيبروا أمله فاعتصم بالائتلاف إلى أن راح يوغر صدور النواب على ثروت باشا، إلى ما كان أخيراً من نقض الائتلاف وتعطيل الدستور وإيقاع البلد في شر محنة جناها عليها الوزراء في تاريخها الحديث، لا معنى لكل عمل من هذه الأعمال ولا غرض له ولا تفسير ولا عنوان إلا «الوظيفة» وحب المنافسة بالألقاب بين أصحاب البيوتات في الصعيد» .

وقال عن علي ماهر :

«علي ماهر، هل هو شخص واحد أو عدة أشخاص؟ الأرجح أنهم خمسة أو ستة يعرفون بهذا الاسم ولا يتشابهون بغير الأسماء: فهناك علي ماهر الوطني وعلي ماهر في وزارة الاتحاديين وعلي ماهر في المدارس وعلي ماهر في الشوارع، وكل واحد من هؤلاء يقول في البقية أشد مما يقول الناس في الجميع...»

والأعجب من هذا أنك تسأل علي ماهر: لماذا لا تستحق الأمة المصرية الدستور؟ فيقول لك لأنها لم تنتخبه ولم تقدر مزاياه... وتسأل محمد محمود لماذا لا تستحق الأمة المصرية الدستور؟ فيقول لك لأنها لا تثق به ولا تنزل على حكمه؟

وتسألها على انفراد فتعلم أن لكل منها رأياً في صاحبه قد أبداه مراراً وأعادته مراراً، وهو أسوأ من رأي الأمة في الاثنين...

وعلي ماهر، بعد، دعامة من دعائم الأخلاق في وزارة الأخلاق».

وقال عن حافظ عفيفي باشا:

«أما حافظ عفيفي فمصيبيته الكبرى كلها أنه يدخن «الببية» ويزور نادي محمد علي ويتفرق ويتخافت في الكلام... فهو إذن جتلمان، وهو إذن أرستكرات!... وهو إذن من غير هذا الشعب الذي يطالب بحقوق الاستقلال وحقوق الدستور... يميناً، لو صدر قانون بتحريم تدخين الببية والتأنت في الكلام والجلوس في النادي لرجع حافظ عفيفي في اليوم التالي إلى الشعب وآمن بحقه في الدستور، أو يرجع إلى الأيام التي كان يجوب فيها صحراء طرابلس من قلة العمل في القاهرة ولا جتلمانية ولا أرستقراطية ولا تأنت!... ولكن هذا القانون لم يصدر، وتكاليف الجتلمانية أخف من تكاليف الجهاد، فالشعب إذن حقير وحافظ عفيفي رجل ممتاز».

ومن قوته إلى جانب صراحته أنه كان يكتب مقالاً كل يوم، وأن الحكومة كانت تصدر الصحيفة التي يكتب فيها، فكان على الدوام أسبق من الحكومة،

حتى إذا أحاطت به إحاطة تامة وحاصرته محاصرة كاملة راح يكتب مقالاته في كتيبات كالنشرات الدعائية .

ولم يكتف بهذا بل نشر رسالة في «الحكم المطلق في القرن العشرين» وجعل إهداءها إلى مصطفى النحاس باشا - خليفة سعد وعنوان ثقة الأمة المصرية» وكرسه للهجوم على الدكتاتورية القديمة والحديثة، فلم يسلم منه نابليون ولا بسمارك ولا موسوليني، ويقول فيها:

«إن العدو الأجنبي ليستطيع أن يرى عيوب الأمة التي يبغضها ويستعبد لها. ولكننا لا نحتاج منه إلى هذه النظرة، وليست حاجتنا إلا إلى نظرة الوطني المشفق الغيور الذي يستفز في أمته كل ما يستفزه الكائن الحي في بنيته من كامن قوة يغالب بها الداء» .

ثم يقول فيها بعد صفحات محذراً المستبدين:

«إن أحق المستبدين هو ذاك الذي يهدم الديمقراطية في هذا العصر ليبنى على أساسها صرح الاستبداد العتيق . . .

«فليحذر المستبدون من عزل الشعوب عن الحكم، أو من شكها في الحكومة الشعبية لأنها في هذه الحالة لن تؤمن إلا بالحكومة الطائفية، ولن يكون من وراء ذلك إلا انتصار محقق للشيوعيين. وليحذر الكتاب الذين يسرفون في نقد الديمقراطية لأنها إنما تقبل الإصلاح على مبادئها القويمة، ولا تقبله على مبادئ أخرى. أما إذا انقلبت أو بطل الإيمان بها، فلن يرجى من ذلك خير ولن يخلفها نظام أصلح منها يظن به أن يدوم أو يطول» .

وظلت الحرب شعواء ضروساً بين الحكومة التي تقف موقف الساتر ومن ورائها الرجعية والاحتلال وبين العقاد الذي لا يخشى أن يصرح ويجاهر بالعداء كلا من الرجعية والاحتلال ظلت الحرب إلى أن فشلت الحكومة وسقطت وأخلت الجولعودة الدستور .

وقد كان سقوط الوزارة للتناقض بين الولاين اللذين تعهدت بهما، فالملك

كان يريد وزارة تطلق يده كل الإطلاق فلم يجد من محمد محمود باشا كل ما يريد فنقم عليه ؛ والانجليز كانوا يريدون معاهدة مستقرة ، وقد تنازلوا كثيراً في مسألة الجلاء والحقوق السياسية لمصر وفي المحافظة على الأجانب وحمايتهم وما إلى ذلك ، كل هذا في مقابل ما تطمع فيه من تراخ في أمر السودان ؛ ولكنهم لم يكونوا مستعدين أدنى استعداد لإبرام معاهدة لا تفيد أحداً من المصريين فأصروا على موافقة البرلمان على المعاهدة .

هنالك أراد محمد محمود باشا أن يغفل الوفد ليقبله رئيساً في ائتلاف جديد ، ولكن الوفد أبى عليه ذلك ورفض أن يعلن رأيه في المعاهدة إلا تحت قبة البرلمان . كما اشترط أن يكون البرلمان منتخباً إنتخاباً حراً سليماً .

عندئذ سقط محمد محمود ولم يكده يكتمل على دكتاتوريته أكثر من عام واحد ، وهي التي كان مقدراً لها ثلاثة أعوام .

وهكذا عاد الدستور ، ليعود الصراع عليه بين الملك ممثلاً في وزارته وبين الشعب ممثلاً في الوفد والعقاد .

(٥) الأزمة الكبرى

استبدال دستور دكتاتوري بدستور ١٩٢٣

اسماعيل صدقي باشا

وعبد الفتاح يحيى باشا

١٩٣٠ - ١٩٣٤

أعيد العمل بالدستور ، وحصل الوفد على الأغلبية ، وألف النحاس وزارته الثانية في أول يناير ١٩٣٠ ، ودخل فوراً في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، حققت ولا شك تقدماً لا يمكن لمنصف أن يجحده ، فقد أقرت النقاط الآتية :

١ - انسحاب الجيش البريطاني من المدن إلى منطقة القناة .

٢ - إلغاء التحفظ الخاص بحماية الأجانب ، والاعتراف للحكومة المصرية بأنها

هي المسؤولة عن أرواح الأجانب وأموالهم، وأن حماية الأقليات المشار إليها في تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ستكون من اختصاص الحكومة المصرية وحدها.

٣ - إستقلال الجيش المصري عن النفوذ البريطاني وإلغاء منصب المفتش العام البريطاني وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية، مع التعهد من جانب مصر باستشارة «بعثة عسكرية بريطانية».

٤ - في السودان: مع احتفاظ بريطانيا بموقفها المعروف فيه، لن تمنع من النظر بعين العطف إلى الاقتراح الذي يقضي بعودة الأورطة المصرية إلى السودان.

إلا أن وزارة الوفد فشلت في الحصول على الموافقة عليها، من ناحية لعنف المقاومة التي أبدتها حزب المحافظين البريطاني المعارض لحكومة العمال ومن ناحية أخرى لمسامحي العرقلة وسوء النية من جانب القصر الذي كان حريصاً كل الحرص أن لا ينفرد الوفد به في ميدان السياسة، وظل يستبقي نفوذ الانجليز ويعوق كل اتفاق فعلي على الجلاء، وهي السياسة التي ظل يلتزمها القصر إلى يوم أن أقال الملك فاروق رئيس وزرائه إبراهيم عبد الهادي في ساعة السحر من ليلة العيد، حتى قيل «لو أنه بعث إليه في تلك الساعة يكلفه بتشكيل الحكومة لكان قليل الذوق... فكيف وهو يقيه منها!» وكل ذلك للحيلولة بينه وبين توقيع المعاهدة التي سيتم بمقتضاها الجلاء.

فشل الوفد في الموافقة على المعاهدة، فراح النحاس يحاول مرة أخرى ليحسن شروط المعاهدة فيما يتعلق بالسودان. وكان خليقاً أن ينجح ولو بعض النجاح، لولا تربص المتربصين بالدستور وعلى رأس قيادتهم الملك أحمد فؤاد. فقد قدم الأحرار الدستوريون عريضة للملك يقترحون فيها العودة إلى الأحوال التي كانت قائمة قبل وزارة النحاس، لأن هذه الوزارة وبرلمانها إنما انتخب لمهمة خاصة هي المعاهدة، وما دامت قد فشلت فيجب إزاحتها عن الميدان.

لم يستطع الملك أولاً أن يقوم بهذا الانقلاب بلا مبررات، فعمد إلى

الشكاسة وإلى تعطيل الحكومة وعدم التعاون معها بعدم اعتماد القوانين والمشروعات، وتوج ذلك كله بحذف أسماء المعينين من الشيوخ في التجديد النصفى واحلال غيرهم كلهم من رجاله.

هنالك استقر رأي النحاس والوفد على أن يلحق الملك درساً بأن يستقيل ويؤلب الأمة للثورة على الملك ليرغم على إقراره فيعود قوي اليد.

وفعلاً قدم استقالته في ١٧ يونيو ١٩٣٠ وأعلنها في اليوم نفسه على مجلس النواب. بانياً لها على أساس أن الوزارة لم تتمكن من تنفيذ برنامجها ومن التقدم بمشروع محاكمة الوزراء الذي يقضي به الدستور، حماية للدستور.

وفعلاً هاج الرأي العام في داخل المجلس، واقترح أحمد ماهر باشا إصدار قرار «بالثقة التامة بالوزارة» لكي تسمع البلاد تأييدهم لصاحب الدولة الرئيس في موقفه المشرف الذي يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستوري».

وفي تلك الجلسة التاريخية وقف العقاد، شامخ الجسم، شامخ الأنف، شامخ النفس، شامخ العقل، ليقول وهو لا يكاد يملك نفسه من الحماسة والعنفوان:

«ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس في البلاد في سبيل صيانة الدستور وحمايته».

فقبل هذا التهديد للملك بتصفيق حاد متواصل دام أكثر من عشر دقائق، ومن الناس من يبالغ حتى يجعلها نصف ساعة كاملة. ولم يقف إلى جانب الحذر والتعقل إلا أحمد ماهر باشا، الذي صاح في النواب المتحمسين يقول:

«ما هذا يا أستاذ عباس؟ أنا لا أسمح بمثل هذا الكلام».

وأمر بحذف العبارة من المضبطة. إلا أن هذا الحذف لم يجد الوفد نفعاً إلا

من الوجهة الرسمية، أما الوجهة الفعلية، فهو الذي عبرت عنه صحيفة السياسة حتى أوردت الكلمة المحذوفة وعلقت عليها بقولها:

«سترى الأمة غداً أن هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسية الوفد ونوابه. ولولا هذا لما صفق لها النواب»^(١).

توالت الهيئات والنقابات وطلبة المدارس والجامعات في إعلان التأييد للنحاس والتهديد لأعداء الدستور، وانعقد عزم الناس على التظاهر يوم الجمعة ٢٠ يونيو ١٩٣٠ ضد أعداء الدستور، فسارع الملك إلى قبول استقالة النحاس المقدمة إليه وإلى تعيين صدقي باشا ووزارته على أساس أن «يمحو الماضي بماله وما عليه، وأن ينظم الحياة النيابية تنظيمًا جديدًا يتفق ورأيه في الدستور واستقرار الحكم».

وهكذا ضاع الدستور، وبدأ عهد الإرهاب المشهور واندلعت الحرب سافرة بين الوفد والأمة والعقاد من جانب وبين الملك والطغيان وصدقي من جانب آخر.

بدأت الحرب من أول يوم، وهو اليوم الذي سمي بيوم «تخطيم السلاسل» يوم ٢١ يونيو ١٩٣٠. فقد اجتمع المجلس للاستماع لأمر تأجيله، وأراد صدقي أن لا يسمح لأي من الأعضاء بالكلام، ولكن ويصا واصف رفض التدخل من جانب الوزارة في أعمال المجلس، فأغلق صدقي البرلمان بالسلاسل والأغلال ونظم حوله حراسة مسلحة لمنع النواب من دخوله.

إلا أن ويصا واصف اقتحم الحصار ومن ورائه النواب وأمر حرس البرلمان بتخطيم السلاسل والأقفال فحطموها واقتحموا المجلس، وهناك استمعوا لقرار التأجيل في هرج ومرج شنيعين.

حكى لنا العقاد ما شهده ذلك اليوم، فقال:

(١) اعتمدت اعتماداً رئيسياً في هذه الأحداث على «كتاب تطور الحركة الوطنية في مصر» لعيد العظيم رمضان.

«ذكرني منظر ويصا واصف وهو يقتحم الحصار وتنفرج عنه صفوف
العساكر لتنطبق على من وراه بمنظر غاندي في يوم العصيان المشهور لقانون
«الملح». بيد أن النواب الذين تهيؤوا الجند المسلحين لحظة قد استعادوا جأشهم
حين تقدم النقراشي مباشرة إلى رسل باشا حكمدار العاصمة، وحذره من
الاعتداء عليه قائلاً له بالانجليزية Behave yourself أي «الزم الأدب» فلما
ضغط النواب على أبواب المجلس، أطلق عياران ناربان في الهواء أو نحوهما، ولما
أخذ النواب والحرس البرلماني في تحطيم السلاسل بالبلط، إهتز التاج الموضوع
على رأس الباب، فصاح أحد النواب ينيهم قائلاً: «حاسب: التاج حيّقع» فما
كان من العقاد إلا أن أردف إهائته الأولى للتاج بإهانة أشد وأنكى حين رد بأعلى
صوته المسموع قائلاً: «دوسه!!!».

وانتهى هذا اليوم كما تنتهي كل الأيام لمغيب شمسها، ودبر في الليل أمر
السيطرة على كل شغب ممكن، واستعدت الوزارة لقتل الآلاف من المواطنين
بدون ضمير، وألغت الدستور وقانون الانتخاب القائمين، وأصدرت بدلاً منها
دستور صدقي باشا وقانون انتخابه، وأجرت الانتخابات على أساسهما وكون
صدقي حزب الشعب الذي حصل على الأغلبية، وصار منظر الحكم في مصر
ديمقراطياً: ملك يملك ويحكم عنه وزراؤه، ووزارة مسؤولة أمام البرلمان، وبرلمان
منتخب حسب الدستور والقانون، يثق بوزارته التي تمثل أغلبية النواب. وليس
في الميدان كله شيء شاذ إلا شيئاً واحداً هو أن الشعب وجميع مؤسسات الأمة
ثائرة على النظام، لا الدم يخضعها ولا الحديد والنار.

وهكذا انتهى الدستور، دستور ١٩٢٣ ولم تقم له بعد ذلك قائمة. نعم
قد أعيد العمل به في سنة ١٩٣٦، ولكنه - للأسف - حين عاد لم يجد شيئاً من
مقوماته، فلم يكن على عرش القصر الملك فؤاد الأول، ولا كان على عرش
الاحتلال السير بيرسي لورين، ولا على عرش الزعامة الشعبية خليفة سعد
زغلول. ولم تكن الولاءات هي الولاءات المعهودة، فلا القصر طامع في تعطيل
الدستور، ولا الانجليز يسندون القصر ضد الشعب، ولا الشعب يحارب الاثنين

معاً، بل كان الشعب أو على الأصح حزبه وزعامته، قد آثرت التحالف مع الانجليز، وآثر الانجليز الانحياز إلى الوفد بدلاً من العرش، وآثر العرش أن يجد النصراء بين فلول الوفد المتصدع... ولكن هذه قصة أخرى لم يؤن بعد أوانها، فلتركها لحينها ولتأخذ في تتبع المعركة بين الملك والعقاد، فهي غرضنا الأول على كل حال.

العقاد يدخل السجن :

كان العقاد متحمساً يوم هدد الملك بسحق رأسه إذا تعرض للدستور بالأذى، ولكنه لم يكن متهوراً. فلو كان متهوراً لما عاد بعد يومين أو ثلاثة فصاح بصوته المتميز في وسط جمهور النواب وأمام البوليس والقوات المسلحة المحاصرة للبرلمان يأمر المجتمعين بأن «يدوسوا» التاج بدلاً من أن يحفظوه من الوقوع. ولو كان متهوراً يومئذ لما استمر في حملته على الملك شخصياً تاركاً صدقي باشا إلى حين.

إنما كان متحمساً، وربما صح أن يقال إنه كان مندفعاً، ولكنه اندفاع في طريق مرسوم محسوبة تكاليفه ومخاطره في تؤدة وروية من قبل، حتى إذا جاء يوم التنفيذ كان الإسراع أو الإبطاء، وكان الاندفاع أو التروي، ولكن في الطريق المعلوم.

لم يسكت العقاد بعد أحداث ذينك اليومين، فراح يكتب في «المؤيد الجديد» مؤيداً المعنى الذي قاله في المجلس، وما قاله: إن الأمة تجاهد للحصول على الاستقلال لتحقيق حريتها وسعادتها، لا لتحقيق عبوديتها وتعذيبها على أيدي الرجعية». وما قاله أيضاً «إن الرجعية، وليس الانجليز، هي العدو الأكبر لمصر في الأزمة الدستورية القائمة». وورد في مقال له قوله:

«أفيظن الرجعيون أن المصريين قد ثاروا ثورتهم ليستقل الرجعيون بالتحكم فيهم والأمر والنهي في رقابهم؟ أفيظن الرجعيون أن المصريين يفرحون باستقلالهم لأن هذا الاستقلال إستقلال الرجعية بظلمهم وانفرادها بتعذيبهم واستبدادها بإعانتهم وإذلال نفوسهم؟

لو كان الرجعيون قد بذلوا كل ما في وسعهم من البذل في سبيل الاستقلال لما جاز لهم ذلك، ولا قبل المصريون منهم بعض هذا التحكم الذي لا يقبل، وهيئات أن يقبل في زمان كهذا الزمان. فكيف بهم وهم قد بذلوا كل ما وسعهم من البذل لقتل الحركة الوطنية وإزهاق الحياة المستقلة في صدور هذه الأمة؟ كيف بهم وهم يتحدثون عن الاستقلال ولا يسировن إلا على السياسة التي تمتدحها وتسعى إليها أحزاب المستعمرين التي تنطق بلسانها المورننج بوست والديلي ميل والديلي اكسبريس والديلي تلغراف؟

«أيها المتحدثون بالاستقلال، لأنهم يريدون أن يستقلوا يهدم الدستور واستعباد المصريين فلا يقدرُون.

أيها الرجعيون، الذين ما طلبوا الاستقلال لهذا البلد يوماً ولا يطلبونه الآن ولن يطلبوه، ولن يكون لهم شأن فيه لو استقل كل الاستقلال وخرجت منه قوة المستعمرين...

«هل من الاستقلال أن تلجأوا إلى السير جورج لويد ليهدم الدستور ويلغي البرلمان ويحكم في البلاد الآلات المسخرة من وزراء محمد محمود؟ وهل من الاستقلال أن تهدموا الاستقلال باسم هذا الاستقلال الذي أراده أهله لأنفسهم ولم يريدوه لكم تسلطونه عليهم سوط عذاب ولعنة من لعنات الذل والخراب؟...»

ولقد حذره المخلصون عاقبة عمله ومغبة صراحته وجراءته، فكان يقول لا يغني حذر عن قدر. وقد جاء في كتابه «عالم السدود والقيود» قوله:

«وسمعت النبأ اليقين في هذا الأمر من صديقنا المغفور له سينوت حنا بك، وقد لقيني مرة فاستوقفني وقال لي: «حذار يا أستاذ!» فقلت له باسمًا: «لا يغني الحذر من القدر». قال لي: «إني أروي لك ما أعلم لا ما أظن: إن مقالاتك تراجع في بعض الدوائر مراجعة خاصة، وإنهم ينتظرون يوماً معيناً ربما كتبت فيه ما يساعد على تأييد التهمة، ثم يقدمونك إلى المحاكمة بما إستجمعوا من أدلة قديمة وحديثة».

وكان خليفاً أن يحذر بغير تحذير لو أنه ممن يحذرون فقد توخى صدقي باشا في البيان الذي أرفقه بالدستور الجديد أن ينص على حماية الذات الملكية من التهجم عليها.

يقول الأستاذ عبد العظيم رمضان:

«ولم ينس البيان - بيان صدقي باشا بدستوره - أخيراً حماية الملك من مثل ما تعرض له على يد الأستاذ العقاد في البرلمان الأخير فأجاز محاكمة أعضاء البرلمان من أجل ما يقع منهم في المجلسين من العيب في الذات الملكية أو أعضاء الأسرة المالكة».

فلما لم يرعو ولم يرجع عن جرأته وصراحته قدم للمحاكمة في ١٢ من أكتوبر ١٩٣٠، وفي ظهر يوم ٣١ من ديسمبر ١٩٣٠ صدر عليه الحكم بالسجن تسعة أشهر قضاها في سجن مصر بالقلعة^(١).

(١) اتهمته النيابة بالعيب العلني في الذات الملكية في المقالات الآتية:

(أ) الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة

المؤيد الجديد العدد ٢١ : ٩ سبتمبر

(ب) الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها

المؤيد الجديد العدد ٢٢ : ١٠ سبتمبر

(ج) الرجعيون والانجليز المحليون

المؤيد الجديد العدد ٢٦ : ١٤ سبتمبر

(د) سيعدل الدستور ولكن كيفاً

المؤيد الجديد العدد ٣٣ : ٢١ سبتمبر.

(هـ) الرجعية هي العدو الأكبر في الأزمة الدستورية الحاضرة

المؤيد الجديد العدد ٣٦ : ٢٤ سبتمبر

وحوكم بمقتضى المواد الآتية: ١٤٨، ١٥٦، ١٦٧، ٤٠، فقرة ٢، ٣، ٤١ من قانون العقوبات.

وكانت الفقرات التي اكتفت بها المحكمة لاثبات الإدانة عليه هي:

(١) قوله في العدد ٢١: «إنه لمناسبة المقال الذي نشره الكاتب الكبير «أبو قصادة» في مؤيد أمس، وهو المقال المشار إليه آنفاً، أعيد نشر فقرات حديث في هذا الموضوع جرى بيئي وبين مراسل «الأحرار» السورية منذ أكثر من شهر، لأن هذه الفقرات تتضمن وجهة نظر =

وفي السجن ساوموه، ورغبوه ورهبوه، وكل قاريء لكتبه عن نفسه يعلم ما منوه به وهو في حالة الفقر الشديد فرفض راحة العيش مع تعب الضمير

= شائعة في تصور الحالة على ما هي عليه، وكل ما يتضمن وجهة نظر كهذه خلق أن يعرف تفصيله في هذه البلاد. فقلت لحضرة المراسل رداً على سؤاله: «اعتقادي أن هذه الأزمة هي أزمة الرجعية قبل كل شيء، والرجعيون أعداء الدستور كانوا يتهياون من زمن بعيد لإلغاء الحياة النيابية، أو لإبقائها ناقصة مشلولة تمكنهم من الحكم كما كان الطغاة المستبدون يحكمون في العصور الوسطى».

(ب) قوله في المقال نفسه: «وكانوا يتوهمون أنهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم إلى البرلمان فتشطره شطرين فإن نالت الأكثرية بقيت على تأييدهم، أي تأييد الرجعيين وأصبح هؤلاء الرجعيون هم حكام البلاد المستبدين وراء ستار من الدستور، وإن نالت الأقلية تقدم مرشحوهم آخرون، وهذا هو القضاء المبرم على الدستور لأن كثرة الأحزاب في المجلس النيابي تنزع السلطة من المجلس وتضعها في أيدي الرجعيين... ولو تم هذا التدبير لاستغنوا به عن مسخ الدستور، ولكنه لم يتم، فهم يلجأون إلى الخطة الأخرى التي يحاولون تنفيذها اليوم...»

(ج) قوله في المقال نفسه أيضاً: «أؤكد أنه ليس للإنجليز ضلع في المؤامرة، ولكنها بعد ظهورها كانت فرصة للوصول إلى مطالبهم». وقال: «هذه خلاصة رأيي في حقيقة الأزمة منذ البداية وكلما مضى يوم بعد يوم، زادتني الحوادث اقتناعاً به، وأدلة محسوسة على صحته» ثم قال: «إن الانجليز لم ينشئوا الأزمة لأن الأزمة نشأت قبل المفاوضة، بل نشأت لأحباط المفاوضة والوصول من وراء ذلك إلى إلغاء الدستور» ثم قال: «فلا يسعني أن أعتقد أن كل هذا تدبير من الوزارة البريطانية، وأن الوفاق تام بين هذه الوزارة والرجعية: هناك اختلاف ولا شك بين هاتين الجهتين».

(د) قوله في العدد ٢٢: «أستطيع الرجعية أن تظن ظناً أو تتوهم وهماً أنها هي التي طلبت ذلك (يعني الاستقلال) فكان؟ أو أنها كانت تطلبه على أي وجه من الوجوه فيكون؟ أستطيع أن تذكر لنا كلمة واحدة قالتها في سبيل ذلك، أو تدبيراً واحداً دبرته أو نية واحدة أظهرتها بأي نوع من أنواع الظهور؟ لا... إن الرجعية لا تستطيع أن تظن ذلك ظناً أو تتوهمه وهماً ولا تستطيع إلا أن تعرف ما يعرفه كل إنسان ولا يخفى على إنسان».

(هـ) قوله في العدد ٢٦: «في الخطاب المفصل الذي أرسله إلينا صديقنا (ص) بيان واف للرأي القائل بأن الأزمة الحاضرة في مصر هي أزمة الرجعية قبل غيرها، وأن الانجليز لم يخلقوا الأزمة وإنما حاولوا ومحاولون أن يستفيدوا منها بعد خلقها، وهذا الرأي هو رأينا =

الوطني النظيف، وفضل عليها شظف العيش مع الراحة والطمأنينة إلى أداء الواجب وخرج من السجن أشد صرامة، بل أبي حتى أن يسعى لتسجيل اسمه في سجل التشريفات يوم الإفراج عنه كما جرى العرف، بل جعل أولى خطواته يوم فكت عنها السلاسل والأغلال إلى ضريح سعد ثم إلى بيت الأمة، حيث ألقى على الجموع المحتشدة في انتظاره تحية له درته العصماء التي يقول فيها:

إلى الذاهب الباقي ذهاب مجدد	وعند ثرى سعد مثاب ومسجد
إلى مرجع الأحرار في الشرق كله	إلى قبلة فيها الإمام موسد
نحي من الدنيا التي نستعيدها	مكاناً من الدنيا له العود أحمد
مكاناً من الدنيا يخلد قفرها	وقد قل في أمصارها ما يخلد
خرجت له أسعى وفي كل خطوة	دعاء يؤدي أو ولاء يؤكد
لأول من فك الخطى من قيودها	أوائل خطوي يوم لا يتقيد
بواكير من حرية أستزيدها	لديه وقد يرعى البواكير معبد
وأعظم بها حرية زيد قدرها	لذن فقدت أو قيل في السجن تفقد
عرفت لها الحين: في النفس والحمى	وكان لها حب، وإن جل، مفرد
وكنت جنين السجن تسعة أشهر	فهانذا في ساحة الخلد أولد
ففي كل يوم يولد المرء ذو الحجى	وفي كل يوم ذو الجهالة يلحد

= الذي لا تزيدنا الحوادث إلا اقتناعاً به ووثوقاً منه، ولا يدعوننا إلى تقريره وتوكيده إلا أن يعرف المصريون الحالة على حقيقتها، ويعلموا أصول الدسياسة من أين تنجم وإلى أي غاية تسعى، فإنها - أي الرجعية - في سبيل الاستعداد لمسخ الدستور تحتضن الأذنان الذين لا يستحقون في شريعة الوطنية والإنسانية والأخلاق إلا النبذ والإهمال والتحقيق، فتجني بذلك على ضمير الأمة جناية شديدة الفتك بعيدة القرار.

هذا، وللحقيقة والتاريخ، يوجب عليّ ضميري أن أروي حديثاً سمعته مراراً من العقاد في ندوته في مصر الجديدة خلاصته أنه حينما قال «أكبر رأس في هذا البلد» لم يكن يعني الملك بل رئيس الوزراء، ولكن حينما تراءى لأعدائه أن يوجهوا كلمته وجهتها ضد الملك، لم يستحسن أن يتراجع بل قال: «فليكن... نعم ضد أكبر رأس حتى التي تملك ولا تحكم». وأخذ بعدها يحرر المقالات التي أودع السجن لأجلها.

وما أقعدت لي ظلمة السجن عزمة فما كل ليل حين يغشاك مُرْقِد
وما غيبتني ظلمة السجن عن سنى من الرأي يتلو فرقداً بهمه فرقد
عدائي وصحبي لا اختلاف عليهما سيعهدي كل كما كان يعهد
الحرب الشعواء:

ولقد عهدت كل كما كان يعهد فعلاً.

حاول رجال الملك أن يعجموا عوده هل لان في السجن، فوجدوه لم تلن
قناته، ولا يرجى لها أن تلين.

منه الأمانى، واختاروا له وقتاً يكون فيه أحوج ما يكون، فعرضوا
عليه منصباً في السراي الملكية يخترعونه خصيصاً له هو المشرف على المكتبة
والوثائق الملكية، ووعدوه براتب شهري مساو لراتب الوزير وبمكانة
اجتماعية كمكانة الوزير، ويلقب مناسب من ألقاب التشريف الملكي تؤهل
لحائزها بأن يلقب «بصاحب السعادة»؛ ولم ينسوا أن يسوقوا إليه كل هذه الأمانى
بطريق سيدة معروفة كانت تقوم بمثل هذه السفارات للقصر ورجالها ليفهم العقاد
من سفارتها إليه أن في الوطاب مزيداً، ولم يطلبوا منه في إزاء هذا إلا ما يحفظ
للملك ماء وجهه، وهو تأليف كتاب عن إسماعيل باشا. ولكن العقاد رفض
هذه المنن الضخام قائلاً إنه إن كتب عن إسماعيل فسيكون كتاب تاريخ لا
حرق بخور، وضحى من أجل العلم والصدق بما في بعضه إغراء لا يقاوم،
وعاد إلى حالته ناقص الأهلية لا يحق له الترشيح للنواب ولا الانتخاب.

استيأس القصر من هذا الرجل العنيد، فعمد إلى خطة كانت قائمة فراح
يصعدها ويرفع نيرانها، وهي تأليب الرماح لتنوش هذا الرجل من كل جانب
عساه يرضخ أو ينهدم. وتلك هي خطة تأليب الأدباء لينالوا من العقاد الأديب
في شعره وأدبه.

كان زكي الأبراشي باشا - ناظر الخاصة الملكية - قد أصبح في ظل
دكتاتورية العرش صاحب الأمر والنهي والحاكم بأمره في مصائر الأمور ومقدرات
البلاد، فشجع مصطفى صادق الرافعي للكتابة ضد العقاد مقالاته التي جمعت
في كتاب «على السفود»، وكافاه على جهوده هذه بتعليم ابنه على حساب الخاصة

الملكية في فرنسا. وكان يدرس الطب، كما شجع على مثل هذا الغرض الأستاذ اسماعيل مظهر صاحب مجلة العصور التي نشرت هذه المقالات. وأوعز للأستاذ أحمد زكي أبو شادي بتأليف «جماعة أبوللو» وإصدار مجلتها أو مجلاتها وكلها قد أخذت على عاتقها مهاجمة العقاد وحده دون سائر الأدباء.

ولم يكتف الأبراشي بذلك بل شجع الكتاب على نشر الكتب في مهاجمة العقاد، فنشر «على السفود» ووزع كما توزع المنشورات في حملات الانتخاب، ونشر «رسائل النقد» للدكتور الطبيب رمزي مفتاح وغيرهما من الكتب.

وكانت هناك ظاهرة عجيبة لا أعلم لها تفسيراً، هي أن معظم هؤلاء الناس كانوا من الأطباء الذين بحثوا عن النجاح في ميدان الأدب على قلة الأطباء في بلادنا بالنسبة لعدد السكان سواء في ذلك الحين أو في هذه الآونة بعد نيف وأربعين سنة؛ فيران عدم معرفة التفسير لا ينفي وقوع الواقعة.

ولم يكن العقاد لقمة هينة تحت هذه الأضراس المرتفعة، بل كان أكثر من كفاء لها. فراح يلقي عصاه بين الفينة والفينة لتلقف ما صنعوا من كيد السحر الفرعوني الحديث.

قال في مقال له بعنوان: «مساعي الإبراشي في عالم الأدب العربي» مصطفى أفندي الرافعي ألف كتاباً في التشهير بالدكتور طه وألف كتاباً سماه «على السفود» أفعمه بالطعن الفاحش في كاتب هذه السطور ووقف نفسه من سنوات على السرقة من كتيبي والإنكار عليّ وعلى ما أكتب وأنظم، ولم يتورع في سبيل ذلك عن كذب ولا بداء ولا تشويه ولا تحريف، فهل يعلم القراء في أي شيء كان الجهاد النبيل؟ سلوه عمن تعلم من أبنائه على نفقة الخاصة الملكية التي يديرها الإبراشي باشا، وعما طبع من كتبه على نفقة الخاصة الملكية.

واسماعيل أفندي مظهر، صاحب مجلة العصور لم يدخر من وسعه شيئاً في التشهير بي والافتراء عليّ وانتحال المزاعم الخاوية التي يسندها إليّ، فهل يدري القاريء ماذا كان جزاؤه على هذه الحماسة لوجه الله؟ لم ينقض على آخر

مقالة كتبها في ذمي شهر أو نحو ذلك حتى أصاب وظيفة كتابية في المجمع اللغوي ينقدونه مرتباً لها مائتين وأربعين جنيهاً في العام .

وهناك رجل جاهل إسمه «غلاب» ولا أدري ما قبل ذلك أو بعده من الأسماء والألقاب، فهذا الرجل الجاهل قد استحق مقام التدريس في الجامعة الأزهرية لأنه كان يطبع في القاهرة وريقة يسميها «النهضة الفكرية» ويملؤها بالغشاء والبذاء على انتقاص طه حسين وعباس العقاد .

والشيخ زكي مبارك رجع إلى الجامعة المصرية بعد فصله منها زهاء خمس سنوات لأنهم استخدموه في احتفال يقابلون به احتفال الأمة المصرية بالنشيد القومي الذي نظمته في مطلع هذا العام، ولأنهم رضوا عما كتب في غمز طه حسين وغمز العقاد من كلام معيب في بعض الكتب والمقالات .

وهناك طبيب متشاعر^(١) سمحوا له بإصدار خمس مجلات في وقت واحد، وهو موظف بإحدى المصالح الحكومية، فجعل القسم الأدبي من مجلاته كلها وقفاً على التشهير بالعقاد وأدب العقاد وأخلاق العقاد، وإلى الناس مثلاً من الإسفاف الذي ينحدر إليه الطبيب المؤتمن على الأعراض والأرواح، ومثلاً من أدب الصحفيين الذين تغمرهم الوزارة بالرخص الكثيرة حين تفضن على غير الموظفين برخصة واحدة، لأنها حريصة على الآداب والأعراض .
جاء في إحدى مجلاته :

«ومن الناس من يهيم بالإباحية ويؤمن بالشيوعية في اللذات، ومن ذلك قصيدة العقاد . ليلة الأربعاء يصف فيها ليلة في دار فيقول :

فنهضنا للهو في دار ذي القر نين بين الصحاب والقرناء
ووصلنا مساءها بصباح ووصلنا صباحها بمساء
ثم يرى الشاعر أن الحبيب يعيل عنه نحو ذوي الشراء فتحرقه لوعة الفقر
والحرمان . . . الخ . . الخ . .

(١) هو احمد زكي أبو شادي .

وجاء في مجلة أخرى أن هذه القصيدة نظمت في «بيت سر» من بيوت
الفحشاء».

«والقصيدة مع هذا مشورة في الصفحة الثمانين من مجموعة شعري
الكبيرة وليست سرّاً ولا أثراً خطياً مهجوراً فيجوز عليه الاختلاق والافتراء وإنما
قيلت في وصف الاسكندرية بلدة الاسكندر ذي القرنين كما يعلم المطلعون على
الديوان ومنها هذه الأبيات:

تلك أولى لوائح الصيف	والصيف بهيج في الليلة القمراء
أضرم الجوبالمشاعل كالظا	فريعدو في إثر جند الشتاء
فنهضنا للهو في دار ذي	القرنين بين الصحاب والقرناء
بلد ما تحجب الجو إلا	ناب عنه الصفاء في الدماء
ليلة أرسل الزمان بها عف	وَأُفجاءت كحكمة البلهاء
قد نسينا الصباح حتى ذ	كرناه بنور من بدرها الوضاء
فوصلنا مساءها بصباح	ووصلنا صباحها بمساء

«وليس هذا التلفيق الدنس بالذي يقع فيه الإنسان وهو جاهل بالحقيقة
غافل عن معنى القصيدة، وإنما يتعمده ويتعمد تشويه المعنى والتقديم والتأخير في
ترتيب الأبيات لينتزع أسباب التشهير إنتزاعاً من حيث لا موجب للتشهير، وهو
أول من يعلم أنه كاذب ملفق مخادع لقرائه، وذلك حضيض من التبذل لا
ينحدر إليه إلا المدخولون الموصومون».

«والمسؤول عن هذه المحزنات المخجلات (وربما كانت المخزيات ولكن
المطبعة صحفتها) هو الإبراشي باشا في مقدمة أعوانه وأذنايه بلا مراة. وليس
ذلك لأنهم دبّروا كل عمل من هذه الأعمال أو أشاروا بكل حملة من تلك
الحملات، ولكننا تقع التبعات عليهم لأنهم خلقوا الجو الذي يسول للنفوس
الوضيعة أن تبتغي النفع وتطمع في الزلفى من هذه السراذيب المظلمة وهذه
الأساليب العوجاء».

«وقد شهدوا بأعينهم أنهم حاولوا عبثاً وطمعوا في محال، وأن الشهرة التي يملكون زمامها لي شهرة يهون على الأديب الحقيقي باسم الأدب أن يفقدها ويلقي بها في التراب. أما الأدب الصحيح فالقول فيه من وراء ما يدبرون وما يقدرّون، ولو عاشوا عمر نوح وأنفقوا مال قارون».



وتعن لنا بمناسبة هذه المقالة بضع ملاحظات نسوقها: أولاً أن الرافعي قد اعترف فيما بعد بظلم مقالاته للعقاد وتبرأ منها كما أن الشيخ أبارية تلميذ الرافعي المخلص قد أيد تلقيه من السراي إعانة ملكية ضخمة منحة للطبعة الثانية من كتاب «المساكين». وكذلك اعترف الأستاذ غلاب حتى أصبح من رواد ندوة العقاد في مطالع الستينات.

أما الذين لم يعترفوا حتى الآن فهم جماعة أبوللو، إذ ما زال الأستاذ صالح جودت^(١) يكتب لينفي التهمة عن جماعته، وليقول إنهم لم تكن لهم علاقة بالملك فؤاد، ولكنه مع ذلك لم يحاول أن يعلل الظاهرة الأدبية التي اطردت في شعراء أبوللو وهي الأسراف في مدح الملك والسيطرة على إذاعة القاهرة على كل حال، لقد كتب صالح مقالاً في سنة ١٩٦١ إقتضى من العقاد الرد الآتي:

«وقائع عن جماعة أبوللو»

شاء زميلنا الأستاذ صالح جودت أن يعتبر نفسه مسؤولاً عن جماعة أبوللو ظاهرها وخافيتها، لأنه كان يكتب في إحدى مجلتيها، فيجب علينا إذن أن نصدق كل ما قالته تلك الجماعة وأن ندعو الناس إلى تصديقه وحسابه من «تاريخ الأدب» الذي يقرؤه الناس كأنه حركة فكرية أو حركة تاريخية، وألا يعرفوا عنه حقيقة غير تلك الدعاوي التي يعلنها أصحابها ويتقبلها الناس من بعدهم فلا يرتابون في صدقها ولا في إتهامنا نحن بما ادعته علينا باسم النقد والأدب، وكله بحاجة لا شأن لها بالنقد والأدب، اذا اطلع الناس على دخالها الخفية.

(١) كتب هذا البحث في حياته وقبل أن يتوفاه الله رحمه الله.

وللأستاذ صالح جودت أن يعلن أنه كان على علم بأعمال الجماعة الظاهرة ولم يكن على علم بنياتها أو نيات القائمين على إدارتها، وقد يحدث هذا في أمر كتاب الصحف جميعاً فلا يلزم من كتابتهم فيها أنهم مطلعون على أسرارها وأسرار تأسيسها وتوجيهها، فليس كل من كتب في المقطم مثلاً مسؤولاً عن نشأة المقطم لترويج سياسة الاحتلال، وليس كل من كتب في صحيفة «الإتحاد» مسؤولاً عن علاقة الصحيفة بسياسة الخاصة الملكية في عهد أحمد فؤاد.

إن الأستاذ صالح جودت يستطيع أن يعلن ما يشاء من هذا القبيل، ولكنه لا يستطيع أن ينقض الوقائع الثابتة بمجرد النفي والإنكار، ولا يستطيع أن يفرض علينا السكوت في أمر سمعنا وأمر التاريخ الأدبي إكراماً لمقالات كان يشترك في كتابتها لهذه الصحيفة أو تلك يوماً من الأيام.

ومن تلك الوقائع التي لا شك فيها أن القائمين على جماعة أبوللو أعلنوا أنهم يحاربون أدب الشيوخ باسم أدب الشباب، وكنا يومئذ في نحو الأربعين ولكن المجلدين التابعتين للجماعة لم تحملا على أحد غيرنا ممن هم أندادنا سنأ وأدباء، أو من الذين سبقونا بالزمن والكتابة.

ومن الوقائع المحققة أن المطبعة التي كانت تصدر منشورات الجماعة أغلقت بعد خروج زكي الإبراشي من ديوان الخاصة الملكية، وأن رئيس الجماعة الذي بالغ لنا الأستاذ صالح جودت في وصف فقره قد أنفق على إعداد تلك المطبعة ونشر مطبوعاتها التي كانت تكلفه مئات الجنيهات، وليس لها عوض ظاهر يقوم بأعباء تلك التكاليف.

ومن الوقائع الثابتة أننا لم نكتب حرفاً عن أحد من المتسبين إلى تلك الجماعة إلا ما جاء بعد إنشائها عرضاً واتفاقاً في سياق الرد عليها وعلى غيرها.

هذه الوقائع الثابتة ليست مما ينقض بكلمة تقال.

ولهذا اكتفينا بها ولم نتعرض لما يجوز الخلاف عليه من تعيينات بعض

المعينين في ديوان الأوقاف على عهد السيطرة الفؤادية عليه، ولم نتعرض لما يجوز الخلاف عليه من إنفاق الخاصة الملكية على تعليم أبناء بعض الشعراء ومن إغراء أولئك الشعراء بلقب الشاعر المتوج أو شاعر الملك وما شابه ذلك من الألقاب.

فنحن لا نتعرض لأمثال هذه الأخبار المحققة لجواز الخلاف عليها، ولا نتعرض كذلك للمناورات الصبيانية التي يعمد إليها بعضهم كلما أدركته حفيظة من أعمال كاتب هذه السطور، ومنها ما هو قريب العهد لم يتجاوز الشهور.

ولكننا إذا اكتفينا بالوقائع ولم نتعرض لما بين سطورها فنحن في حدود الحق البين - حقنا وحق التاريخ - كلما قلنا عن إشاعة تمسنا أنها تقصدنا لغرض معلوم، وأنا نجاريها في خدمة ذلك الغرض إذا سكتنا عليه وتركناه يعاد ويتكرر ويروى فيما يسمونه بكتب الأدب وكتب التاريخ الأدبي ونحن صامتون نؤكد التسليم والتصديق بالسكوت والتأمين».

وكلها وقائع لا تدحض ولا تنكر، فتركها إلى الملاحظة الثانية، وهي أن جماعة أبوللو وحدها من بين سائر من تألبوا على العقاد في أيام معركة الدستور هي التي ما زالت تجد من يثيرون مسائلها ويدافعون عنها. فلم كان ذلك؟

كان ذلك لأن الرافعي وغلاب واسماعيل مظهر وزكي مبارك وغيرهم قد تألبوا في مقابل منفعة أخذوها، سلعة بضمنها وانتهى الأمر. أما أبو شادي فقد جمع لفيماً من الشباب الطموح وجندهم لخدمة الملك والدعاية له بين الشعب، فلما زال أبو شادي ومولوه في الخاصة الملكية، لم يزل طموح الشباب الذين اتفوا حوله، فظلوا يقومون بالغرض السلمي من جماعتهم وهو مدح الملك وتحبيب الناس فيه... ثم جاءت الثورة وعزلت الملك وألغت الملكية، وكان واجب الشهامة يقضي على أولئك الملكيين أن ينزلوا مع ملكهم، ولكنهم أبوا، وفروا من معسكرهم إلى المعسكر المقابل، وتنكروا لتاريخهم الطويل في خدمة أغراض السراي، ثم دأبوا على إنكار هذا التاريخ كأنه لم يكن، حتى لقد تنصل البعض من دواوين شعر كاملة كانت تنشر على أفخر الورق وبأحظ المذهب، وكانت

تغنى في الإذاعة وعلى الأسطوانات الفونوغرافية، ولم تكن تخفى على أحد ولو أنهم ظلوا في الميدان يدافعون عن الملك والملكية لقلنا أصحاب رأي يقفون دون رأيهم، ولكنهم مرتزقة ينحازون إلى الصف الذي معه الفلوس... ولهذا ما يزالون يثورون حتى الآن... ويشيرون.

الملاحظة الثالثة أن عدداً كثيراً من هذه الجماعة أطباء، وأن عدداً كثيراً منهم من محافظة واحدة، وأن عدداً كثيراً منهم من أبناء عصبية واحدة، ولئن لم يكن أمامي تفسير واضح لهذه الظاهرة، إلا أن هذه الواقعة تفسر غيرها الذي حدث بعد عشرات السنين، كظاهرة الدكتور لويس عوض الذي يقول إنه ظل في موكب العقاد إلى ذلك الحين تقريباً ثم انغزل عن موكب وكان يرى أن العقاد انتهى وأصبح رسولاً بلا رسالة أو قبطاناً على سفينة غارقة، يقضي عليه شرف البحار أن يغرق معها. فالدكتور لويس عوض يجمع في شخصه كل العصبيات المشار إليها آنفاً، فقد أصابه الداء إذن من كل طريق.



تلك هي الحرب الشعواء التي خاضها العقاد وحيداً أعزل ضد كل هذا الطغيان والجبروت.

ونقول وحيداً أعزل، لأنه في حربه ضد الملك والانجليز كان يعتمد على الوفد، ولكنه في هذه المرة خسر الوفد الذي غير موقفه وأصبح بلا مال ولا سلاح ولا نصير إلا الحق والأيمان به، رصديق إذ قال في ذلك الحين:

كفى لعباً أيها المازلون	فقد ملأ الخطب مصرأ وطم
لئن أسأمتكم كبار الأمور	ر لقد أسأمتنا صغار اللمم
وقد أسأمتنا رعاة تساق	فأين الرعاة وأين الغنم
أأصنام باهين تبغونها	وأنتم تذلون ذل الخدم
أأطلب حرية للعبيد	وألقي بحريتي عن رغم

فماذا أقول لهذا الجبين وما عابه عائب أو وصم
وماذا أقول لهذا اليمين وإني بها قد صنعت الصنم
معاذ الفتوة إني لكم على رصد ساهر لم ينم
هو الحق ما دام قلبي معي وما دام في اليد هذا القلم

الفصل الخامس

الهدنة ثم الاشتمتار
عصر فاروق الاول

١٩٣٦ — ١٩٥٢

انتهى عهد الملك فؤاد

وانتهى معه عهد دستور ١٩٢٣ كما عهدناه وكما كان ينبغي له أن يكون وانتهى معها عهد صدقي وعبد الفتاح يحيى ليبدأ عهد فاروق. ولكن، كيف انتهوا؟ إن لكل منهم قصة.

أما قصة صدقي، فقد جاء انتهاء عهده نتيجة فشله في السيطرة على الأمة التي لم تمهله يوماً واحداً من الثورة والتمرد، وتلجته على الدوام إلى استعمال القوة والإجرام، ونتيجة فشله بالتالي في إقناع الإنجليز بجدوى التفاوض معه وهو لا يلقى تأييد الأمة، ونتيجة فشله أخيراً في إقناع حلفائه «الأحرار الدستوريين» أن يضحوا بأنفسهم من أجله ومن أجل التماسك الوزاري، بعد أن رأوا أن مصلحتهم هي القفز بعيداً عن السفينة الغارقة وبأسرع ما يمكن. وقد قفزوا منها بمناسبة «قضية البداري» وخلاصتها أن اثنين قتلا مأمور مركز البداري لارتكابه أشنع أنواع التعذيب ضد جمهور الناس هناك، فحكم على أحدهما بالإعدام وعلى الآخر بالأشغال الشاقة، فتقدما بنقض لمحكمة النقض والإبرام التي يرأسها «عبد العزيز فهمي باشا» الرئيس السابق للأحرار الدستوريين. وعلى الرغم من أن محكمة النقض ليس لها اختصاص قانوني في أمر تقدير الظروف المخففة والمشددة في القضايا، إلا أنه تعمد أن يصدر حكماً ضد الوزارة، وصف فيه إجراءاتها بأنها «إجرام في إجرام» ويقول فيه «إن وزارة توغز لرجال البوليس بأن يفرسوا العصي الخيزران في أدبار الناس إنما هي وزارة ذات عرض مهتوك، وأن

الناس الذين ابتلوا بهذه المعاملة كان يحق لهم تخفيف العقوبة لا تشديدها، ولذا فهي تنصح أولي الأمر بتدارك الخطأ القضائي الذي لا يخول لها القانون تداركه».

كان هذا الحكم قاسياً على الوزارة:

وأقسى منه أن وزير الحقانية، علي ماهر باشا، قد قبله وأوقف تنفيذ حكم الإعدام، وأمر باتخاذ الإجراءات القانونية لتخفيف الأحكام وزاد الطين بلة بأن أمر بالتحقيق في حوادث التعذيب، فكشف التحقيق عن أهوال تحملتها الأمة الصابرة في سبيل الدستور.

أصبح التصدع واضحاً في الوزارة، إذ يأتيها الحكم عليها بإجرامها من داخلها، فقدم صدقي باشا إستقالته، وكلف بوزارة أخرى لم يدخلها علي ماهر وعبد الفتاح يحيى، لأن الملك قد وجد كأن وزارة صدقي في ضعفها المتجدد أخذم لأغراضه من أي وضع آخر. وفعلاً اندلع لهيب الخاصة الملكية، فوقع صدقي باشا مريضاً لا يرجى له شفاء، وهنا - كما يقول صاحب كتاب «تطور الحركة الوطنية في مصر» - «برز زكي الإبراشي باشا بمد نفوذه في كل مكان، ويتدخل في شؤون الحكم كما يشاء، وقد اتسع هذا النفوذ وبلغ أقصاه عندما سافر صدقي باشا إلى أوروبا للاستشفاء وقضى هناك أربعة أشهر» وجاءت نهاية الوزارة نتيجة لهذا التدخل المقيت، إذ رأت الخاصة الملكية تعيين حسن صبري باشا وزيراً للمالية، ولم يمنع صدقي في تعيينه في أي وزارة أخرى ليحتفظ بالمالية لحافظ عفيفي باشا، فلم يقبل القصر هذا الحل الوسط فاستقال صدقي وذهب إلى الجحيم.

جاءت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا بعد ذلك، وكان مجيئها في ذاته تحدياً حتى للمظاهر الدستورية، إذ لو كان الملك يحترم دستور ١٩٣٠ أو حتى يتظاهر باحترامه لما تجاوز زعيم أغلبية المجلس في التشاور معه بعد إستقالة الوزارة، ولكن هكذا كان، فقد أختير عبد الفتاح يحيى باشا وهو في باريس وأختير أعضاء وزارته قبل أن يجيء إلى مصر وأذيعت أسماؤهم في الصحف، ثم بعد ذلك بدأ

الملك يستشير يحيى إبراهيم باشا زعيم الأغلبية.

جاء عبد الفتاح يحيى ليجد وزارته جاهزة مجهزة ولم يرفض عبد الفتاح باشا هذا الوضع، بل اعتمد على قوة السند الملكي ليلطم صدقي باشا أشد اللطمات، وأخذ ينتزع منه حزب الشعب، فلما تراءى لصدقي أنه زعيم حق، ورأى أن يعتمد على حزبه لمواجهة به الملك والوزارة، علم حق العلم عندئذ أن حزبه مجموعة من المرتزقة الذين يعزفون اللحن الذي يطلبه دافع «النقطة» أو حامل مفاتيح الخزانة، وليذهب الوفاء والمصلحة العامة والتماسك الحزبي إلى الشيطان.

ولكن عبد الفتاح يحيى كان مخطئاً في موقفه غير بعيد النظر، إذ فرح بموقفه ركباً على صهوة النمر يرى الناس يخافونه أشد الخوف، لأنه لم يلبث أن وجد النمر الملكي والنمر الاستعماري يعمل كل منهما لمصلحته الذاتية لا لمصلحة هذا الوزير المأفون.

وجاءت نهاية الوزارة إثر قضية سياسية شهيرة هي «قضية نزاهة الحكم» التي اتهمت فيها الوزارة بالأعمال المالية القذرة لصالح أحمد عبود باشا، وذلك في مقالات صحفية اضطرت إلى تقديم كاتبها حفني محمود للمحاكمة فحكم ببراءته في جميع أطوار المحاكمة إلى النقص والإبرام. هنالك أبلغ الانجليز عبد الفتاح يحيى أنهم لا يجدون في تقاليدهم مسوغاً للتعامل مع حكومة ذات نزاهة موصومة بحكم القضاء. وكان تبليغهم هذا رداً على طلب الوزارة التداول معهم في أمر الوصاية على العرش بمناسبة المرض الطويل الخطير الذي أقعد الملك عن القيام بمهامه السياسية وارتفاع الاحتمال بموته القريب مع صغر الأمير فاروق عن سن الرشد الدستوري.

فلما تلقت الوزارة لطمتها القاسية هذه، وأن الانجليز لا يستسيغون التعامل مع حفنة لصوص، إستقال اللصوص.



هذه قصة إنتهاء عهد حزب الشعب ودستوره :

أما نهاية الملك فؤاد، فإنه قد مرض مرضاً شديداً أقعده عن ممارسة الحكم الذي كان يهواه طوال سنة ١٩٣٤، وكانت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا التي لا تستند إلى تأييد غير تأييد القصر هي القائمة بالأمر، فصار الأمر إلى زكي الإبراشي باشا يفعل في هذه الأمة ما يشاء، ويقرر مصائر البلاد كيف يريد.

فلما اضطرت الوزارة للاستقالة، كان أمام القصر أن يكلف أحد ثلاثة، علي ماهر مرشح السراي، وحافظ عفيفي مرشح الاحتلال، وتوفيق نسيم مرشح أنصاف الحلول.

ولما كان الملك مريضاً لا يقوى على الحل والعقد، فقد آل الأمر في اختيار رئيس الوزراء إلى زكي الإبراشي باشا فنظر للواقع السياسي فرأى الانجليز قد جاءوا، مع السير ميلز لامبسون، بسياسة جديدة خلاصتها السريعة التقرب من الوفد للتحالف معه واحتوائه بغية الوصول إلى المعاهدة المرجوة تحت نذر الحالة الدولية التي تهدد بحرب عالمية وشيكة الوقوع. ورأى أن الأحرار الدستوريين يمشون في ركب من يملك أن يعطي ويمنع من مناصب الوزارة فهم ليسوا سنداً حقيقياً، ورأى أن حزب الشعب وحزب الاتحاد وسائر لمامات القصر الملكي لا قيمة لها في دعم العرش لأنها تستمد وجودها وكيانها نفسه من العرش ولا سند عندها للعرش في أزمة أو صراع.

لذلك وقع اختياره على توفيق نسيم الذي اشترط أن يكون برنامج عوده دستور ١٩٢٣، فحظي بذلك الشرط بتأييد الوفد والانجليز والقصر الذي آل إلى الإبراشي في غفلة الزمن وتحت وطأة المرض.

ولقد رضي مثلث القوى السياسية في مصر عن نسيم باشا ولكن العقاد لم يرض عنه، واكتشف في طيات الخداع أن نسيم باشا لم يأت ليعيد الدستور بل ليخدر الأمة عن مطلب الدستور، وبني رأيه على ما يلي:

١ - إكتفاء الأمر الملكي الذي استصدره نسيم باشا في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بالاشارة إلى «أن البلاد سيوضع لها نظام دستوري». هكذا على التنكير،

ومعناه واضح هو أنه سيأتي بدستور آخر غير دستوري ١٩٢٣، ١٩٣٠.

٢ - تعيين اثنين من المستشارين هما أحمد عبد الوهاب وأحمد نجيب الهلالي في الوزارة، وقد فهم العقاد أن المستشار لا يترك مكانه القضائي المرموق ليصير وزيراً في وزارة تجري الانتخاب ثم تترك مقاعدها للزعيم الأغلبية بعد شهرين، مع عدم وجود الأمل في منصب الوزارة مرة أخرى إذ أنهما لا ينتميان لحزب الأغلبية ولا لأي حزب سواء، ولن يكون لهما مكان حتى في صفوف نواب المعارضة. ولما كان الهلالي وأحمد عبد الوهاب أذكى من أن يفضلوا هذه الوزارة على هذا الزعم على منصب المستشار، كان لزاماً أن تكون الوزارة ووزارة استقرار جاءت لتبقى لا لتعيد الوفد ثم تزول.

٣ - دأب الوزارة عموماً، ووزارة المعارف العمومية التي تولاهما نجيب الهلالي خصوصاً على التكتيل بالقوى الوطنية سواء في الوظائف وفي الصحافة. وكان نصيب العقاد من هذا التكتيل شيئاً كثيراً، نذكر منه واحدة فقط هي قصة النشيد القومي الذي أشار إليه العقاد في صدد الكلام بـ «مساعد الإبراهيمي في عالم الأدب العربي».

ذلك أن وزارة المعارف كانت قد أعلنت عن مسابقة للأناشيد القومية، فتقدم العقاد بنشيدته الرائع الذي ظللنا نشده في المدارس وما يزال ينشد حتى اليوم بعد زوال الملك والملكية، لأنه نشيد قد برىء من كل إشارة إلى «الملك المحبوب» كالذي كان معهوداً في ذلك الحين.

يقول النشيد:

قد رفعنا العلم للعلماء
في ضمان السماء
حي أرض الهرم حي مهد الهدى
حي أم البقاء

كم بنت للبنين مصر أم البناة
من عريق الجدود
أمة الخالدين من يهبها الحياة
وهبته الخلود

تحت أصفى سماء فوق أغنى صعيد
شعب مصر مقيم
قد حوى ما يشاء من زمان مجيد
ومكان كريم

نيلنا خير ماء كوثر من نعيم
فاض بالسلسبيل
في العروق الدماء شعلة من حميم
للعُدو الدخيل

ان يكن أمسنا في حمى الأولين
فلنعش للغد
لا ترى شمسنا غير فتح مبین
ما يدم يزدد

فارخصي يا نفوس كل غال يهون
كل شيء حسن
ان رفعنا الرءوس فليكن ما يكون
ولنعش يا وطن

وقد قوبل النشيد بالحماس الرائع المبين الذي يستحقه وانشدته الأمة
بروعة الحب وقوة الفداء.

ولكن هذه الفضائل نفسها، حب الأمة واغفال ذكر الملك في النشيد، قد
كانت سبب الوزارة في رفضه مناوأة للعقاد، ولما قبل بعد ذلك، قبل وأنف
الوزارة راغم.

في تلك الأثناء سخر العقاد أشد السخر من الوزارة إذ يقول لها إن نشيداً
وطنياً كهذا لا يتفق مع سياستها وإنما يتفق مع سياستها نشيد على غير هذا
النحو، وقدم لها في الصحف نشيداً يستحق، من لسان حالها وإن لم يكن من
لسان مقالها، أحسن الجوائز التقديرية وهو قوله:

إلى الوراق

إلى الوراق

إلى الوراق

إلى الوراق كل يوم في الصباح والمساء
إلى كرومر الخنون

وما كمهون ولمبسون

وسمبسون وكل جون^(١)

إلى الوراق بالقلوب إلى الوراق بالعيون
إلى الوراق

إلى الوراق

إلى الوراق.

(١) كرومر وماكمهون مندوبان ساميان، وسمبسون مندوب سام أصبح أول سفير وسمبسون
أحد كبار موظفي وزارة المعارف، وجون اسم علم يدل على عامة الانجليز

وفي ركاب المستشار

يمشي الكبار والصغار

والزارعون والتجار

والشاخصون في انتظار على اليمين واليسار
إلى الراء

إلى الراء

إلى الراء

أما العلوم والفنون

ما كان منها أو يكون

فهم عليها مشرفون

ونحن من خلف الركاب راعون راجعون
إلى الراء

إلى الراء

إلى الراء

لهم إذا شاءوا العطاء

وما لنا منهم جزاء

إن يطلبوا منا الرداء

لغظ الطعام والشراب والكساء والغطاء
إلى الراء

إلى الراء

إلى الراء.

إلى الراء لا الأمام

إلى الراء باحترام

على الدوام

وفي الختام

وكل يوم بانتظام وكل عام، والسلام
إلى الورا

إلى الورا

إلى الورا



لهذه الأسباب استقر إيمان العقاد على أن توفيق نسيم لم يأت بنية خالصة لإعادة الدستور كما هو، وكان في هذا مخالفاً لرأي النحاس والقوطة العليا من الهيئة الوفدية التي بدأت تستأثر بالأمر لما دخل في الأمر أسلوب الاتفاقات السرية التي جاء بها السير ميلز لمبسون وأمين عثمان. والعقاد إذا اقتنع لم يقف في سبيله شيء وإن عظم. فحمل حملة جبارة على وزارة توفيق نسيم، إلى درجة أزعجت الوزارة والقصر ودار المندوب السامي فطلبوا من الناس إيقاف هذه الحملة، فلم يستطع النحاس ذلك وكل ما فعله هو أن خسر العقاد، وخسر تفكك الوفد بعد حين قليل.

ركز العقاد حملته على مسألة الدستور وعلى النوم المفتعل للقضية الوطنية، وكان مما قاله في هذا:

«كان وجود نجيب الهلالي بك في الوزارة دليلاً عندنا على أن الدستور لن يعود إلى مصر قبل سنتين، إلا إذا حدث ما يبدل النيات غير النيات».

«ولسنا نعني تاريخ صاحبنا في ماضيه وأعماله المعهودة أيام الوزارات الرجعية، ولكننا نعني أن مجرد قبوله الوزارة دليل على علمه ببقاء الوزارة أو بقائه هو في المركز الوزاري سنتين على أقل تقدير، لا سيما وهو متصل ببعض الانجليز في دار المندوب السامي. فهذا الموظف كان في منصب دائم مضمون هو منصب المستشار الملكي، وهذا الموظف شاب لم يبلغ سن المعاش ولم تمض عليه في خدمة الحكومة مدة كافية للوصول إلى معاش يرضيه. فلماذا يجازف بخدمته كلها ليعتزل العمل بعد بضعة أشهر؟!

أهو من رجال المجازفات في ماضيه؟

كلا. بل هو على نقيض رجال المجازفات.

أهو ممن يعولون على زعامة في الحياة القومية أو الحياة الحزبية سواء في ميدان السياسة أو ميدان المشروعات العامة؟

كلا. ولو خرج للزعامة القومية أو الحزبية بمعترك الحياة لما ظفر منها بنصيب».

ومنه أيضاً قوله :

«إن قصة الدستور في بيان نسيم باشا - على حد تعبير صديقنا الدكتور طه حسين - القصة... ولكن ما لنا وللانشاء الذي يتطرق إليه التحريف والتصحيف، أو الشدة في التعبير والإساءة في التصوير، وأماننا بيان رئيس مجلس الوزراء وقد تضمن من الوقائع ما يكفي سرده في ترتيب لتقديم القصة للقراء أصدق تقديم.

ولي نسيم باشا الحكم وهو لا يقصد إلى إعادة دستور ١٩٢٣ بالذات إذ اكتفى الأمر الملكي الذي استصدره في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بأن يشير إلى أن البلاد سيوضع لها نظام دستوري. ولما أراد نسيم باشا تنفيذ الأمر الملكي الصادر له ابلاغه المندوب السامي أن الحكومة البريطانية ترى «أن البلاد قد تستفيد من تأجيل المسألة وإن مصلحة البلاد تقتضي عند سنوح الفرصة أن يكون شكل الدستور الجديد موضع درس منهم يتناول جميع وجوه المسألة».

كان العقد على صواب، وكان الوفد على خطأ

ولقد أثبتت الأيام صواب العقد وخطأ الوفد، وذلك حين أخذت الصحف البريطانية تروج لفكرة دستور جديد يكون وسطا بين دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠، وتصد «دستور ١٩٢٣»، كما قالت الديلي تلجراف عنه، بأنه «وثيقة وضعت على عجل، وقامت على النمط الأوربي، برهنت الحوادث فعلاً

على أنه لا يصلح للبلدان المتأخرة سياسياً وعلى أنه يلائم تماماً سلطة الوفد وسيادته».

بل أثبتت هذا الخطأ حين رجع الوفد نفسه عن اقتناعه، وراح يلح على الوزارة في إعادة الدستور كما هو. فقد أحس الوفد أخيراً بدسائس الأبراشي باشا في القصر والشيخ الظواهري في الأزهر، فطلب من نسيم باشا تنحيتهما فوراً وإعادة العمل بالدستور.

وافق الملك - مضطراً - على عزل نصيره في وقت واحد، ولكنه رد اللطمة إلى نسيم باشا مضاعفة. وذلك أن نسيم باشا رفع للملك في اليوم نفسه كتاباً، يعلن عن رأي الوزارة في مسألة الدستور، وهو أن يعاد دستور ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور - إذا رأى الملك تنقيح شيء فيه - أو أن تؤلف جمعية وطنية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلاً صحيحاً لوضع دستور جديد. ثم يعرب للملك أن الأمر مفوض له.

كان نسيم باشا يريد أن يرفض الملك هذا الرأي تمسكاً بسلطاته الدكتاتورية، فيلقي اللوم عليه في عدم إعادة الدستور وبرا من وزره أمام الوفد.

ولكن الملك رأى أن الفرصة سانحة ليلطم نسيم باشا لطمة يقضي بها على حياته السياسية كلها.

وقد كان:

وافق الملك على إعادة الدستور، وبغير تنقيح.

فضاعت الوزارة من توفيق نسيم، وكانت آخر عهده بالسياسة والحكم.

بيد أن الانجليز عارضوا في عودة دستور ١٩٢٣، وأصدر السير صمويل هور تصريحه المشؤم في ٩ نوفمبر ١٩٣٥، وفيه يقول:

«وكذلك لا صحة بتاتا لزعم الزاعمين أننا نعارض في عودة النظام الدستوري إلى مصر بشكل يوافق حاجاتها، فنحن بحسب تقاليدنا لا يمكن ولا

نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة. أجل، إننا عندما استشارونا أشرنا بعدم إعادة دستوري ١٩٢٣، ١٩٣٠، ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح، وإن الثاني لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة.»

يومئذ اشتعلت مصر كلها بالثورة التي لا تقل عن ثورتها يوم اعتقال سعد في ١٩١٩، ويومئذ كان العقاد وحده في نظر المثقفين المصريين هو خليفة سعد، ويومئذ نجح العقاد نجاحه الذي لم ينجح مثله لا من قبل ولا من بعد، فقد كان للثورة التي فجرها في مصر أثران: تنحية صمويل هور من وزارة الخارجية البريطانية، مع تفسير كلامه تفسيراً يجعل سياسة انجلترا تعني مسألة المعاهدة والاستقلال ولا تعني التدخل في مسألة الدستور على أي شكل كان. والأثر الثاني إعادة دستور ١٩٢٣ وتنحية توفيق نسيم.

وفي ٣٠ يناير ١٩٣٦ حل علي ماهر محل نسيم لإجراء الانتخابات ولتعيين هيئة المفاوضات برئاسة مصطفى النحاس باشا. وفي ٢٨ أبريل ١٩٣٦ مات الملك فؤاد.

وفيما بين صيف ١٩٣٥ وصيف ١٩٣٦ تهشم الوفد الذي ألفه سعد زغلول، ليخرج من تحت أنقاضه وفد جديد، هو وفد مصطفى النحاس ومكرم عبيد وأمين عثمان.

وهكذا عاد الدستور، ولكن على غير دعائمه المعهودة وهذا ما دعانا إلى القول بأن دستور ١٩٢٣ لم يعد فعلاً وإن عاد في ظاهر الأمر.

ذلك أن هذا الدستور، ككل دستور، نص وتطبيق.

فأما النص فهو من أحسن الدساتير لولا هنات فيه هينات كان الزمن كفيلاً بهن.

وأما التطبيق فإنه لم يطبق إلا مرة واحدة ولمدة سنة واحدة هي سنة ١٩٢٤ فترة وزارة سعد زغلول. فلما ظهر بهذا المظهر الرائع، خشي الانجليز أن لن يكون لهم بقاء في مصر إذا ترك الدستور للشعب، وخشي الملك أن لن يكون له

سلطان في مصر مع الدستور إن بقي له فيها وجود. وخشي الأحرار الدستوريون وغيرهم من أحزاب الوصولية وأحزاب القصر أن لن يكون لهم مكان في ميدان السياسة المصرية مع بقاء هذا الدستور، وظن بعداء النظر أن الأمر سيؤول فعلاً للوفد وحده، وعثذ ربما انقسم الوفد إلى طائفتيه الوحيدتين اللتين يتكون منهما المجتمع المصري ويمكن أن تتوازنا في قوة سياسية حقيقية وهما العمال سكان المدن ومعهم التجار والمثقفون من ناحية؛ والفلاحون سكان الريف ومعهم العلية الارستقراطية من ملاك الأرض. وكان خليقاً بمصر، لو تحقّق حلم أولئك الناس، أن تصير إلى بلد ذي حزين اشتراكيين منبثقين عن الوفد، أحدهما عن العمال والثاني عن الفلاحين.

ولكن تضافرت الجهود ضد هذا الدستور، وما كان يمكن لها أن تتضافر لولا وجود الانجليز، ولم يمكن لهذه الجهود أن تنجح في إحباط الدستور إلا بارتكاب جناية قتل السير لي سنك في أبشع وأقذر مؤامرة في تاريخ مصر الحديث، واتهمت بها وزارة سعد. وكان إيقاف الدستور جزءاً من التعويض عن مقتل السردار المزعوم.

راحت الأمة تجاهد من أجل دستورها، فلم يكن يسمح له بالعودة إلا تحت شروط وتحت رقابة خوفاً من أن يفعل بهم ما فعله في سنة ١٩٢٤. إلى أن أطاحوا به نهائياً في سنة ١٩٣٠.

لم تكن قوة الدستور في ذلك الحين في مجرد نصوصه، بل كانت قوته في الأمة التي آمنت به وهي ثائرة بإجماعها على الملك الذي يقاومه.

كان الصراع حول «الأمة مصدر السلطات» و«المسئولية الوزارية» و«عدد الشيوخ المعيّنين» و«مدى الحق في إصدار المراسيم بقوانين في غيبة البرلمان».

وكان الملك يريد شيئاً ويريد الشعب غيره، ولم يكن خلافتهاا بالمودة ولا حتى بالمحاورة بل كان بالعداء والصراع المرير.

وهذا العداء والصراع بين الملك والشعب هو في جوهره أول عصمة للدساتير.

نعم قد تدخل الانجليز طرفاً ثالثاً، فكان أن اختلف الوضع عندنا عما كان عليه في انجلترا سنة ١٦٨٨ أو فرنسا سنة ١٧٨٩ ولكن ما كان للدستور أن يبقى ويقوى إلا على أساس قوة للشعب مكافئة لقوة العرش، وأن تكون في الوقت نفسه على عدااء سافر مع الملك.

هذا الوضع تغير كلياً ونهائياً في سنة ١٩٣٥

فالوفد لم يعد الممثل الأول والأخير للشعب، والشعب نفسه لم يعد متحداً كل الاتحاد في صف واحد، والوفد نفسه لم يعد حزباً واحداً في تجانس الحزب الواحد رأياً ومصلحة وهدفاً.

ذكرنا ما كان من قبل من حملة العقاد على توفيق نسيم حتى شكوه للنحاس وهو حليفهم. فلم يعتبر النحاس بسعد زغلول حين شكاه إليه العقاد رجل هائل السلطة والنفوذ هو السير جورج لويد المندوب السامي، وطلب منه أن يوقف حملته عليه، فأعلن سعد أنه لا يستطيع ذلك، فقال السير جورج: «ألست الموعز بها؟!» فقال له سعد: «هذه تهمة لا أدفعها، وشرف لا أدعيه».

لم يعتبر النحاس بهذا الدرس مع أن سعد زغلول يزيد في حجم الزعامة عليه عشرات الأضعاف، ومع أن العقاد قد زاد عن يومها بعشر سنين هي أعظم وأضوأ وأخصب عشر سنين في حياته، ومع أن السير جورج لويد أكبر في السلطة والنفوذ من توفيق نسيم عشرات المرات.

لم يعتبر النحاس بهذا كله فدعا العقاد ليأمره بالكف عن الحملة على الوزارة، لأنها تلقى تأييد الانجليز والقصر والوفد فماذا هو فاعل وماذا يجد به فعله؟! فكان أن تسبب بمقاله هذا في أن قال له العقاد إن الوفد ورئيسه مخالفين لانتخابات؛ أما هو فهو كاتب بالحق الإلهي، لأنه خلقة الله لا خلقة الانتخابات. وكان في هذا ولا شك متأثراً بالموسيقار الألماني العظيم بيتهوفن، حين كان يتمشى مع الشاعر الكبير جيته وإذا بموكب أمير فيمار يصادفهما في الطريق، فهرع جيته إلى الأمير ينحني له ويسلم عليه، بينما استمر بيتهوفن في طريقه، فلما عاد إليه جيته ولامه على عدم تحية الأمير قال له بيتهوفن: «إن الامبراطور في برلين

يستطيع أن يخلق أميراً كل يوم . أما يتهوفن فلا يخلقه إلا الله .

لم يعتبر النحاس بهذا لأن مستشاريه حينئذ قد أصبحوا غير أبناء سعد المعروفين، بل طلاب زهو الحياة الدنيا من المناصب والألقاب والأموال .

فماذا كان؟

كان أنه لم يوقف الحملة على الوزارة وخسر العقد .

خسر العقد، وبعد شهر أو اثنين رجع إلى رأيه وبحث عن من يحمل له على الوزارة فلم يجد إلا قلم العقد الذي واصل حملته لتنتج للوفد النتيجة التي يبتغيها .

خسر العقد - لا في هذه المعركة، بل في كل معارك يمكن أن يتمخض المستقبل عنها، وما أكثر ما تتمخض عنه السياسة من معارك وصراعات .

خسر العقد اليوم، ومن بعده خسر محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر ومحمود غالب وحامد محمود وحامد جودة وغيرهم .

خسر العقد يومئذ، فخر كيانه باختصار .

وكما خسر كيانه، خسر سياسته، إذ أصبحت منذئذ سياسة التحالف مع الانجليز، ولا سيما بعد معاهدة «الشرف والاستقلال»، معاهدة ١٩٣٦، التي جعلت مطامع الانجليز في مصر حقوقاً شرعية، وأدت الغرض منها في خلال سنوات الحرب العالمية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) والتي آمن بضررها حتى النحاس نفسه فقام بإلغائها من جانب واحد في سنة ١٩٥١ بعد أن جرع مصر كل ويلاتها .

وبذلك تغير ميزان القوى السياسية في مصر، فأصبح الانجليز والوفد في حلف، وأصبح العداء بين القصر والانجليز، وبالتالي بين القصر وحليف الانجليز، وفد النحاس الجديد . وهي الحرب التي بلغت أوجها في ٤ فبراير ١٩٤٢ وبذلك اضطر المصريون الذين وجدوا أنفسهم في العراء السياسي أن يفصلوا بين التوأمين السياسيين، قضية الاستقلال وقضية الدستور، ورأوا أن العناية والجهد من أجل الاستقلال أولى بهم من الدستور، فسمحوا بتدخل الملك في الحريات الدستورية وهادنوه، بل وحالفوه، لكي يصلوا إلى نتيجة

مقبولة مع الانجليز. وأولئك هم الذين عرفوا بأحزاب الأقلية، السعديون والكتليون ومعهم حلفاء الأمس القديم الأحرار الدستوريون. وأعجب لحزب يسمي نفسه «الدستوريون» ثم ترغمه الظروف إرغاماً على ترك الدستور والعناية بقضية الاستقلال ووحدة وادي النيل.

هذا، بينما آثر الوفد التمسك بمسألة الدستور - وإن كان تمسكاً بشكل الدستور وظاهره لا بروحه وهدفه - مع الاكتفاء من أمر الاستقلال بما حصلنا عليه في معاهدة «الشرف والاستقلال» في سنة ١٩٣٦.

وهكذا كان دستور ١٩٢٣، كلما ترك وشأنه، جاء عمله شكلياً - أغلبية لحزب النحاس باشا، ووزارة وفدية تتسلط عليها مصالح الرأسماليين، ومطامع الاقطاعيين. . . فإذا ما لم يترك وشأنه، وتدخلت معه القوى الأخرى من جانب القصر أو من جانب الانجليز، جاء أيضاً في مظهر شكلي، جدشاً بغير روح: انتخابات يقاطعها الوفد لعدم اعترافه بحل المجلس السابق، فتأتي الأغلبية لقمة سائفة لأحزاب لا أغلبية لها، تعمل وهي تشعر أنها ريشة في مهب رياح الأطماع، وتبحث عن التأييد من حيثما جاء.

كل هذا، وحق الملك مقرر مفروغ منه في حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة، وفي إقالة الوزارة وتعيين سواها فاخترل الصراع الفعلي على السياسة في مصر بين القوتين الفعليتين: قوة الملك وقوة الانجليز.

عاد دستور ١٩٢٣ في سنة ١٩٣٥؛ نعم. ولكنه مع الأسف قد عاد جدشاً بلا روح، أو تمثالاً من الرخام ممثلاً لعهد من الحياة الجياشة كان وانتهى عليه رحمة الله.

في يوم احتفال العقاد بعيد ميلاده السبعين، أهدت إليه إحدى تلميذاته الصحفيات «تورته» كبيرة غرست فيها سبع شمعات مضيئات، كل شمعة تشير إلى عشر سنين من سني حياته السبعين. ويومها، والجمع حاشد.

سألته: أي هذه الشمعات أكثرها حياة وأجلها ذكرى وأحبها إليك لو تستعيدها؟!!

قال : نصف الرابعة ونصف الخامسة (أي الشمعة التي تشير إلى ما بين سن ٣٥، ٤٥ وهي فترة ما بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٥).

كانت فياضة بالحلب (قصة سارة) وبالأدب (كتاب ابن الرومي) وبمعركة السياسة ضد القصر والانجليز. نعم، لقد كانت ضربة صدقي باشا أعنف مما قدرها أو قدرها المراقبون يومذاك، خسر بها صدقي والملك والانجليز والوفد والأمة المصرية جمعاء... ساعه الله.

* * *

خرج العقاد على الوفد، أو خرج الوفد على العقاد كما كان يقول، ولكنه لم يترك الحملة على توفيق نسيم، وإنما مدّها حتى شملت النحاس ومكرم عبيد وتوفيق دياب ومعاهدة ١٩٣٦ ولم تلبث البراكين أن هدأت واطمأنت واستقر الوضع على الذين أسلفناه من وصفه وفي هذا الوقت جاء فاروق.

جاء فاروق بعد انتهاء فترة الوصاية وبلوغه سن الرشد على النمط الذي بلغه به ابن عمه عباس حلمي الثاني، أي محسوباً بالسنين الهجرية لا الميلادية، فكان كأنه يشير بمستقبل في العرش كماضي ابن عمه مع الانجليز ومع المصلحين.

جاء بعد فؤاد الأول. بعد عهد من الصراع المرير الذي رسب العداء والكراهة والمقت في نفوس الناس على أبيه، فكان من الطبيعي، سيكولوجياً، أن يستبشر الناس خيراً بموت فؤاد وأن يرصدوا رصيد الكراهة فيه كله لابنه فاروق حباً ومودة واستبشاراً بخير عميم.

جاء والرجال البارزون في حقل السياسة المصرية يهادنونه على الأقل إن لم يؤيدوه، لأنه لا ينبغي بالدستور شراً.

وكان أول عمل بارز له هو إقالة وزارة النحاس في آخر يوم من سنة ١٩٣٧، وتأليف وزارة محمد محمود باشا في أول أيام سنة ١٩٣٨. وقد جاءت إقالة النحاس بعد حملة عارمة من العقاد على هذه الوزارة ورجالها وما صاحبها

من فساد وتضييع ، ولا سيما حملته على معاهدة ١٩٣٦ . فكان طبيعياً أن يرحب العقاد بإقالة النحاس وتفتيت قمصانه الزرقاء وفرق الارهاب والاعتداء . كما كان طبيعياً أن يؤيد وزارة محمد محمود للأسباب الآتية ، شخصية وعامة :

١ - وزارة محمد محمود الجديدة لم تعطل الدستور بل ساندت الدستور وجاءت على مقتضى أحكامه .

٢ - وزارة محمد محمود أخذت في العمل على تخفيف ويلات معاهدة ٣٦ المجحفة بمصر وماليتها وكرامتها .

٣ - وزارة محمد محمود ردت على العقاد أهليته التي ضاعت في سجن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ .

٤ - وزارة محمد محمود رشحت العقاد لعضوية المجمع اللغوي وتم دخوله فيه في سنة ١٩٤٠ .

لهذا أيد محمد محمود ولهذا هادن الملك فاروق .

وظلت المهادنة طوال الحرب العالمية الثانية وإلى ما بعدها بقليل . ولم يعكر الهدنة إلا حادث واحد ، العجيب فيه ليس هو تعكير الهدنة ، بل أنه يؤخذ على العقاد من جانب أعدائه وكأنه نوع من التهالك على الملك .

كان ذلك في مرسى مطروح ، وكان العقاد نائباً عن هذه الدائرة الانتخابية . في مجلس النواب ، وكان الملك - حسب خطته في زيارة أقاليمه ، ولعنايته الخاصة بالحدود الغربية المواجهة لاييطاليا - في زيارة لهذه الدائرة ، فكان طبيعياً أن يستقبله العقاد نائب الدائرة ، والشاعر العربي الممثل لبدو الصحراء العرب بمشيء من الشعر ، فقال فيه قصيدته المنشورة في ديوان «أعاصير مغرب» والتي مطلعها .

يا حادي البشرى دنا السفر ناد القبائل حيثما انتشروا

وفي حفل الاستقبال ، طار الملك فاروق طرباً لهذا الشعر الأعصم يلقي عليه مدحاً فيه ، فلم يجد - في سنه الصغيرة - كلمة يشكر بها العقاد إلا قوله :

كانت هذه القصيدة أخلق بوالدي مني .

قالها الملك تواضعاً منه وتشريفاً للقصيدة وشاعرها، ولم يع ما فيها من إساءة للعقاد الذي قضى حياته مصارعاً لأبيه. فما هو إلا أن قالها حتى تقبض وجه العقاد، وظهر الغضب والتحدي على وجهه، وأوشك - كما قال لنا - أن يهشم رأس الملك بالمقعد الذي بين يديه، ولاحظ هذا علي ماهر باشا رئيس الديوان، فقام فوراً إلى العقاد في منصبه يهيب به ويرجوه ألا يفتعل أزمة لا مبرر لها، والفتى صاحب الجلالة لا يعني إلا التكريم والتكبير. فتمالك العقاد نفسه قليلاً ونزل عن المنصة إلى مقعده رأساً دون مصافحة للملك. . . . وهذا شيء في عرف القصور عظيم. . . ثم لم يلبث أن ترك الملك وموكبه كله في الصحراء وعاد إلى القاهرة، رافضاً كل كلام قدم إليه في ذلك الحين.

وفي القاهرة فسر له الملك بنفسه ما عناءه، فكان اعتذاراً لا يمكن أن يرد وفي البلد تقاليد وذوق وثقافة فقبله العقاد. وذلك حسبنا أنه - لعله - المصري الوحيد الذي أساء إلى الملك فاعتذر له الملك بنفسه لا من رواء حجاب من الموظفين وأشباه الموظفين.

وحادث آخر، وإن كان ذا شأن بسيط. . .

حينما رشح العقاد نفسه للانتخاب في سنة ١٩٣٨، أوعز إلى صنوه وصديقه عبد القادر حمزة بأن يتنازل عن ترشيح نفسه ففعل، وأنعم عليه بلقب من ألقاب التشريف فكان تمييزاً بين الصنوين لا معنى له، ولم يدفع القصر إليه إلا أن العقاد قد سجن للطعن في الذات الملكية من قبل، وإلا أنه رفض الكتابة عن إسماعيل وعهد إسماعيل إلا من وجهة نظر المصلحين: محمد عبده وجمال الدين.

ولكن القصر لا يريد أن يكسر الهدنة بينه وبين العقاد، فدعاه علي ماهر باشا رئيس الديوان إلى مكتبه ليفسر له هذا السلوك من جانب القصر.

حكى لنا العقاد ذلك فقال:

دخلت على علي ماهر باشا، وما كدت أستقر في مقعدي حتى سمعت حركة في الحجرة المجاورة، كأنما يراد لي أن أفهم أن الملك نفسه موجود في حيث

يسمع ما يجري من الحديث، مبالغة في الاعتذار بتفسير السلوك.

قال علي ماهر لي إنك لست الشخص الذي يكبر باللقب، وما منعنا من الأنعام عليك إلا أنك مرشح للانتخاب والانعام على المرشحين يمنعه الدستور، وأنت أحرص الناس على الدستور.

قلت له: نعم، لست متواضعاً إلى الحد الذي أنكر فيه أنني كبير بغير لقب تكبير، ولكن إذا دخل عليك ضيفان فقدمت لأحدهما سيجارة ولم تقدم مثلها للآخر، فلإننا قلة ذوق على كل حال... .

وتركته مبهوتاً وخرجت.

* * *

وفي ذلك الزمن، زمن المهادنة، أجرى العقاد حديثه الصحفي المشهور مع الملك، الذي نشرته مجلة «أخبار اليوم» تحت عنوان «الملك الديمقراطي». وفيه انتدب العقاد للرحلة الملكية في الركب المصاحب للملك عبد العزيز آل سعود، عند زيارته الرسمية لمصر. وفيه عين عضواً معيناً في مجلس الشيوخ، وقد ظن البعض أن صداقته لأحمد ماهر والنقراشي هي السبب في تعيينه، بينما الحق والواقع أن الملك بشخصه وخط يده هو الذي اختاره، واقتصر دور أصدقائه على وضعه في محل أحد الشيوخ الذين تنتهي عضويتهم بعد سنة واحدة لا بعد خمس سنين أو عشر سنين.

كل هذا ولسنا نعرف أن العقاد قد أُعْطِيَ ثمناً مقابل أي شيء منها، إلا سيره في خط السياسة التي أملت لها الظروف يومذاك، وهي ترك مسألة الدستور والعناية بمسألة الجلاء، لأن الدستور لم يكن مهدداً ولأن الجلاء كان أولى بالجهاد... . وليس من المصادفة أن يكتب في ذلك الحين مقاله المشهور في الأهرام وعنوانه:

«عجلوا بالجلاء»

وذلك بمناسبة ما وصلت إليه المفاوضات بين صدقي وبيفن في سنة

١٩٤٦.

ثم كانت سنة ١٩٤٨ .
وكانت حرب فلسطين . . . وقضية الأسلحة واستغلال النفوذ الملكي . . .
فانتهى عهد المهادنة وابتدأ عهد المهانة ، والازدراء والاشمئزاز .



هنالك أوجه شبه عجيبة في اتفاق أحداث الحياة بين الملك فاروق وابن عمه
الخديوي عباس حلمي الثاني .

أولاً : كلاهما تولى العرش دون سن الرشد الشرعي ، على أساس حيلة
تحايلها الانجليز أول مرة واقتدي بهم في المرة الثانية وهي حساب السن بالسنين
القمرية .

ثانياً : تعرضا كلاهما لدرس قاس من الانجليز بعد سنوات قليلة من
توليها العرش ، لأنها ظنا أنها يستطيعان أن يستقلًا بالحكم عن سلطة الاحتلال ،
فكان درس الخديوي في حادثة الحدود ، وكان درس فاروق في حادث ٤ فبراير ،
وكلا المدرسين كان في السنة الرابعة والخامسة من توليها العرش .

ثالثاً : كلاهما شعر أنه مع الانجليز والشعب المصري كالتابع بين برائن
الأسد وهو يواجه النمر المتمرد أمامه ، فهو آمن كل الأمن ما دام قابضاً بين برائن
الأسد أن يشب النمر عليه ، ولكن يجب عليه أن لا ينسى أن برائن الأسد أشد
أحياناً من برائن النمر وأنيابه فانصرف كل منهما عن الصراع من أجل السلطة
إلى الاستزادة من الأموال والملذات .

رابعاً : كلاهما لقي ما يستحقه على يدي الشعب ، ثم لقي العزل والنفي
عن عرشه وعن البلاد .

خامساً : تصادف في المطابقات العجيبة أن تحدث أشياء ليس من
الضروري حدوثها ، ولكنها من تمام المبالغة في التشابه ، فقد أصيب أولهما
بالانهيار الأخلاقي وهو في سن الثامنة والعشرين تقريباً (١٩٠٢) وأصيب به
ثانيهما في ذات السن تقريباً أيضاً (١٩٤٨) . وواجه أولهما حادثة الحدود في سن

العشرين، وواجه الثاني حادث ٤ فبراير في سن الثانية والعشرين. وهي مرحلة واحدة من العمر، يكون فيها الفرد قد بدأ في التضج النفسي والعقلي إلى جانب التضج الجسدي، ويستعد لمرحلة التوازن بين القوى الحيوية فيه، العقل والوجدان وغرائز الجسد، بعد فترة صعبة جداً من عدم التوازن في المراهقة، حين يكون ذا تضج جسدي غرائزه عارمة، وغير ذي تضج وجداني لأنه في طيش واستنزاف استنزفته إياه طاقته الغريزية غير المكبوحة أو المضبوطة، وغير ذي كيان عقلي لأن العقل عنئذ يضع في متاهات الطيش الوجداني والطوفان الغريزي الجبار.

فإذا ما أتته الصدمة التي يختل لها توازنه الكياني المرموق، لم يرجع إلى رصيد من ثبات قديم، فانقلب كل ميزان لديه وضاع ضياع الأبد.

قوبل فاروق عند اعتلائه عرش أبيه بحفاوة ما بعدها حفاوة وأحيط بحب ليس مثله حب، حتى لقد روى المقربون منه أنه بكى من حرارة الاستقبال ذات يوم وهو يقول: «لماذا يرحبون بي كل هذا الترحيب وأنا لم أفعل لهم بعد شيئاً؟» وأقسم ليفعلن لهم ما يجعله عند حسن ظنهم. ولم يكن يدري أنه استحق عندهم العطف بكيانه لا بفعله؛ لمجرد أنه هو لا لأنه أدى هذا الشيء أو امتنع عن ذلك؛ لأنه حل محل أبيه الكرية، فتحول كره أبيه حباً له واستبشاراً به.

وراح في مبدأ الأمر - كما فعل ابن عمه - يعمل مع المصريين، ويقرب المصلحين إليه، ويطمح إلى أن يكون مثابة الأحرار المصلحين وزعيم الوطنيين المتحمسين. وقبض الله له من الرجال الأفذاذ ما لم يقبض مثله لكثيرين غيره، وألهمه الله وحماس المثالية التي تفيض بها نفسه الشابة أن يتعرف على النخبة الممتازة من هؤلاء الرجال.

ثم كان يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، يوم المأساة

اهتز العرش تحته، أو اهتز هو من فوق العرش وكاد يقع من على الكرسي.

وطافت برأسه - كما طافت برأس ابن عمه من قبل - فكرة قبول الاعتزال إخراجاً للانجليز، وعدم تمكين لهم أن يكرروا فعلتهم النكراء مع ابن عمه بنجاح مرة أخرى، لولا أن نصحاءه ومستشاريه زينوا له الرضوخ والبقاء على العزل الذي لن يجدي الشعب ولا القصر شيئاً.

فلما خرج من المحنة خرج وهو يحس أن ناب الانجليز، وإن ظل مختفياً، ناب أزرق، وأن ظفرهم حديد وإن أدير في قفاز من حرير.

ولم تمض سنة أو نحو ذلك حتى تعرض للقتل في حادث سيارة في طريق أنشاص.

كل هذا يشترك مع ابن عمه ويتشابهان فيه، ثم يزيد هو على ابن عمه بشيئين رئيسيين تعيسين.

أحدهما أن ذريته حتى ذلك الحين كانت كلها من البنات في بلد لا يجيز للبنات أن يتولين العروش. والثاني وقوعه تحت وقر لا يحتمل من سلوك بعض أفراد أسرته، فكان شعوره الداخلي بالخزي شديداً على نفسه، حتى لقد نفى بعضهم وحرّم عليهم دخول مصر، فاتخذوا من هذا الاجراء سبباً آخر للنكايّة فيه والتمادي في غيهم المخزي إذ انطلقوا في تهتكهم بغير ضابط ولا رابط ولا مستشار نصيح.

وجاءت حرب فلسطين

وشعر فاروق أن الأمريكان شيء جديد.

لقد أوشك الجيش المصري أن يلقي باليهود جميعاً إلى قاع البحر. وراحت مدافعه تدق بعنف على ضواحي تلك أبيب. ثم إذا بالمستر ترومان رئيس الولايات المتحدة يعلن «أن إسرائيل قد نشأت لتبقى «Israel is here to stay» . . . ونفذ ما قال رغم أنف الجميع.

تضافرت كل هذه البلايا على الملك حين ناهز الثلاثين . . . فانهار المسكين. وكان انهياره يتمثل في شيئين رئيسيين تتفرع عليهما كل الفروع

الأخرى. الأول جمع المال لمواجهة الحياة بعد العزل في المنفى، ولأن حب المال جبلة في أسرته ورثها كما ورث غيرها من الصفات، والثاني رغبته المرضية في الاعتداء علناً على الأعراض، عسى أن يكون له في هذا الاعتداء عزاء وعوض.

كان طبيعياً إذن أن يستحق الإشمئزاز والمهانة من كل المصريين، وأن يثير ثورتهم عليه، لا سيما بعد هزيمة الجيش في فلسطين بفعل الأمريكان والروس مجتمعين.



بدأت الثورة منذ ١٩٤٩، حين أخذت تتجمع سحبها الداكنة في جو السياسة المصرية شيئاً فشيئاً، وأخذت تظهر بوجهها المناقض لمصالح الملك شيئاً فشيئاً ورويداً ورويداً.

ومن مفارقات مصر التي لا تنتهي أن الثورة قد بدأت في مجلس الشيوخ، في صورة مشروع بقانون لتحديد الملكية الزراعية قدمه محمود بك خطاب.

ولم تلبث النقمة والاشمئزاز من الملك أن جعلت خطوة الثورة تزداد، فتزداد الاجراءات التعسفية المقابلة لها حتى بلغت الذروة في سني ١٩٥١ و ١٩٥٢، ولا سيما بعد أن أعلن عن ميلاد أحمد فؤاد الصغير، ولي العهد الجديد بعد سبعة أشهر من زواج أبيه بأمه، فتجددت إشاعة ميلاد أبيه من قبل، قبل إثنين وثلاثين سنة.

كانت أبرز معالم الثورة في مؤسسات مصر وشوارعها:

١ - إستجواب مصطفى مرعي للحكومة في مجلس الشيوخ عن الأموال التي استحوذ عليها الملك لترميم «المحرسة» وعن صفقات السلاح، وهو الذي عرف باسم الاستجواب عن فساد الحكم والأسلحة الفاسدة.

٢ - ثورة الأزهر التي بلغت أرفع ذراها في مقال شيخ الأزهر وعنوانه: «نقتر هنا وإسراف هناك»، ويقصد بهنا «الأزهر» و«هناك» جزيرة كابرّي حيث يصطاف الملك المهتوك.

٣ - ثورة الصحافة وكان من أبرز ملامحها التي تدعو للثورة الجائحة في شبه صراحة كاملة المقال الأسبوعي الذي كانت تنشره «آخر ساعة» بعنوان «حدث في مثل هذا اليوم من سنة ١٧٨٩ تحكي فيه قصة ما كان يحدث في فرنسا في ثورتها ضد لويس السادس عشر.

٤ - ثورة القضاء ممثلة في أحكام الإفراج عن الصحف المعطلة والحكم بتعويض الصحف المصادرة، مما يعطي للثورة شرعية القانون التطبيقي ويحرم الملك والحكومة منها.

٥ - ثورة الجامعات والمدارس، وقد بلغت حداً لا يعلم له مثيل من قبل ولا من بعد، فعرف العام الدراسي ١٩٥١/ ١٩٥٢ بعام «المائة يوم» لأن الدراسة لم تنتظم فيه إلا مائة يوم أو أقل من ذلك بقليل. وكانت هتافات الطلبة شيئاً لم يسبق له مثيل، ولا أظنه سيلحق به مثيل، ولربما كان من الواجب تسجيل هذه الهتافات صيانة للتاريخ، إلا أنها من البذاءة بمكان لا يسمح بتسجيلها.

وجاءت اللحظة الحاسمة بثورة الجيش:

فالجيش هو الحصن الحصين للملك، وهو الحصن الأخير فلما ثار عليه الجيش لم يبق له حصن يفيء إليه إلا حصن الانجليز، ولقد حاول ذلك، وفعلاً نزلت طلائع الجيش البريطاني إلى مشارف القاهرة في بليس، ولكن الأمريكان كفوا يد الانجليز، فوجد فاروق نفسه بغير حماية تحميه.

بدأت ثورة الجيش في آخر خنادق حصن الجيش الحصين، في نادي الضباط الذي شهد مبادئ الملك وعتوه ووقاحته. وتمثلت في انتخابات الرئاسة فلم يحصل ممثل الملك على أكثر من ٢٪ من الأصوات، وحصل ممثل الثوار، اللواء محمد نجيب على ٩٨٪ منها، فألغى الملك الانتخاب كله وعين مجلس إدارة من عنده ريثما ينظم أمر الانتخاب. ولكنه لم يبق إلى أن ينظم شيئاً، فقد عوجل وعزل بعد أيام من ذلك التاريخ وبعزله إنتهت أسرة محمد علي وتاريخها من مصر.

فكيف كانت علاقة العقاد بها في الطور الأخير؟!!

لم يكن العقاد حينئذ في طور الشباب العارم الذي كانه من قبل ؛ ولم تكن الوزارة الوفدية والتي ترك له المجال حراً يفعل كيف يشاء، فكان طبيعياً أن ينصرف للكتب يكتبها في الفلسفة والأدب والشعر، ولا شك أن هذه الفترة هي أخصب فترات عمره بالكتب عدداً وأهمية على السواء، ولا جرم كان يقول لنا في ندوته في ذلك الحين رأيه في الكتب والكتابة إذ يقول :

«عندي كتابة الكتب كالزواج الشرعي ينجب ذرية شرعية صالحة؛ وكتابة المقال الأدبي كالتسري أو الاستخذان ربما حقق متعة ولكنه ينجب أبناء غير شرعيين، أما المقالة السياسية فإنها عندي كالاستمناء».

فكان المتوقع أن يقف مثل موقف أحمد لطفي السيد مثلاً، يؤيد بقلبه دون يده أو لسانه.

ولكنه لم يكن كذلك ولا كان يرضاه بل لقد أيد باليد وباللسان وبالقلب جميعاً من غير مراء إلا أنه لم يكن فارس الميدان المجلي ولا قائد الكتية الجرارة، وإنما كان قائداً بين قواد، وفارساً ضمن فرسان، وكان مكانه في حجرة العمليات لا في ميدان القتال.

اشترك مع الشيوخ في كل مشروعات القوانين المضادة للملك ولا سيما مشروع تحديد الملكية الزراعية الذي هدد من أجله مقدمه محمود خطاب بك ومؤيدوه.

واشترك اشتراكاً بارزاً في استجواب الحكومة عن الأسلحة الفاسدة وعن طلب محاكمة المسؤولين عن فساد الحكم وتدخل القصر في الحكومة وهم كريم ثابت وإدجار جالاد ومحمد حسن وآخرون.

إلا أن أبرز مشاركاته إثنان: أولاهما تأليفه كتاب «يوليو وضرب الاسكندرية» الذي ظهر في يوم ٥ يوليو ١٩٥٢ فلم يحتمل القصر ما فيه من تحليل تاريخي لدور أسرته في الاحتلال على عهد عمه الخديوي توفيق ورآه ناراً على النار المندلعة إلى عنان السماء في ذلك الحين فصادره، وإن جاءت المصادرة

بعد أن وزع الكتاب فجمعه من السوق بعد أن حصل عليه المبكرون بشرائه، وأنا واحد منهم. ولم يلبث هذا الكتاب أن أفرج عنه بعد ثلاثة أسابيع، أي بعد أن عزل الملك الذي صدره في ٢٦ يوليو من ذلك العام.

والمشاركة الثانية هي التي حاول صدقي باشا أن يقوم بها لولا أن عاجله القدر دون تمامها.

وخلاصتها كما رواها لنا العقاد هي أن تتفق رجالات البلد جميعاً على تكوين وزارة تتولى مقاليد الحكم على أساس شرعي دستوري، وتنتهز هذه الوزارة فرصة وجود الملك في تهتكه في أوروبا فتقبض عليه وتلقي به في مصحة أمراض عقلية يتفق عليها ثم يتفق معها ويعلن أنه أصيب بانحيار عصبي ويعلنون نشرة طبية تقول إنه لا أمل في شفائه، فيعزل ويولى الملك ابنه الطفل الرضيع تحت مجلس وصاية مختار أدق اختيار، ويوضع الطفل نفسه تحت رعاية شديدة تتولى أمر تعليمه. ويكون أول أعمال الحكومة ومجلس الوصاية أن ينقح الدستور بطريقة دستورية، فيجعل سن الرشد الدستوري اللازم لتولي العرش سن الثلاثين سنة الميلادية، كما هو الحال في الحد الأدنى لسن أعضاء مجلس النواب.

وكان المأمول أن مصر، في هذه السنين الثلاثين، فيما بين عزل فاروق وبلوغ ابنه سن الثلاثين في سنة ١٩٨٢ تكون قد حلت جميع مشاكلها بغير عائق من الملك، وللأمة في أثناء هذه المدة أن ترى لنفسها إن شاءت أبقت على الملك والملكية وإن شاءت تخلصت منها بأيسر مجهود.

وكان الدور المطلوب من العقاد هو الصحافة. فقد كان المؤتمرون يحتاجون لقلم العقاد، بشرط أن يكون القلم الذي كتب «طبيب الكاللو» و«منزل للإيجار» و«لسنا عبيداً يا عبيد»... وقد وافق العقاد، وأعد نفسه للعودة إلى الشباب الحمي، إن لا يكن جسماً فقلماً على أقل تقدير.

ولكن شاءوا شيئاً وشاء الله غيره.

مات صدقي ومات معه المشروع....

وعزل الملك بغير حاجة إلى كل هذا التدبير.

ولم يبق إلا أن يودعه العقاد، فودعه بكل اشمئزاز حين قال في مقال بعنوان «الملك المسكين» [الأساس ٢٨ يوليو ١٩٥٢].

«تولى فاروق الأول - ملك مصر السابق - عرش هذا البلد في ظروف لم يسعد بمثلها أحد من أسلافه وأجداده، غير مستثنى منهم فرد واحد، من أولهم محمد علي الكبير إلى أحمد فؤاد آخر ملوك الأسرة قبله.

تولى العرش مستقلاً لم يتعب في استقلاله، محبوباً لم يعمل ما يستحق به حب بلاده، غنياً بالمال الذي يقنع من لا يقنع، ويشيع من لا يشيع، ويبلغ غاية المطمع لمن يطمع، غنياً بالسلطان، قوياً بالأعوان، فتياً في العنفوان، يتوسع سلطانه بالدستور حيث توسع، ويتبرع له العاملون ولا يتبرع، غير مسؤول عن خطأ المخطئين، مشكوراً على اجتهاد المجتهدين وصلاح الصالحين، وهو في أمان، بل في أعز الأمان، لأنه في المكان الأعز الأرفع.

وتلفتت مصر ترجو وما أحقها بالرجاء، وتوسلت إلى الله تبتهل وتدعو، وما أصدق الابتهاال وأخلص الدعاء، وتطلعت على شوق، حتى شب عن الطوق، فإذا هو يهبط إلى الحضيض وهي تتطلع إلى السماء.

يا لله! ما أشقى من تشقيه نفسه ولو أسعدته الدنيا بكل حظ سعيد، وأحاطت به طوالع اليمن من قريب ومن بعيد، ومسكين من يُرثى له ويُعتَبَر بمصيره وهو بحسد الحاسدين أجدر منه بالعبرة والثناء.

يا لله! كم عدوا كانوا يبلغون منه ما بلغه من نفسه بجهد كجهد الجبابرة وذكاء كذكاء العباقر، لولا أنه غاية العجز وغاية الغباء!

يا لله! كم عدواً لدوداً حقوقاً، بل كم مئات من الأعداء الحاقدين، دسوا وبرعوا في حبك الدسيسة، واحتالوا وأمعنوا في إتقان الحيلة، وسهروا ليل نهار، واقتدروا عليه قصارى الاقتدار، كانوا خلقاء أن ينالوا منه بعض ما ناله من نفسه، وأن يلوثوه بعض ما لوث من سيرته، وأن يفضوا القلوب من حوله بعض

ما فض من قلوب أوفى الناس له وأقرب الخلق إليه وأصبرهم على جهله وأقمنهم بالإشفاق عليه .

لكأنما كان موكلاً بنفسه ألا ينام ليلة ولا يطلع عليه نهار إلا وهو ظافر بكراهية بل بازدراء، وألا يعمل عملاً إلا ليفقد به ما وجد، ويضمن كل الضمان ألا رجعة لما فقد، ولا صلاح لما فسد ولا ندم ولا خجل ولا حياء .

ولج به الشؤم والبوار، وأوغل في الضرار وسوء الجوار، وبلغ أشده وجاوز حده، فمن شقاوة نفسه إلى شقاوة بلاده، ومن خسارة ضميره ووجدانه إلى خسارة رعاياه وأجناده، كأنه لا يستريح وفي البلد رأس يرفع وشرف يمنع وضمير يحيا وعرض يصاب .

أولى الناس بشكره أوفرهم قسطاً من غدره، وأقربهم إلى قلبه أضمرهم بسر به وعرشه وشعبه، وكلهم على حذر، من غاب منهم ومن حضر، ومن أقبل منهم ومن أدبر، ولعل الأرجح كفة في ميزانه أخسهم قدراً في ميزان بني الإنسان .

أغضب الدنيا ليحتمي بمن لا يحمي، ورمى الدولة لقي ليرتمي في أحضان من يرميه، وأهان من أعزوه وأعز من أهانوه، وذبح وما يختصم فيه كلبان، بل جردان .

ولكل عذره إذا هبط ونزل، ولكل حجته إذا أساء واسترسل، فقير يطلب الثروة، وذليل يطلب العزة، ومجهول يطلب الشهرة، ومنبوذ يطلب المحبة والرضوان .

إلا هذا المسكين الذي لا نظير له فيمن يخلق الله من المساكين، فله في موضع كل عذر ملامة، وله بديل من الهوان لكل حافز على الكرامة، كأنما يأبى غاية الإباء أن يقدم على ذنب وله عذر منه في الجهر أو الخفاء، ولا يرضيه إلا أن يقترب الآثام والشرور، غير معذور ولا مضطر ولا مدفوع ولا تجزئي بجزاء جشع بلام عليه الجياع العراة، وذلة لا يعذر فيها العبيد الجناة، وعداء لا مسوغ له من

الإساءة بل مسوغه الولاء والوفاء وإنقاذ الحياة.

وفي الزمن الذي يترضى فيه ملوك الغرب والشرق رعاياهم، ويتطوعون فيه بالود لمن لا يودهم وينزلون فيه عما يملكون ويبعثون فيه ما يكتنزون وما يدخرون، تبثلى مصر بجالس على عرشها يأخذ مالها عنوة في غير مبالاة، ويغلو في التهام أقواتها واهتضام أرزاقها ولا موضع للمغالاة، ويهينها ويتبجح بإهانتها لأنها تكبره وتوقره، ويبغضها ويسرف في بغضها لأنها تتعلق به وتذكره، ويود لو يقال على كل لسان «هذا أظلم الملوك على أذل الأوطان».

لقد طال والله صبرك يا مصر، وقد طار والله حلمكم يا كماء مصر، وقد أوشك هذا البلد أن يضرب به المثل في الصغار والصبر على الضيم والعار فلما أقدمتم إذا بهاتف الفرج كأنما يسبقكم ويحسب ساعته مع ساعتكم، وتلاقى فرط اليأس ووثبة الأمل، كأنما يتلاقيان من الميعاد في أوان.

قولوا اليوم مع بشار:

إذا الملك الجبار صَعَّرَ خده مشينا إليه بالسيف نعاتبه
لولا أن الجبار وصف لا يوصف به جبار الورق وملك القمار، ولولاه لما اجتوته مصر ولا تعمدت بلاءه ولا تعجلت جزاءه، ولا والله ما قصرت معه ولا تركت باباً تفتحه لتوبته ونصحه إلا فتحت وأمعنت في فتحه، ولكنه هو جار عليها وجار على نفسه، وأباها إلا خطة من خطتين: إما عشرون مليوناً من أبناء آدم وحواء منكسي الرؤوس لغير ذنب جنوه، وإما فرد واحد لا قيمة له بغير قومه منكس الرأس لألف ذنب جناه.
فليذهب بالنكسة من أرادها.

وليرفع رأس مصر، وليرفعه أبطاها الكمناة وأعلامها الهداة وأبناؤها الحماة، ما عاشت فيها نفس وما نبضت فيها حياة. »

هذا ما قاله فور مغادرة فاروق للبلاد. وفي مقال آخر من المقالات الكثيرة التي ودعه بها عنوانه «لم تعوزه العظمت» يقول: «قيل في التعقيب على مصير

الملك السابق كلام كثير بعضه حق وبعضه باطل، ومنه الجدل ومنه الهزل، ولكننا لا نعلم أننا قرأنا في التعقيب على ذلك المصير ما هو أبطل ولا أحزن من قول القائلين إنه انتهى إلى مصيره المخجل لأنه لم يجد من ينصحه ويحذره، فتمادى إلى النهاية وهو جاهل بعقباه.

فهذا الكلام خطأ من وجوه كثيرة. خطأ مركب يدل على أن قائله لا ييغون الحق ولكنهم ييغون غاية لأنفسهم يخدمونها ولو ألقوا بالتهمة على الأمة في جملتها.

هذا الكلام خطأ «أولاً» لأنه يخالف الواقع؛ وخطأ «ثانياً» لأنه سيء إلى سمعة المصريين جميعاً في غير صدق ولا إنصاف؛ وخطأ «ثالثاً» لأنه يفتح أبواب المعاذير ويفتح معها غداً أبواب الدعاية المفرضة مما نشير إليه ولا نتوسع فيه^(١).
والحقيقة على نقيض ما يقوله أولئك المعقبون . . .

أورد العقاد بعد هذا أنواع العظات والتحذير التي لقيها فاروق وخلاصتها هي: الحوادث العالمية؛ والحوادث المحلية؛ وكل ناصح تسمع نصيحته من المصريين وهم معروفون بأسمائهم ومعروفة نصائحهم ومنهم النقراشي رئيس وزرائه الذي أخذه بقارعة من أجل السهرات في الخمارات وبعض دور الهوى . . . ثم يقول: «وقد أشرنا إلى بعض هذه المواقف في مقالين سابقين، وسنكمل الكلام عنها جميعاً في بيان آخر، ولكننا نكتفي هنا بنصيحتين تاريخيتين لا تتكرران في حياة كثير من الملوك المحتاجين إلى النصيحة وهما: عريضة المعارضة، وخطاب الرئيس السابق إسماعيل صدقي الذي كتبه إلى فاروق في مرض وفاته^(٢)».

فليس أصرح ولا أقوى من قول المعارضة في عريضتها المشهورة:

(١) كان يعني بهذا تبرير الحكم الدكتاتوري المستبد الذي لا يعترف للأمة بحق الحرية.

(٢) أرسله بعد فشل خطته المنوء عنها سلفاً، وبلي نص الخطاب لاحقاً.

«إن الصدور منظوية على غضب تغلي مراجله، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون».

أو من قولها: «إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته إلى حد، وإننا نخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيين الذين ظلموا خاصة».

وقد كانت المعارضة صريحة قبل ذلك حين أشارت في أول العريضة إلى تحول القلوب بعد حادث القصاصين، وأنها كلما اتجهت إلى العرش في محتها حيل بينه وبينها لا لسبب إلا لأن الأقدار قد فسحت مكاناً في الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساءوا النصيح وأساءوا التصرف، ومنهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات.

«أما خطاب الرئيس السابق إسماعيل صدقي فقد تحدث به الخاصة وسرى حديثه إلى العامة، وكان في تحذيره على هذا المثال من النصيح الصريح والإنذار الذي يوشك أن يلمسه العواقب بيديه».

«فأما جزاء المعارضة على تلك النصيحة فهو الإستعلاء السمج والقسم أمام أولئك الحاشية المتهمين أن أحداً من موقعي العريضة لن يدخل القصر ولا دواوين الحكومة ما لم يعتذر علانية عن هذه «الوقاحة» ولجت به الصبانية والتزق فجعل من حين إلى حين يرسل إلى المعارضين من يمينهم بالوزارة ويقول لهم إن الأمر معلق على الاعتذار. بل لجت به الصبانية والتزق حتى خرج من التأميل إلى التهديد. فلما أعرضوا عنه ولم يكثرثوا لتأميله ولا لتهديده تعمد تقليب الوزارات، أو تعمد اللعب بعرشه ليكايد ويعاند على أسلوبه «النسوي» الذي خلا من الرجولة خلوه من الحصافة والمبالاة بالمصير».

«وأما جزاء إسماعيل صدقي على خطابه فهو ما يعلمه المصريون من ذلك الإنتقام الحقير من جنازته، وتلك الخسة التي سولت له أن يسأل عمن مشوا في الجنازة ليسجلهم عنده في القائمة السوداء...».

«على أن الشوارع والأزقة لم تبخل بحصتها في وعظه وتنبهه حين تجاوز الأمر

عظات الحكماء وتنبيه المسؤولين . فماذا ينتظر ملك يسمع صبية الشوارع يهتفون بسقوطه ويشهرون باسمه وأسماء خاصته وذويه؟ . . .

«إن عظات فاروق كانت أكثر مما يلزم لوعظه . بل نكاد نقول إن عشراء السوء على وفرتهم حوله كانوا أهون من أن يفسدوه لو كان به موضع إصلاح . ولكنه إنسان معكوس الطبيعة، معكوس النية، معكوس العمل، قد استعان بشيطانه واستعز بسلطانه فجنى على نفسه بيديه .

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأول ما يجني عليه إجهاده»

وفي مقال بعنوان : «الجيش وقائده» يقول :

«إن الفاسد يفسد على نفسه كما يفسد على غيره، ولن يكون الملك فاسداً حيث تصلح سياسته لكسب الأنصار والاحتفاظ بولاء أنصاره، فإذا فاته أن يكسب الأنصار المحافظين على ولائه فلا حماية له ولا لعرشه من أحد، وجاءته الرزايا من وجوه المطالب كما قال الشاعر الحكيم .

لقد كانت السياسة الرشيدة أن يحتفظ الملك بولاء الجيش لأن الأمة كلها تدين له بالولاء وتحميه بكل قوة وفي طليعتها القوة العسكرية . فما زال به الجهل حتى أصبح أذنا به وأعوانه حمى له من الجيش وهم أعجز من أن يحموا أنفسهم لو لم يعتمدوا عليه .

وصل فاروق إلى هذا الموقف قبل حرب فلسطين، فلما تكشف تلك الحرب عن فضائح السلاح لم يبق في الجيش المصري ضابط ولا جندي يضمن الولاء للملك المجرم الذي بلغت به الضعة - والعياذ بالله - أن يتجر بأرواح جنده وهم في ساحة القتال . . . » .

* * *

قليل هذا من كثير مما وصف العقاد به الملك المخلوع، على أنه قد كان أشد تطرفاً من كثير من شبان ذلك الزمان، وحسبك به وهو يصف الملك بالوضاعة وبالإجرام وبالجهل وبالزراية والاسفاف، وبالفساد الذي لا يرجى له

صلاح ولا يرجى منه نفع وما إليها.

فلله ما كان أشجعه وأصوب رأيه ومذهبه فيما قال وفيما سكت به عن كل مقال.

* * *

فيما يلي نص خطاب المعارضة كما أورده هو وقصته صاحب المعالي محمد حسين هيكل باشا في كتابه «مذكرات في السياسة المصرية - الجزء الثاني ص ٣٥٧ وما بعدها: قال معاليه: «عدت من أوروبا فألفت القاهرة تتحدث عما تنشره صحف العالمين القديم والجديد عن ملك مصر. وذلك رغم منع الوزارة (وزارة النحاس باشا في صيف سنة ١٩٥٠) دخول هذه الصحف إلى مصر أو تمزيق الصفحات التي نشرت فيها هذه الأنباء. وألفت أصدقائي رجال المعارضة يتحدثون فيما لهذه الدعاية من أثر سيء على سمعة الوطن، وفي إستخذاء الحكومة للملك وضعفها المطلق أمامه وأمام حاشيته وتداولنا في الأمر واتفقنا على أن واجبا الوطني يقتضينا أن نقف في سبيل هذا التيار وأن أول خطوة نخطوها في هذه السبيل أن نعد كتاباً نبليغه للملك أول وصوله إلى مصر نين فيه خطورة ما تنحدر إليه الأحوال في مصر ونطلب إليه فيه أن يتخذ خطوة تنقذ البلاد من الخطر. ووضع هذا الكتاب ووقعناه وأبلغناه إلى الديوان الملكي عشية وصول الملك إلى الاسكندرية، وهذا هو نص الكتاب:

«يا صاحب الجلالة:

«إن البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيها الراعي الصالح والرشيد، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها، والتفت حول شخصكم قلوبها، فما واتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء. وما العهد ببعيد بحادث القصاصين وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين.

«واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث. ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش في محتها حيل بينه وبينها، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكاناً في الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا

الشرف، فأساءوا النصح وأساءوا التصرف، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هي الآن مدار التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة جيشنا الباسل، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتماً عن تناولهم بحكم مراكزهم، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابي قد أضحي حبراً على ورق، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التي قضت على حرية الرأي فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا.

«ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساويء وغيرها من الشائعات الذائعات، التي لا تتفق مع كرامة البلاد، حتى أصبحت سمعة الحكم المصري مضغة في الأفواه، وأمسث صحافة العالم تصورنا في صورة شعب مهين، يسام الضيم فيسكت عليه، بل ولا يتنبه إليه، ويساق كما تساق الأنعام، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلي مراجله، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون.

»يا صاحب الجلالة

«لقد كان حقاً على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق، ولكنها درجت في أكثر من مناسبة على التخلص من مسؤوليتها الوزارية بدعوى التوجيهات الملكية، وهو ما يخالف روح الدستور، وصدق الشعور ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستوري يملك ولا يحكم، كما أنها توهمت أن في رضا الحاشية ضماناً لبقائها في الحكم، وسترأ لما افتضح من تصرفاتها وما انغمست فيه من سيئاتها - وهي هي لا تزال أشد حرصاً على البقاء في الحكم وعلى مغائمه منها على نزاهته - ولهذا لم نر بداً من أن نهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن، لا ابتغاء حكم ولا سلطان، وبرأ بالقسم الذي أدينه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد. وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذي يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال.

«يا صاحب الجلالة :

«إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته إلى حد، وإننا لنخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيين الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالي وسياسي وخلقي، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد.

لهذا كله نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً وعاجلاً، فترد الأمور إلى نصابها، وتعالج المساويء التي تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور وطهارة الحكم وسيادة القانون بعد استبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها، ومن غضوا من قدر مصر وهبتها، وفشلوا فشلاً سحيقاً في استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها، وأهدروا فوق إهدار اقتصادها القومي، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل وحرموا الفقير قوته اليومي.

ولا ريب أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها، فيسير الحاكمون جميعاً في طريق الأمانة على اختلاف صورها، متقين الله في وطنهم، ومتقين الوطن في سرهم وعلنهم.

والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلاً الوطن برعايته فيسير شعب وادي النيل قدماً إلى غايته.

إمضاءات

إبراهيم عبد الهادي	طه السباعي	علي عبد الرزاق
محمد حسين هيكل	مصطفى مرعي	رشوان محفوظ
مكرم عبيد	عبد الرحمن الرافعي	حامد محمود
حافظ رمضان	إبراهيم الدسوقي أباطة	نجيب اسكندر
عبد السلام الشاذلي	أحمد عبد الغفار	زكي ميخائيل بشارة
السيد سليم.		

خاتمة المطاف

انتهى فاروق فانتتهت أسرة محمد علي وانتهت الملكية كلها مرة واحدة في وادي النيل إلى غير رجعة في زمن منظور...

انتهى فاروق، وتولى في مكانه ابنه أحمد فؤاد الثاني، وكان في الشهر السابع من عمره يومذاك، فوضع تحت الوصاية إلى أن ألغيت الملكية وعزل عن العرش نظرياً كما تولاه نظرياً.

إنتهى فاروق وأسرته، فانتتهت علاقة العقاد به. وانتهى مقالنا هذا بانتهاء موضوعه، وأصبح يحق لنا أن ننظر نظرة شاملة كاسحة في إيجاز كبير إلى هذه المسيرة الطويلة.

كان الصراع كله على الحرية: الحرية الوطنية بالاستقلال عن الحكم الإستعماري الإنجليزي؛ والحرية الفردية بالاحتفاظ للأمة بحقوقها ضد طغيان القصر الملكي في الدستور.

فإذا نظرنا إلى العقاد نظرة واحدة لوجدناه في صف حزب الوفد ست عشرة سنة، وضد حزب الوفد ست عشرة سنة أخرى إلى أن أنهت الثورة العسكرية في ١٩٥٢ حياة الأحزاب جميعاً.

وفي هذه الست عشرة سنة الأخيرة، نرى العقاد متحالفاً مع الانجليز مرة، ومع القصر مرة، ومع الأحزاب المناوئة للوفد في جميع المرات، وان لم يرتبط بأي منها.

مثل هذه الخلاصة يمكن أن تكون دليلاً على التقلب والأكل على جميع
الموائد والبحث عن أجل الفوائد... وهذا ما يرمي العقاد به أعداؤه
وناقده... يقولون: لقد حارب صدقي وقال فيه ما قال، ثم تحالف معه، وقد
حارب محمد محمود أمر حرب ثم عاد فصالحه هو وسائر رجال حزبه الذين قال
فيهم ما قال مالك في الخمر يوماً ثم عاد يضع يده في أيديهم، كعبد العزيز
فهمني ومحمد حسين هيكل وحافظ عفيفي... وغيرهم ويقولون: لقد ناصب
الإنجليز العداء ثم عاد يدعو لهم ويلقي حديثاً إذاعياً كل أسبوع في تأييدهم في
مدة الحرب العالمية الثانية، ويؤلف كتاباً بل كتابين ضد أعداء الانجليز من
النازيين هما: «هتلر في الميزان» و«النازية والأديان».

وحق ما يقولون....

حق لو كان الظاهر المختصر هو كل الحقيقة....

حق لو كان القصر الملكي سياسة واحدة على الرغم من تغير الرجال
والأحوال.

حق لو كان الساسة باقين على رأي واحد ولم يغيروه.

حق لو كان الانجليز شيئاً واحداً ثابتاً كتمثال يعترض شريعة الطريق...

حق لو كان كل ما في الدنيا ثابتاً على حالة واحدة، والعقاد هو المتغير
الوحيد.

ولكن ليس شرط واحد من هذه الشروط حقاً، فليس جواب واحد من
أجوبته حقاً إذن.

فالقصر الملكي الذي تغير من فؤاد إلى فاروق لم يكن هو القصر الملكي
المعروف بسياسته في سنة ١٩٢٤، ولا حسن نشأت والإبراهيمي هما ممثلين في
علي ماهر وأحمد حسنين وإبراهيم عبد الهادي.

ورجال السياسة كصدقي ومحمد محمود كانا يحاربان الدستور ويوقفانه أو
يلغيانه أو يبدلانه فيما قبل سنة ١٩٣٦، وصاروا يحفظانه ويؤيدانه ويعملان في
ظله، يستندان إليه ويسندانه.

ومثل هذا يقال في الآخرين، الذين كانوا في حقيقة أمرهم نهازي فرص، وكان سيد القصر ضد الدستور فكانوا إذا وجدوا الفرصة عنده تابعوه على هواه انتهزاً لها، فلما أصبح سيد القصر نفسه مع الدستور - ولو في الشكل الظاهر - لم يعودوا يبحثون عن فرحهم بمقاومة الدستور.

والانجليز أمة واسعة الرقعة متشعبة المطالب والمسؤوليات ولم يحدث أبداً من أي مصري، لا من المدنيين ولا العسكريين، لا من الملك ولا من الأمة، لا من الوفد ولا من أحزاب الأقلية، أن أعلن أنه يريد أن يعرقل انجلترا عن المحافظة على طرق مواصلاتها والقيام بمسؤولياتها وكل ما كانت تريده هذه الفئات المصرية المختلفة هو ألا تتعارض هذه المسؤوليات الأمبراطورية مع الحقوق الشرعية لمصر والمصريين في الحرية والاستقلال.

ليس من المعقول إذن أن يكون موقف المفكر المصري ضد كل ما هو إنجليزي بغير تمييز، وإلا كان موقفه كموقف أولئك التلاميذ المضللين الذين ضللتهم بعض الفئات المستفيدة من ضلالهم فأحرقوا كتبهم الدراسية لأنها بلغة إنجليزية، وكأننا ضد العلم والثقافة لا ضد تحكم الانجليز في وادي النيل.

لقد كان موقف العقاد هو الذي يجب أن يكون: هو في الشعر وفي الأدب وفي الثقافة على العموم في صف الانجليز...

وهو، إذا كان الانجليز في حرب ضروس شعواء، يحاربون للديمقراطية ضد الدكتاتورية، ولحقوق الشعوب ضد توسع «اللينسرادم» (سياسة المجال الحيوي لتوسع السكان)، وللمساواة بين الناس ضد سياسة تغليب جنس على سائر الأجناس، فهو مع الانجليز... ويكون مجرماً إن لم يكن مع الانجليز^(١).

(١) تتلخص سياسة ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية في الحرب الثانية في هذه النقط الثلاث: (أ) الكفر بالديمقراطية والايمان بالاتوقراطية أسلوباً في الحكم المجدي...

(ب) تغليب الجنس الآري على سائر الأجناس في الفضائل والمميزات مما يعطيه الحق الطبيعي في حكم العالم في نظر الألمان النازيين، وتغليب الرومان وحضارة الرومان عند الفاشيين الطليان... (ج) مطالبة ألمانيا «بمجال حيوي» للتوسع السكاني سواء في أوروبا =

أما إذا كان موقف الانجليز من مصر، يريدون حكمها والتحكم فيها والوصاية عليها، فهو ضد الانجليز. . . ويكون مجرماً إذا لم يكن ضدهم.

ولقد كان العقاد في الموقف الصحيح الذي تصححه مصالح الأمة المصرية في كل طور من الأطوار وإزاء كل عدو مختلف أو صريح.

كان مع الحرية للأمة سواء في الداخل والخارج، وسواء في السياسة وفي الاقتصاد ومطالب العيش، وسواء في الأدب والفكر وفي الممارسة والتطبيق وفي القانون والشرعية وحتى في الدين.

لم يرغمه موقف على التخلي عن مبدئه.

كان ضد سعد زغلول في موقفه من كتاب «الاسلام وأصول الحكم» للشيخ علي عبد الرازق.

وكان ضد الوفد كله في موقفه من طه حسين حول كتابه: «في الشعر الجاهلي».

وكان ضد المندوب السامي البريطاني السير جورج لويد في زيارته للأقاليم بعنف وضراوة مع أن سياسة الوفد حينئذ كانت سياسة اعلانية والوفاق مع المندوب السامي الجديد.

وكان ضد توفيق نسيم لأنه أحس أنه يريد أن يعيد دستوراً آخر غير دستور ١٩٢٣، وأنه يخدع النحاس والوفديين وأنهم ينخدعون له وينساقون إلى حيث يساقون بعضاً هذا الوزير.

طبيعي أن يكون هذا الرجل في مكانه إلى جانب مبدئه، وإن تغيرت أشخاص الذين يأتون إلى جواره والذين ينصرفون عنه إلى الظل والذين ينصرفون عنه إلى معسكر العدو في مقابله.

= وفي المستعمرات الأفريقية ولا سيما مطالبتها بإعادة مستعمراتها التي فقدتها في سنة ١٩١٩، ومطالبة إيطاليا بأن يكون البحر الأبيض بحيرة رومانية داخلية في داخل الامبراطورية الموسولينية المرموقة.

لقد أخذ وفد النحاس باشا بأساليب الدكتاتورية في الثلاثينات وكون من شباب الوفد فرقاً للقمصان الزرق تشبهاً بفرق القمصان السود والقمصان البنية والقمصان الخضراء والقمصان غير ذات اللون، ليهدد بها مناوئيه... فعاداه العقاد كما يعادي كل طغيان فكيف يجوز أن يؤاخذ العقاد على محافظته على مبدأ الديمقراطية، ولا يؤاخذ وفد النحاس على التحول من حزب ديمقراطي إلى حزب دكتاتوري؟! .

لقد أفلح القصر عن تعطيل الدستور بعد أن كان يعطله كلما سنحت فرصة، فكيف لا يؤيده العقاد، وكيف يؤاخذ على تأييده في هذه السياسة التي ما عادى أحداً إلا من أجلها ومن أجل الدستور؟! .

إن اتهام العقاد بالتغير والتقلب إتهام ظالم لا سند له من الحق والواقع، ولعله هو المسؤول عن المبالغة الضالة التي اندفع إليها تلاميذه حين قالوا إنه كان ثابتاً على رأيه وفكره منذ مطلع شبابه إلى آخر عمره، فادت مبالغتهم إلى أن يعيب عليه بعض أعدائه «أنه كان متصلباً متحجراً لا حياة فيه إذ كان لا تطور فيه»^(١).

الحقيقة أنه لم يكن ثابتاً لا يتطور أو متحجراً لا حياة فيه، بل لقد كان أحيا من ناقديه، أشد تطوراً وعصرية من عائبه، وإنما هو قد عرف وجهته، واستقر على مبدئه، وبم وجهه إلى غايته، وراح يسير ويعاني مشقات المسير، ولكن دون أن يلفته عن وجهته مطمع ولا مخافة ولا تهديد.

غايته الحرية، ومنهجه الفكر والثقافة.

وللحرية كان يجاهد: في ميدان الأدب والشعر والسياسة على السواء...

وبالثقافة والعلم وثمرات القلم كان يشق الطريق، فلم يقبل وظيفة ولا رئاسة على الرغم من أنه أتاحت له كل الرئاسات والوظائف التي كان يتحلب عليها ريق المستوظفين والمستترشين قبل أن ينالوها، سواء في الجامعة وفي المجمع

(١) هذا الرأي كان يقول به الدكتور زكريا إبراهيم وآخرون.

اللغوي وفي الوزارة وحتى في القصر الملكي، لم يقبلها جميعاً وآثر السجن عليها في بعض الأحيان، لأنه رجل ثقافة لا رجل أرشيفات ودواوين.

وإذن فلا ينبغي أن نفهم من ثبات العقاد أنه غير متطور، كما لا ينبغي أن نفهم من تعدد مراكزه في الصراع من أجل الحرية والدستور أنه متقلب غير ثابت، لأنه كان ثابتاً على نهج الطريق القويم.

وسبب ثباته على نهجه ومبدئه وخطته، أنه أبى أن يرأس لجنة وضع الدستور في سنة ١٩٥٤، لأنه - كما قال يومئذ - لا يوافق على إلغاء دستور ١٩٢٣. وظل صامتاً لما عز عليه الكلام، وتحمل في سبيل صحته ما تنوء به الجبال الرواسي، في وقت عز فيه الصمت - حتى الصمت - على من أرادوه، فكان الصامت الوحيد... وتلك كانت آخر نقائص حياته فيما أرى إذ كان في صمته أبلغ من كل متكلم ثرثار، وكان في صمته أشجع من كل فارس مغوار... له الرحمة في دار السلام ونعم القرار.

فهرس

الفصل الأول:

مولد عهد محمد توفيق باشا ١٣

الفصل الثاني:

علاقة عامة تتحول إلى شخصية ٢٥

الفصل الثالث:

هدنة في ضجيج الحرب ٦٧

الفصل الرابع:

الصراع المتكامل ٨١

(١) الإصدار ٩٢

(٢) التطبيق ٩٦

(٣) أزمة الدستور الأولى ١٠٤

(٤) الأزمة الثانية تعطيل الدستور ١١٣

(٥) الأزمة الكبرى ١٢٣

وقائع عن جماعة أبوللو ١٣٧

الفصل الخامس:

الهدنة ثم الاشتراز ١٤٣

خاتمة المطاف ١٨١